جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

مذكرة ماستر

ميدان: العلوم الإنسانية والاجتماعية
فرع التاريخ
تخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر

رقم: أدخل رقم تسلسل المذكرة

إعداد الطالب:
خديجة بوغرارة - شيماء فضيلة أعمر

يوم:19/06/2023

الإنعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاستيطان الأوروبي في المغرب الأقصى (1912-1956م)

لجنة المناقشة:

سليم درنوني	أ. مح أ	محمد خيضر بسكرة	رئيسا
علي عيادة	أ. مح ب	محمد خيضر بسكرة	مشرفا ومقررا
محمد الطاهر بنادي	أ. د.	محمد خيضر بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية 2022- 2023

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

EPUBLIC ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAII
IINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEURE ET DE L
ECHERCHE SCIETIUFIQUE
NIVERSITE MOHAMED KHIDER – BISKRA
ACULTE DES SCIENCES HUMAINES ET SCOCIALES
EPARTEMENT SCIENCES HUMAINES
EF: / D.S.H./2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر - بسكرة
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية -السنة الجامعية 2022-2023
رقم : / ق.ع.إ / 2023

التصريح الشرفي الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز مذكرة الماستر

أنا الممضي أسفله،

-الطالب(ة): بوغارة خديجة ..رقم بطاقة الطالب: 181835030851 تاريخ الصدور: 2022/2023م

-الطالب(ة): أحمد شيماء فضيلة. رقم بطاقة الطالب: 181835031063 تاريخ الصدور: 2022/2023م

المسجل (ين) بكلية العلوم الانسانية والاجتماعية قسم: العلوم الانسانية شعبة: التاريخ

تخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر.....

والمكلف(ين) بإنجاز مذكرة ماستر الموسومة ب:

"...الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاستيطان الأوروبي في المغرب الأقصى (1912-1956)....."

أصرح بشرفي(نا) أني(نا) ألتزم(نا) بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز المذكرة المذكورة أعلاه.

التاريخ: 2023/06/07

توقيع المعني(ين)

ersité Mohamed Khider, B.P145 RP 07000 Biskra
3.50.12.40

جامعة محمد خيضر بسكرة ، ص.ب 145 ق ر ، 07000 بسكرة.
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، القطب الجامعي ، شتمة .

Scanné avec CamScanner

الشكر والعرفان

بسم الله والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام.

لاشكر إلا بعد شكر الله عزوجل الذي وهبنا العزيمة والقدرة والصبر لمواصلة مشوارنا الدراسي، ووفقنا لإتمام وإنجاز هذا العمل.

والذي غرس فينا روح المبادرة والتمسك بالأمل والتوكل على الله، لقوله تعالى"وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ فَهُوَ حَسْبُهُ"

كما يسعنا التقدم بالشكر والعرفان والتقدير لأستاذنا الفاضل "**عيادة علي**" الذي كان سندا ومرشدا لنا في هذه الدراسة والذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه.

بالإضافة إلى شكر كافة أساتذة قسم العلوم الإنسانية الذين كانوا يد عون لنا في مسارانا العلمي.

ونتقدم بجزيل الشكر للجنة المحترمة التي قبلت مناقشة هذا العمل المتواضع سائلين من الله تحقيق التفوق والنجاح.

الإهداء

الحمد لله وشكره الذي أعانني في مواصلتي لي هذا الموضوع .

إلى من عمل بجهد ووقف بجانبي من بداية دراستي في تحقيق الوصول والاجتهاد والعمل والإرادة لمتابعة طريقي نحو النجاح" أبي" حفظه الله ورعاه وأطال في عمره، وإلى" أمي" نبض حياتي والعزيزة والحنونة التي أخلصت في تربيتي والتي ولم تحرمني من أي فرحة في هذه الحياة والتي علمتني الصبر والتفاؤل، وكانت رفيقة دربي والتي سهرت معي من أجل تحفيزي وتشجيعي وبدعائها الذي كان يرافقني في هذه الحياة.

كما أنتهز هذه الفرصة لتحية وتقديم خالص تقديري وشكري "**لأب زوجي**"الذي هو بمثابة أبي الثاني على نواياه الخالصة وجهوده ونصائحه ودعائه الذي لم يفارقني لإتمام عملي أطال الله دوام الصحة والعافية، وإلى " **زوجي**"الغالي"الذي كان سندا لي في كل لحظات عملي وأعباء هذا البحث وتعبي في مواصلة مشواري الدراسي والذي دعمني ووقف معي بتشجيعه وإخلاصه، أدامه الله لي.

وإلى من وقفت معي في شدتي وأفراحي وأحزاني وكانت يد عون لي وصاحبة القلب الطيب والنوايا الصادقة والغالية على قلبي "حبيبة". وإلى زملائي وزميلاتي في الدراسة لهم جزيل الشكر على وقوفهم معي خاصة الصديقة الطيبة "فوزية"ولن أنسى رفيقتي في هذا العمل شيماء.

ولن ننسى الأساتذة الذين وقفوا معنا في مشقاتنا وظروفنا وأوجه لهم كل التقدير والاحترام ،وكما أتقدم بجزيل الشكر لأستاذنا الكريم "**عيادة علي**"الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته وإرشاداته وأتقدم له بأطيب التحيات والامتنان لقبوله الإشراف علينا وجزاه الله كل الخير وأطال الله في عمره وحفظه، وأتوجه بالشكر إلى كل قدم لنا يد العون

"خديجة

الإهداء

الحمد لله حمدا كثيرا وكفى بالله وكيلا الذي بفضله تعالى أمدني القوة والصبر والعافية لإتمام هذا العمل .

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى

الوالدين الكريمين حفظهما الله ورعاهما وأسأل الله أن يرزقهما دوام الصحة والعافية.

إلى كل من علمني حرفا طيلة مشواري الدراسي.

إلى أهلي وأقاربي من قريب أو بعيد الذين كانوا سندا لي ولو بالدعاء والكلمة الطيبة.

إلى زملاء الدراسة، **"بورويس فوزية"**، **"بن ذيب خولة"**، **"برانيس أمال"**، ورفيقتي في هذه الدراسة **"خديجة بوغرارة"**.

أهديكم هذا العمل المتواضع راجية من الله تعالى أن يمننا بعونه وتوفيقه.

"شيماء فضيلة أعمر

مقدمة

تعتبر ظاهرة الاستعمار الأوروبي من أهم معالم التاريخ المعاصر باختلاف أساليبه وطبيعته من بلد لآخر، والتي تتشابك وتصب في هدف واحد ألا وهو البحث عن منابع الثروة والموارد الأولية، بمقتضى عملية الاستيطان الذي يقوم على مبدأ إلغاء الآخر والاستيلاء على ثرواته وتمليك الأراضي، لذا شهد المغرب الأقصى كغيره من البلدان المستعمرة نوعامنالاستعمار الذي فُرض عليه من طرف الحماية الفرنسية للاستحواذ على أكبر قدر من أملاك المجتمع المغربي وثرواته الطبيعية، وهذا من خلال القوانين والتشريعات التي طبقت عليه، وكانت فترة الحماية المزدوجة الفرنسية-الإسبانيةعلى المغرب الأقصى منذ عام 1912م إلى غاية سنة 1956م فترة حافلة بالأحداث والوقائع والانعكاسات في شتى المجالات، ليس اقتصاديا فحسب بل تعدى ذلك إلى المجال الاجتماعي والثقافي والديني، هدفت فرنسا من ورائه العمل على سلخ المغرب من انتمائه العربي الإسلامي بصفة خاصة وبسط سيطرتها بصفة عامة، تحت طائلة ما يسمى بالقانون، وذلك من خلال إصدارها جملة من المشاريع والمراسيم والإصلاحات تدعم الاستيطان الأوروبي، لذا سنحاول قدر الإمكان الإحاطة بالانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاستيطان الأوروبي (الفرنسي) في المغرب الأقصى خلال الفترة (1912- 1956م) والذي يتمحور حوله موضوع دراستنا الموسوم بـــ: "**الإنعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاستيطان الأوروبي في المغرب الأقصى (1912-1956م)**".

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الدراسة لطبيعة موضوعنا في حد ذاته، فهو يعالج الاستيطان الأوروبي وانعكاساته الاجتماعية والاقتصادية في المغرب الأقصى، وتسليط الضوء عليه من خلال الوقوف على أهم القوانين والتشريعات التي صدرت في تلك الفترة والتي كانتتخدم الكولون ومصالحه، والتي طبقت على الأرض في حق الشعب المغربي، كما ركزنا في دراستنا على الآثار التي ترتبت عن هذه السيادية اقتصاديا واجتماعيا.

أهداف الموضوع: نهدف من خلال دراستنا لهذا الموضوع لمعرفة السياسة الفرنسية التي طبقت في المغرب والنتائج المترتبة علىالمجتمع المغربي إضافة إلى الجانب الاقتصادي.

أسباب إختيار الموضوع:

تكمن أسباب إختيارنا لهذا الموضوع في:

أ. الذاتية:

– رغبتنا في تعزيز معارفنا حول تاريخ المغرب الأقصى.

– التعرف على أحدث الأساليب التي طبقها الإستيطان الأوروبيفي الجانب الاقتصادي والاجتماعي في المغرب.

ب. الموضوعية:

الاهتمام بالجانب الاقتصادي والاجتماعي كون العديد من دراسات الباحثين اقتصرت على الجانب السياسي والعسكري، وكذا معرفة أهم دوافع فرض الحماية على المغرب الأقصى من خلال معرفة مدى تأثير الاستيطان الأوروبي في المغرب إقتصدايا وإجتماعيا، بالإضافة الرغبة في إبراز السياسة الإستعمارية الفرنسية.

الإشكالية:

تتمثل إشكالية بحثنا في تسليط الضوء على السياسة الاستيطانية الفرنسية في المغرب خلال الفترة الممتدة ما بين(1912– 1956) وما خلفته من آثار وانعكاسات على الشعب المغربي اجتماعيا واقتصاديا؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية جملة من التساؤلات منها:

– كيف كانت ظروف انعقاد توقيع الحماية؟

– ما هي ردود فعل المجتمع المغربي تجاه فرض الحماية الفرنسية؟

– فيما تتمثل الأساليب التي طبقتها فرنسا في الجانب الفلاحي، الصناعي والتجاري؟

– ما هي أهم التشريعات الفرنسية التي ساهمت في خدمة المستوطنين؟

– ما هي أهم النتائج والانعكاسات التي عرفها الإقتصاد المغربي؟

_كيف مارست الإدارة الاستعمارية سياسة سلب الأراضي لخدمة المستوطنين؟ وفيما تمثل تأثيرها على سكان المغرب؟

_ما هي أهم التشريعات والقوانين التي طبقتها فرنسا في نشر التعليم والثقافة الفرنسية؟
_ما هي الجوانب الانعكاسات على الهوية المغربية؟
_ما هي الأمراض المنتشرة في المغرب؟
– كيف كان تأثيرها على الحياة الاجتماعية واجراءات الإدارة الفرنسية ضدها؟

خطة الدراسة:

بناء على ما تحصلنا عليه من مادة علمية في إعداد موضوعنا قمنا بطرح خطة عمل تضمنت مقدمة، وثلاثة فصول وخاتمة تحتوي على إستنتاجات متبوعة بمجموعة من الملاحق التوضيحية، بالإضافة إلى قائمة المصادر والمراجع وفهرس الموضوعات.

وظفنا في الفصل التمهيدي عنصرين، الأول تناولنا فيه توقيع معاهدة الحماية الفرنسية في المغرب والتي ركزنا فيها على أهم الأحداث والوقائع التي قامت عليها هذه المعاهدة مع ذكر الظروف والعوامل التي ساهمت في توقيعها، أما العنصر الثاني قد إستخلصنا منه ردود الفعل المختلفة حول عقد الحماية.

وتناولنا في الفصل الأول: السياسة الإستيطانية الفرنسية في المغرب الأقصى وانعكاساتها الإقتصادية، والتي تندرج تحتها ثلاثة مباحث، يتضمن المبحث الأول الجانب الفلاحي الذي تطرقنا فيه إلى ملكية الأرضوتسييرها من طرف الفرنسيين مع إبراز أهم القوانين والتشريعات العقارية المبرمة، وكذلك التركيز على تنظيم الضرائب والإصلاحات التي إقترحت في تلك الفترة، وأهم النتائج والإنعكاسات التي توالت في مجال الفلاحة.

أما المبحث الثاني فقد قمنا بالتعرف على الصناعات التقليدية والتحويلية والإستخراحية والظهائر والمراسيم التي فرضت على المجتمع المغربي، والآثار المترتبة في المجال الصناعي.

بالإضافة إلى المبحث الثالث والذي تطرقنا فيه إلى الجانب التجاري وطبيعة التجارةالداخلية والخارجية، وتضمن أهم الإصلاحات المالية والظهائر والقوانين الفرنسية والتي كانت لها إنعكاسات سلبية على المجال التجاري.

أما الفصل الثاني فقد تطرقنا فيه إلى السياسة الاستيطانية في المغرب الأقصى وانعكاساتهاالإجتماعية وتضمن ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: سياسة سلب الأراضي وأهم القوانين التي تدعم هذه السياسة وتأثيرها على التنظيم السكاني لبلاد المغرب.

المبحث الثاني: الجانب الثقافي والتعليم لبلاد المغرب، والذي تضمن نشر التعليم والثقافة الفرنسية، وأهم القوانين التي تخدم ذلك والآثار المترتبة على الهوية المغربية.

المبحث الثالث: الجانب الصحي لتاريخ المغرب والذي ركزنا فيه على الأمراض المنتشرة في تلك الفترة أسبابها والإجراءات المتخذة ضدها من طرف الإدارة الاستعمارية، وأهم آثارها الجانبية على الحياة الاجتماعية بالمغرب.

حدود الدراسة:

إن وضع حدود الدراسة يساعدنا في ضبط الموضوع دون الخروج عن إطاره الزماني والمكاني، حيث عالجنا الموضوع ضمن الفترة الممتدة بين عامي(1912-1956) ويمثل الحد الأول 1912 هو السنة التي شهدت فيها المغرب توقيع الحماية الفرنسيةبمعاهدة مع السلطان المغربي، أما الحد الزمني الثاني يتمثل في 1956 هو السنة التي تم فيها حصول المغرب الأقصى على الاستقلال الذي كانت تطالب منذ وقوعها تحت السيطرة الأوروبية الفرنسية- الإسبانية.

المصادر والمراجع:

خلال إنجازنا لهذه المذكرة إعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع التي ساعدتنا في بناء موضوع البحث، وأهم المصادر التي أفادتنا في إثراءه نذكر منها:

كتاب "حزب الاستقلال؛ المغرب الأقصى مراكش قبل الحماية، عهد الحماية، إفلاس الحماية"، الذي ساعدنا في إدراج أهم الوقائع التي تخص الحماية وبعض ردود أفعال المغاربة حول توقيع المعاهد بين المغرب والدول الأوروبية، وكذا كتاب جورج سبينما،"المغرب من الحماية إلى الاستقلال (1912-1952م)"، الذي استخرجنا من منه أبرز الشخصيات التي كان لها دور في الحماية الفرنسية، وأيضا كتاب عياش ألبير،"المغرب والاستعمار وحماية السيطرة الفرنسية" الذي قدم لنا معلومات في الجانب الفلاحي والصناعي والتجاري وبيان السياسة الفرنسية في المغرب.

أما بالنسبه للمراجع فقد اعتمدنا على ما يلي:

كتاب أحمد تافسكا، تطور الحركة العمالية في المغرب (1959- 1919م) الذي إعتمدنا عليه في كشف بعض أنواع الاستيطان الذي عرفه المغاربة من خلال توقيع معاهدة الحماية، وكذلك في إظهار الجوانب الصناعيةوالتجارية خلال تلك الفترة مع نقل أهم الظهائر والقوانين التي فرضتها فرنسا على المغرب.

وأيضا كتاب عبد الرحيم نورديغي،" فاس في عهد الاستعمار الفرنسي 1912-1956م" الذي أفادنا في جانب الإصلاحات والقوانين التي وضعتها فرنسا واستغلال البلاد وجعلها جزء منها.

وكذلك كتاب ناصر عزام حمد الدليني، "الإدارة الفرنسية 1939- 1956م" وهو الذي قدم لنا معلومات قيمة وجد واضحة عن السياسة التي عملت بها السلطات الفرنسية بالمغرب في شتى المجالات والقطاعات.

يضاف إلى ذلك كتاب شوقي عطا الله"الجملالمغربالعربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا- تونس- الجزائر- المغرب)"، الذي أفادنا في إبراز الأمراض المنتشرة في المغرب.

بالإضافة إلى بعض المجلات التي أعانتنا في مختلف العناصر المكملة لموضوعنا من بينها مقاللمحمدسليمان، تحت عنوان "أوجه الاستغلال للفلاحة المغربية خلال فترة الحماية 1912- 1956م"، والتي اعتمدنا عليها بكثرة في الفصل الأول في إبراز الأراضي والضرائب والقوانين التي أصدرتها في حق الشعب المغربي، وكذا مقالا لأنس صنهاجي،"التعليم الكولونيالي الفرنسي بالمغرب البنيات والتحولات في المغرب" إضافة إلى مقال جلال زين العابدين، "الاستيطان الأوروبي في المغرب على عهد الحماية الفرنسية وانعكاساته الاجتماعية" والتي وضحت سياسة الفرنسية في سلب الأراضي والآثار المترتبة عليها على المجتمع المغربي.

صعوبات الدراسة:

من الطبيعي أن تواجه الباحث العديد من العراقيل التي تحول بينه وبين وصوله إلى الحقيقة التاريخية وكأي بحث أكاديمي فهو لا يخلو من الصعوبات ومن أهمها:

-عدم توفر المصادر والمراجع حول المغرب الأقصى في المكتبات الجزائرية وخاصة حول موضوع بحثنا.

- قلة المصادر والمراجع التي تناولت هذا الموضوع بشكل تفصيلي.

- صعوبة الوصول إلى المصادر التي تتحدث عن موضوعنا ولها علاقة بمجريات الأحداث.

- صعوبة جمع المادة العلمية وذلك لتشتتها وبعض الكتب تناولتها بنوع من السطحية.

- صعوبة الحصول على بعض المراجع وذلك بسبب عدم توفرها في المواقع والمكتبات الإلكترونية.

-عدم الوصول إلى مذكرات الدكتوراه التي لها نفس موضوعنا.

وفي الأخير نتقدم بخالص الشكر والعرفان لأستاذنا الفاضل "**عيادة علي**" الذي كان يوجهنا طوال دراستنا لهذا العمل المتواضع.

الفصل التمهيدي: التواجد الفرنسي في المغرب الأقصى.

أولا: توقيع المعاهدة الفرنسية في المغرب 30 مارس 1912.

ثانيا: ردود فعل المغرب حول توقيع الحماية.

-

يعد الموقع الجغرافي للمغرب الأقصى استراتيجيا وهاما، لذا وجدتها الدول الأوروبية ميدانا للتنافس الاستعماري وأطماعه، من بين هذه الدول بريطانيا، ألمانيا وفرنسا، إضافة إلى إسبانيا المتواجدة في سبتة ومليلة، وهذا بعقد عدة اتفاقيات ومعاهدات ومؤتمرات من بينها مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906م، انتهى هذا التنافس بفرض الحماية المزدوجة الفرنسية– الإسبانية على المغرب الأقصى سنة 1912م.

أولا: ظروف انعقاد الحماية على المغرب

01- العوامل الخارجية التي ساهمت في فرض الحماية

أقدمت فرنسا عند مطلع القرن 20 م على إبرام سلسلة من الصفقات السرية مع الدول الإمبريالية التي كانت تنافسها في المغرب مقابل التنازل عنها للاستحواذ عليها واستغلال خيراتهاومن بين هذه الاتفاقيات:

- **الإتفاق الفرنسي الإيطالي (جويلية 1902)**

حصلت إيطاليا بموجبه في مقابل تنازلها لفرنسا عن المغرب على حرية العمل في طرابلس الغرب.[1]

- **الإتفاق الفرنسي الانجليزي 08 افريل 1904:**

تنازلت فيه بمقتضيات فرنسا لبريطانيا عن مصر مقابل حرية فرنسا في المغرب.[2]

- **اتفاق فرنسا وإسبانيا في 03 أكتوبر 1904:**

تقسيم المغرب بين فرنسا وإسبانيا بحيث يخضع الشمال لإسبانيا والوسط لفرنسا وجعل طنجة منطقة دولية.[3]

- **مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906**[4]**:**

هدفت من ورائه المانيا إفشال الإتفاق الودي بين فرنسا والانجليز، لكنه باء بالفشل وخرجتألمانيا وانفردت إسبانيا وفرنسا بالمغرب والمحافظة على كيان المملكة المغربية تحت الحماية الفرنسية.[5]

---

[1] حزب الإستقلال، المغرب الأقصى، مراكش قبل الحماية عهد الحماية، إفلاس الحماية، مكتب منشورات الأولياء، 1951م ص 42.

[2] عبد الحميد بطريق، التيارات السياسية المعاصرة 1815، 1960، دار النهضة العربية، بيروت، 1974، ص 144.

[3] حزب الإستقلال، المرجع السابق، ص 47.

[4] هي بلدة في إسبانيا بالقرب من جبل طارق. (ينظر: عبد الحميد بطريق، المرجع السابق، ص 145.)

[5] ألبير عياش، المغرب والإستعمار حصيلة سيطرة الفرنسية، تر: عبد القادر الشاوي ونور الدين السعودي، مرا وتقد: إدريس سعيد وعبد الأحد سبتي، دار الخطابي للطباعة والنشر، المغرب، 1985، ص 56.

02- العوامل الداخلية التي ساهمت في فرض الحماية على المغرب:

ساءت الأحوال العامة بالمغرب قبل فرض الحماية، وهذا بسبب تراكم العديد من المشاكل والأزمات وتدهور الأوضاع الداخلية الذي كانت من أسباب الضغط والهيمنة الفرنسية المتراكم في شقه العسكري، والحياة السياسية التي ساهمت بشكل كبير في إخضاع السلطان.[1]

فقد وصلت الأحوال الداخلية في المغرب أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين إلى وضع مزري لم يسبق له مثيل، على اعتبار ابن خلدون فقد انتشرت المجاعات في البلاد وضاعفت قيمة النقد، وارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة، إضافة إلى إنتشار الأوبئة التي تسببت في موت عديد من السكان كما سادت الرشوة وحالة الفوضى في الإدارة، وكذا ظهور وخصومات قبلية والثورات الداخلية المتعددة.[2]

03- الحماية الفرنسية على المغرب

كانت فرنسا من أسبق الدول إلى عقد معاهدات مع سلاطين المغرب لتتذرع بها في تحقيق مآربها في بلادهم، وهذا نتيجة لظهور ثورات وأزمات سياسية في مراكش، دفعت بفرنسا لتحقيق مطالبها ومطامعها بعدما تمكنت من القضاء على الإنتفاضة المغربية 1911 بعدما إستنجد بها سلطان عبد الحفيظ، أخذت توضع خططها لفرض هيمنتها على المغرب بالرغم منإستنجاده لها، إلا أنه أوجس خيفتة من تعاظم الوجود الفرنسي في البلاد وخاصة بعد الاتفاق الألماني الفرنسي والذي هيأ جميع الأمور أمام فرنسا لعقد معاهدة الحماية[3] مستغلة بذلك الاضطرابات الداخلية وضعف شخصية السلطان عبد الحفيظ الذي حاول قبل تنازله أن يحصل على بعض الوعود من فرنسا للحفاظ على الحكم في البلاد.[4]

---

[1] محمد القبلي، تاريخ المغرب تحيين وتركيب، المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، الرباط، 2011، ص 23.

[2] شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)، المكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1977، ص 314.

[3] اختراع شيطاني تستعمله الامبريالية الاستعمارية لفرد حكمها الغاشم على الشعوب التي تستعبدها سياسيا عسكريا باستغلالها والانفراد وخياراتها. للمزيد ينظر، الحمد حسن الوزاني، الحماية على الأمة، تر: أحمد بنجلون، مؤسسة محمد حسن الوزاني، فاس، 1994، ص 17.

[4] عبد الحميد بطريق، المرجع السابق، ص ص 148، 149.

بعدما تمكنت فرنسا من السيطرة على الأوضاع الداخلية وإبعاد الأطماع الخارجية (إيطاليا. الأنجليز) والأحداث التي شهدها المغرب، أرادت إضفاء طابع الشرعية على احتلالها المغرب[1]فقررت وضع نظام الحماية في نظرها نجاح تجربتها بدلا من الاستعمار المباشر الذي أقامته في الجزائر،ففرضت على السلطان المولى عبد الحفيظ[2] توقيع معاهدة الحملة يوم 30 مارس 1912 بفاس،[3]وبمجرد بسط الحماية على المغرب تنازل هذا الأخير على العرش وتولى الملك المولى يوسف الحكم.[4]

عملت على صياغة بنود المعاهدة بما يتفق مع مصالحها الاستعمارية التوسعية وفرضت عليها نظام الحماية بموجب معاهدة فاس التي تضمنت ديباجة وعدة فصول، وقد اتفقت فرنسا مع حكومة السلطان على إحداث وضع قانوني بالمغرب يبني على النظام الداخلي والأمن العام وتتمثل نص المعاهدة في:[5]

مقدمة:

إن دولة الجمهورية الفرنسية ودولة جلالة السلطان الشريفة بناء على ما لهما من الإهتمام في نظام مضبوط مبني على السكينة الداخلية والراحة العمومية يسوغ به إدخال إصلاحات وإثبات النشر الاقتصادي في المغرب قد اتفقتا على[6]:

الفصل الأول: إن دولة الجمهوريةالفرنسية وجلالة السلطان قد اتفقا على تأسيس نظام جديد بالمغرب يتمثل في الإصلاحات الإدارية والعلمية والتعليمية والاقتصادية والمالية والعسكرية التي ترى الدولة الفرنسية إدخالها نافعا بإيالة المغربية، وهذا النظام يحترم حرمة جلالة السلطان وشرفه وكذلك الحالة الدينية والشعائر الإسلامية، وخصوصا تأسيسات الأحباس،

[1] حزب الإستقلال، المرجع السابق، ص 42.

[2]عبد الحفيظ: يعد من كبار سلاطين المغرب على الرغم من قصر مدة حكمه قد كان عالم، اهتم بالدين والأدب، وكان على الطباع واسع أحوال المشرق وأوروبا بمواكبة الص حافة الوافدة والصادرة. (محمد القبلي، المرجع السابق، ص 508.

[3]عبد الهادي تازي، الحماية الفرنسية بدايتها، نهايتها، الرثاء حديثة، دار البيضاء، 1980، ص 14.

[4]الصديق بن العربي، كتاب المغرب، ط 03، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1984، ص 21.

[5] تامر عزام حمد سليم الدليمي، الإدارة الفرنسية في المغرب 1919-1956، ص 22، دار غيداء، المغرب، 2016، ص 22.

[6]محمد القيلي، تاريخ المغرب تحيين وتركيب، المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، الرباط ،2011، ص 285.

كما يكون هذا النظام معينا على تنظيم المخزن، دولة الجمهوريةالفرنسية تتفاوض مع الدولة الإسبانية في شأن المصالح الناشئة لهذه الدولة من حالتها الجغرافية ومستعمراتها بالساحل المغربي، كذلك مدينة طنجة تبقى على حالتها الخصوصية المعترف لها بها والتي من مقتضاها تأسيس نظامها.[1]

الفصل الثاني: جلالة السلطان من الآن العمليات العسكرية الفرنسية بالإيالة المغربية التي تراها الدولة واجبة لإثبات السكينة والتأمين على المعاملات التجاربـة[2] ، وذلك بعد إعلام المخزن الشرعية، كما يساعد على أن الدولة الفرنسية تقوم بعمل الحراسة برا كذلك بحرا بالمياه المغربية.

الفصل الثالث: دولة الجمهورية تتعاهد بإعطائها لجلالة السلطان الإعانة المستمرة ضد كل خطر يمس بذاته ومملكته أوينشأ عنه اضطراب بإيالته وهذه الإعانة تعطي ايضا لولي العهد أو لمن يخلفه.

الفصل الرابع: أن المسائل التي يتوقف عليها نظام الحماية الجديد تبرز على يد جلاله السلطان وعلي يد الولاة الذين لهم التفويض الشريف، وذلك بمعروض من الدولة الفرنسية، وهذا العمل يكون جاريا أيضا في الضوابط الجديدة والتغييرات في القوانين الموجودة.[3]

الفصل الخامس: تعيين الدولة الفرنسية مندوبا مقيما عاما يكون نائبا عنها لدى جلالة السلطان ومستودعا تفويضها في المغرب، كما يصر على القيام بإنجاز هذه الوقفة ويكون هو الواسطة الوحيدة والمخول بين جلالة سلطان والنواب الأجانب، كما يكون الواسطة أيضا في المصارفة إلى هؤلاء النواب مع الدولة المغربية، المندوب العام يكون مكلفا بأبرز المسائل المتعلقة بالأجانب في الإيالة ويكون له تفويض بالمصادقة وإبراز في اسم الدولة الفرنسية في جميع القوانين الصادرة من جلالة السلطان.[4]

---

[1] حزب الإستقلال، المرجع السابق، ص 62.

[2] الصديق بن العربي، المرجع السابق، ص 30.

[3] نفسه، ص 30.

[4] حزب الإستقلال، المرجع السابق، ص 62.

الفصل السادس: نواب فرنسا السياسيون والتفصيليون يكونون هم النائبين عن المخزن المكلفون بحماية رعاية مصالح المغرب بالأقطار الأجنبية، جلالة السلطان يتعهد بعدم عقد أي وقف كان له معنا دوليا وبغير موافقة الجمهورية الفرنسية.

الفصل السابع: دولة فرنسا والمغرب يتأمل فيما بعد الاتفاق معاني تأسيس أصول شاملة لنصف نظام مالي يسوغ به ضمانه ما يتعهد بتثبيت المال الشريف وقبض محصولات الإيالة على وجه منظم، وذلك مع احترام الحقوق المخولة المغربية العمومية.[1]

الفصل الثامن: يتعهد جلالة السلطان بأن لا يعقد في المستقبل أي سلف عمومي أو خاص أو يمنحه بصفة كانت من غير موافقة الدولة الفرنسية.[2]

الفصل التاسع والأخير: هذه الوقفة تعد لمصادقة دوله الفرنسية مع تقديمها لمصادقة جلالة السلطان في أقرب وقت ممكن، وبمقتضى ما سطر أعلاه حرر هذا الوفق وختما عليه بختمها بعاصمة فاس يوم 30 مارس 1912 الموافق لـ 11 ربيع الثاني عام 1330.[3]

[1] حزب الإستقلال، المرجع السابق، ص 62.

[2] الصديق بن عربي، المرجع السابق، ص 31.

[3] نفسه، ص 31.

ثانيا: ردود فعل المغاربة حول توقيع المعاهدة

قبل عام1912، حاول الفرنسيون غزو مدينة فاس قبل أن يتدخل الألمان لاحتلال المغرب بإغراء حكامها ولكن بسرعة خاطفة وقع السلطان مولاي عبد الحفيظ (الذي كان يدعي أنه سلطان الجهاد ضد المسحيين) مع الفرنسيين معاهدة حماية لعائلته والمغرب ضد ألمانيا التي كانت تنوي الاستيلاء على الثروة المعدنية والمزارع، وغالبية المغاربة لم يقبلوا هذا التوقيع، وانفصلوا بين العزيزيين والمحافظين، لذلك فإن المغاربة استبدل نضالهم من أجل الاستقلال بدءًا من عقد الحماية، وخاصة الجماهير الفاشية الفقيرة التي سُفكت دمائهم بغزارة بمن فيهم طبقة الصناعيين والعمال، فكانت بداية الانتعاش الوطني للنضال السياسي في هذه المدينة.

في17 أفريل 1912م، أي بعد ثمانية عشر يوما فقط من توقيع عقد الحماية ثار طابوران من الجيش المغربي ضد ضباطهم الفرنسيين بحجة رفض تعليماتهم، فذهب الجنود المغاربة إلى القصر الملكي، حيث لم يجري معهم حوار مباشر فرجعوا إلى ثكناتهم وقتلوا كل ضباطهم الفرنسيين بعد مطاردتهم في المدينة القديمة[1]، في أواسط آذار/مارس1911 ثارت قبائل بني مطير وكروان وزعير وبني حسن والشراردة على السلطان عبد الحفيظ وحاصروه في فاس لأنهم لم يعودوا يعتبرونه "سلطان الجهاد" بل أطلقوا عليه لقب "سلطان الفرنسيين" ونتيجة لذلك أعلن مولاي الزين بن الحسن الأول عن تمرده على أخيه السلطان عبد الحفيظ الذي عين سلطانا بالمغرب في مدينة مكناس مطلع أفريل1911م[2]، وأكد الجنرال كيوم

[1] عبد الرحيم الورديغي، فاس في عهد الاستعمار الفرنسي (1912-1956)، ملامح من مدينة فاس أصولها تغيراتها حالتها الاجتماعية والسياسية، ط01، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1992م، ص 16.

[2] محمد ابن عبد الكريم الخطابي، صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار، تح: محمد علي داهش، ط01، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2002م، ص 32.

(Kiom)[1] قائلا: " **الشعور السائد بين البرابرة، والذي تمحى أمامه كل المشاعر الأخرى، هو شغفهم الفطري بالاستقلال وكراهيتهم الفطرية لكل سيطرة تفسر لنا المقاومة اليائسة التي أظهروها لكل غزو أجنبي**". دعا الجنرال كيوم نفسه إلى محاربة الغزاة الفرنسيين بكل محاولات التدخل الأجنبي[2].

إن الفترة التي أعقبت إعلان الحماية الفرنسية على المغرب الأقصى كانت فترة كفاح مسلح وجهاد، قامت به عناصر وطنية في جميع أنحاء المغرب لمحاولة إخراج الأجانب المستعمرين من البلاد[3]، كان المغاربة يبدون مقاومة قوية وجديرة بالاهتمام، والتي كانت تستمد أصولها من ماضي مستقل، وقد استغرقت هذه المقاومة فترة قبل أن يتم تنظيمها واندلعت وانتشرت إلى باقي المغرب[4]، وعندما وجهت فرنسا نيران مدافعها إلى الدار البيضاء ووجدة، اضطر المغرب المهاجم للدفاع عن نفسه بأسلحة لا تتناسب مع أسلحة الخصم وقد اغتنم الفرنسيون الفرصة فوضعوا أقدامهم بالدار البيضاء ثم قاموا باحتلال السهول المغربية التي تمتد نحو جنوبي المدينة وشرقيها وبعد ذلك احتلوا فاس عاصمة المغرب عام1911م[5].

وظهرت عدة حركات للمقاومة كما سبق الذكر، وحدثت حركات متمردة أخرى في الأطلس المتوسط ومناطق أخرى، كل هذه المحاولات كان لها قاسم مشترك يتمثل في كونها

---

[1] 03 أكتوبر 1951م، عند وص وله للرباط استقبل الجنرال كيوم استقبالا جيدا ، وكان مديرا للشؤون السياسية، وفي 30 مارس 1912م، أرسل وثيقة إلى فرنسا يطرح فيها بدء عملية تنقية المناخ وازاحت الحص ار عن البلاد، ومنح الحق النقابي، وتشكيل حكومة تمثيلية حديثة حقيقية ومع فتح مفاوضات لتحديد طبيعة العلاقات الفرنسية المغربية الجديدة. ينظر، جورج سبيلمان، المغرب من الحماية إلى الاستقلال 1912م-1956م، تر: محمد المؤيد، ط01، 2014م، ص 155.

[2] حزب الاستقلال، المغرب الأقصى، مراكش قبل الحماية، عهد الحماية، إفلاس الحماية، مكتب المستندات والأنباء المملكة المغربية، 1951م، ص 170.

[3] جلال يحي، المغرب الكبير الفترة المعاصرة وحركات التحرر والاستقلال، ج03، دار القومية للطباعة والنشر، 1966م ص 97.

[4] حزب الاستقلال، المرجع السابق، ص 171.

[5] فؤاد مصطفى، محمد الخامس ونضال المغرب العربي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، (د.ت.ن)، ص 13.

قبلية، أما على الصعيد العسكري فلم تتمكن فرنسامن القضاء على هذه الحركات[1]، تعتبر مقاومة قبائل بني وراين[2] التي استقرت في النطاق الشمالي الشرقي لسلسلة الأطلس المتوسط، نموذجا لمقاومة الشعب المغربي للاحتلال العسكري الفرنسي، واستمرت هذه المقاومة لفترة طويلة أكثر من 10 سنوات واتخذت العديد من الأشكال الجماعية أو الفردية هاجمت جيوش الاحتلال الفرنسي على أسوار مدينة فاس منذ عام1911م، وقد قامت قبائل آيت وراين بالمهاجمة على الخطوط الأمامية وأوراش بناء الطريق وخط السكك الحديدية التي تربط بين فاس وتازة.[3]

بالإضافة إلى ذلك هناك قبائل أخرى معادية لفرنسا حيث تمكنت الأخيرة من إلحاق هزيمة مروعة بالغزاة الأجانب وتحقيق انتصارات رائعة[4]، وبينما كان مقاتلو المقاومة المسلحة المغربية يواصلون نضالهم بشكل يائس، على الرغم من حقيقة أن أسلحتهم لم تكن مساوية للعدو، بدأ سكان المناطق المحتلة في تنظيم أنفسهم لاستئناف النضال بشكل أقل وضوحا ولكن ليس أقل فعالية مليئة بالألم والمجد، معظمهم كيف فقد المغرب استقلاله، وأن الذكريات التي يعيشها الناس لها أعظم قوة توحدهم، وهكذا تتجلى الوطنية المغربية في مظهرها الحقيقي، ليس كحركة معادية للأجانب ولا كحملة ضد فرنسا، ولكن كرد فعل عادل لشعب يكافح ليعيش حياة كريمة وعادلة وحرية.[5]

---

[1] محمد القبلي، تاريخ المغرب تحيين وتركيب، ط01، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، الرباط، 2011م، ص 585.

[2] قبائل بني وراين اتحادية قبلية أمازيغية كبيرة زناتية اللغة، تستقر في قطاعات شاسعة في الشرق المغربي، وما وراء منطقة فاس شرقا ومنطقة تازة جنوبا.

[3] عمرو ايديل، "المقاومة المسلحة في الأطلس المتوسط الشمالي الشرقي نموذج قبائل بني وراين"، **مجلة مكناس**، ع11 كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1997، ص ص 82، 83.

[4] كريمة بوخالفة، فايزة بوزيد، **سياسة الجنرال ليوتي في المغرب الأقصى (1912-1925)**، مذكرة ماستر تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الجيلالي بونعامة، 2016م-2017م، ص 22.

[5] فؤاد مصطفى، المرجع السابق، ص 14.

الفصل الأول: السياسة الاستيطانية الفرنسية في المغرب الأقصى وانعكاساتها الاقتصادية.

المبحث الأول: في المجال الزراعي.

المبحث الثاني: الجانب الصناعي.

المبحث الثالث: النشاط التجاري.

يحظى المغرب بتنوع مميز على المستوى الاقتصادي في شتى المجالات سواء الفلاحية أو الصناعية وكذا التجارية، الذي جعل المستعمر الفرنسي يصب أطماعه نحو الاقتصاد المغربي باختلاف الطرق والأساليب، من بينها السياسة الاستيطانية التي حرصت على التوغل نحوه من أجل وضعها تحت وطأة السياسة الفرنسية، التي انعكست على الوضع الاقتصادي في المغرب.فكيف تم ذلك؟

المبحث الأول: في المجال الزراعي

تعتبر الفلاحة في المغرب مصدرا مهما في حياة المغاربة فقد لعبت على مر التاريخ دورا اقتصاديا، ومنذ بسط النفوذ الفرنسي على المغرب، وبفرض قوانين وتشريعات تستغل بها جهل الفلاحين، وبهدف تحويل الاقتصاد الفلاحي من تقليدي إلى عصري من اجل استغلالها لصالحهم ولفائدة المستوطنين بمنح الاراضي وثروات والممتلكات المغربية.

المطلب الأول: ملكية الأرض وتسييرها

كانت الزراعة تلعب دورا اجتماعيا واقتصاديا مهما في حياة المغاربة، وظلت لفترة طويلة تقوم على العلاقات بين عوامل الإنتاج المحلي والاستهلاك الذاتي للسكان، فهي تلبي احتياجاتهم كما وجودة، وبعد التدخل الاستعماري في المغرب وما تلا ذلك من جحافل المعمرين أدى إلى زعزعة هذا التوازن من خلال الاستيلاء على أفضل الأراضي الزراعيةجودة وتخصيبا، لذلك بدأت وسائل العيش للفلاحين تتضاءل تدريجيا بسبب قلة الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة، واستولى المعمرون على أفضل الأراضي الزراعية الخصبة بالقوة أو ابتاعوها بأسعار زهيدة، وتحويلها إلى قطع للاستحواذ الفلاحين.[1]

شكلت قضية ملكية الأراضي في المغرب نقطة أساسية في العلاقات المغربية الأوروبية خلال القرن التاسع عشر، وكان استيطانها من أهم الأدوات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث اعتمدت الدول الامبريالية على إحكام سيطرتها على المغرب وتقويض ركائزه الاقتصادية والاجتماعية.

عندما تم التوقيع على معاهدة الحماية في 30 مارس 1912 بين السلطان عبد الحفيظ وفرنسا، لم تكن هذه الأخيرة تجهل قدرات المغرب الزراعية.

اهتم الأوروبيون بمسألة الأرض في المغرب وتمت الإشارة إلى قضية امتلاك الأرض في المادة11 من معاهدة مدريد عام 1880م، ووفقا للمادة 60 من معاهدة الجزيرة كانت

[1] جلال الدين العابدين، "مظاهر الاستغلال الاستعماري للمغرب في المجال الفلاحي خلال الفترة الفرنسية"، **مجلة جغرافية المغرب**، ع26، ديسمبر 2014، ص ص 42، 43.

فرنسا تدرك جيدا أن الأراضي الزراعية في "المحمية" الجديدة ليست شاغرة،لأن جميع الأراضي لها أصحابها ومن ثمكان على "المارشال ليوتي"[1]بصفته أول جنرال مقيم لفرنسا في المغرب، أن يجد صيغة لتجنب تكرار التجربة الجزائرية بأكملها،إنها التجربة التي يقول عنها أن النموذج هوالتقارب المفقود بين الجزائريين والأوروبيين،لم يكن من السهل إيجاد صيغة كهذه تمنع الابتزاز الذي حدث في الجزائر، وتمنع الفلاحين المغاربة من تجديد أراضيهم بما عرفوه من التعلق والتمسك الغريزي بأرضهم وغيرتهم عليها، فتوجه "ليوتي" لتشجيع الاستيطان الزراعي الخاص وتدعيم الاستيطان الزراعي الرسمي.[2]

---

[1]ولد هوبير جونزالوف ليوتيفي نوفمبر 1854م في مدينة نانسي الص غيرة شمال شرق فرنسا، تحصل على شهادة البكالوريا سنة 1872م، ثم التحق بالمدرسة العسكرية سان سير عام 1873، ثم مدير المكتب العسكري ثم المحافظ العام للهند الص ينية، وفي 09 أكتوبر1903، عينه الحاكم العام الفرنسي بالجزائر جونار في جنوب وهران، تضمن برنامجه الشامل على الاتفاقيات (1901-1902) بين المغرب وفرنسا، وفي 09سبتمبر 1903، وهوأول مقيم عام بالمغرب عينته الحكومة الفرنسية، ولم يشتهر ليوتي فقط في نجاحه في التغلب على مقاومة مراكش العنيدة بل وضع أسسا ومبادئ الإدارة الفرنسية، بموجب شروط المعاهدة المنعقدة في مارس 1912م، حكم في الفترة الممتدة مابين(1912-1925م)، استطاع رسم السياسة الاستعمارية الفرنسية في المغرب، امتاز بالشدة بالصرامة الممزوجة بالمرونة والدبلوماسية، لقب بالمقيم الماكر، واعتبر نفسه فاتح المغرب،كتب ليوتي عن رأيه في الحماية قائلا: تتضمن فكرة الحماية أن الدولة المحمية تحتفظ بأنظمتها وحكومتها الخاصة . وأن تحكم نفسها بنفسها عن طريق هيئاتها المنظمة "، وقدم إستقالته في 24 سبتمبر 1925 حيث دامت فترة حكمه 13 سنة تاركا بص مته التي لازالت أثارها في نفوس المغرب. ينظر: بن نخلة سناء، سيساوي ليلى، **الحماية الفرنسية في المغرب الأقصى زمن المقيم العام المارشال ليوتي (1912-1925م)**، مذكرة ماسترفي تاريخ المغرب العربي المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2021-2022. وينظر أيضا: كريمة بوخالفة، فايزة بوزيد، **سياسة الجنرال ليوتي في المغرب الأقصى (1912-1925)**، مذكرة ماستر، تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجيلالي بونعامة، 2016-2017م، ص ص 33- 35. أيضا:

- Gèrard Cholvy, lyautey :itinèraire d'un colonisateur ,Acadèmiedessciences et lettres de Montpellier, 2006 ,p06.

أيضا: صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)، ط06، الدار البيضاء، المغرب، 2003، ص ص 278، 279.

[2]أحمد تافسكا، تطور الحركة العمالية في المغرب (1919-1939)،دارابن خلدون، بيروت، 1980، ص ص 11، 12.

1-تنظيم ملكية الأراضي بالمغرب:

تميزت الملكية العقارية للأراضي الزراعية بالمغرب قبل فترة الحماية الفرنسية بالازدواجية، هناك أراضي جماعية وأراضي ملكية خاصة.

أ/تنظيم ملكية وتسيير الأراضي الجماعية للقبائل المغربية:

الأراضي الجماعية: هي الأراضي التي يتم استغلالها جماعيا من قبل القبائل أو فروعها وهي أراضي لا يمكن نقلها والتصرف فيها، ولا تخضع لقانون التقادم. بتقسيمها وتعيين "**إمغارن**"[1] أو شيوخ مسؤولين عن تنظيم عملية الري والرعي، لتجسيد ارتباط القبيلة بالأرض، والتي تمثل رمز وحدتها وتماسكها الاجتماعي، ودور "**أجماعات**"،ويتمثل أيضا في:

_تنظيم عملية الرعي بالقبيلة.[2]

_تحديد كيفية استخدام القطعان واستغلال المراعي، وتحديد مراسم الرعي وفترات الحركة الجماعية للقبيلة.

_تخصيص أراضي رعوية لمختلف الاستخدامات.

_تحديد المساحات المستغلة، وتحديد فترات الحصاد والحرث والإشراف على الأعمال التي تتم على هذه الأراضي.

ب/تنظيم ملكية وإدارة أراضي الملك الخاص للقبائل المغربية:

تنتشر هذه الأراضي في بعض قبائل المنطقة الواقعة على الهضاب والسهول والمناطق المجاورة للأنهار والسدود، وهي عقارات عائلية تنتقل ملكيتها إلى أكبر أفراد الأسرة عن طريق الميراث، وتعتبر هذه الأراضي ملكا لها ممتلكات أفراد الأسرة الذكور من الطائفة، وبموافقتهم الجماعية يمكن نقلها بشكل دائم عن طريق البيع أو مؤقتا

[1] إمغارن": الجماعات باللغة الأمازيغية. ينظر: ألبير عياش، المرجع السابق، ص 172.

[2] محمد سليماني، "أوجه الاستغلال الاستعماري للفلاحة المغربية خلال فترة الحماية (1912-1956)"، **مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، مج04، ع04، ديسمبر 2020، ص ص 04، 05.

عندما يتعلق الأمر بالإيجار مع ضمان حق الأولوية للأقارب من جانب الأب في الحصول على هذه الحقوق وهذه العقود.

يخضع هذا النوع من الملكية لقواعد غريبة جدا تتطلب أن يطلب الذكر البالغ نصيبه في المجتمع قبل وفاة والده، ظل هذا النظام ساري المفعول حتى سيطر الاستعمار الفرنسي على البلاد التي صادرت سلطته أراضيها وفرض سياسة اقتصادية مروعة عن طريق الهجوم العسكري والأسلوب الإيديولوجي.[1]

2-الوضع القانوني للأرض: تم تقسيم ملكية الأرض في المغرب إلى:

- **ملكية المخزن:** وتشمل الغابات، ومساحات الطرق، وشواطئ البحر، والأودية والينابيع، والآبار، والممرات المائية العامة، وبشكل عام، ما لايجوز تملكه لأنه في مصلحة الجميع.
- **ملكية الجيش:** وهي أراضي تابعة للدولة ومنح بعض القبائل حق التصرف فيها مقابل التزامهم بحمل السلاح في جيش المخزن للدفاع عن السلطة المركزية.
- **ملكية الأوقاف.**
- **ملكية الأفراد.**[2]

3-**الأراضي الخاصة:** وهي الأراضي المملوكة ولكن كما ذكرنا سابقا ظل انتشارها محدودًا[3] وبشكل عام، اتخذت الملكية الإقطاعية للأراضي الزراعية الأشكال التالية:

1/ أراضي الأحباس: وهي الأراضي التي تمنح السلطان حق الانتفاع لكبار رجال الدين من الشرفاء ورؤساء الأركان، وإعفائهم من دفع الضرائب بسبب المكانة الاجتماعية والدينية، ودور هذه الفئة من رجال الدين التأثير الكبير على الجماهير البدوية، والحضرية معا، مما يؤججها سياسيا لتأكيد سلطة المخزن.

---

[1] محمد سليماني، المرجع السابق، ص 06.

[2] أحمد تافسكا، المرجع السابق، ص 12.

[3] جلال الدين العابدين، "الانعكاسات الاجتماعية للاستيطان الأوروبي في المغرب على عهد الحماية الفرنسية"، **دراسات تاريخية**، ع04، جانفي 2018، المغرب، ص 60.

2/أراضي الكيش: وهي الأراضي التي استخدمها السلاطين لمنح حق الانتفاع بها لبعض زعماء القبائل العربية، حتى يتمكنوا من فرض سيطرتهم على البلاد وإخضاع القبائل العامية التي تمتنع عن دفع الضرائب.[1]

ركز المستوطنون الزراعيون ودائرة الحماية على أراضي المستودعات والأوقاف والأراضي المشاع لجعلها الميدان الرسمي للاستيطان الزراعي الأوروبي.[2]

كان الغرض من هذه الطريقة هوالسيطرة على الأرض وإعادة توزيعها على المستوطنين، اقتصرت الملكية على هكتارات قليلة، كما حدث في الجزائر، للسيطرة على الفائض من الأراضي الزراعية المملوكة للفلاحين وسحبها. كان للسيطرة على الأرض الخصبة أثر سلبي على معيشة الشعب المغربي، إن العيش في ظل هذه السياسة يتقلص ويتضاءل فيما يتعلق بالمواطنين الفلاحين، حيث ينمحون هذه الوظائف الإدارية ومساحات الأرض، ولديهم سلطات شبه مطلقة في التعامل مع السكان.

كان فرض الحماية الفرنسية على مراكش عام 1912 شكلا من أشكال الاستعمار، مع مراعاة التغيرات التي حدثت في القرن العشرين على المستويات المحلية والإقليمية، والدولية، بيع الأرض إلا لأفراد القبيلة نفسها، ولم يهتم الاستعمار بهذه العادة، بل أراد تنفيذ سياسته بأقصى درجات الهدوء، وبأقل التكاليف دون تعبئة واستفزاز القبائل بوسائل غير مباشرة إن أمكن.[3]

3/الوضعية سنة 1913: كان الشاغل المباشر للنظام الجديد هومساعدة الأجانب على امتلاك الأراضي المغربية وإضفاء الطابع النهائي على هذه الملكية، من خلال تعزيز الملكية بضمانات غير قابلة للطعن قانونيا، وفي عام 1913 امتلك الأوربيون أكثر

---

[1] عبد السلام أديب، الصراع الطبقي والتحولات الاقتص ادية والسياسية في المغرب، منشورات النهج الديمقراطي، الرباط، المغرب، 2005، ص 29.

[2] أحمد تافسكا، المرجع السابق، ص 12.

[3] عبد المالك خلف التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي (المغرب العربي– فلسطين –الخليج العربي)، دراسة تاريخية مقارنة، عالم المعرفة للنشر، الكويت، 1983، ص ص 43، 44.

من100 ألف هكتارا في المغرب، واقعة في أكثر المناطق خصوبة، وتوزعت على النحو التالي:

6000 هكتارا في الشاوية في أيدي حوالي مائة من المعمرين و400.000 هكتارا في منطقة الرباط الغربية، وتقاسمها مائة من المستوطنين، وشركة تملك 10 إلى 15000 هكتارا.

كتب "ف. بيكي"(F.Becky) **"صحيح أن كثيرا من هذه الممتلكات كانت محط نزاع من طرف الأهالي، ولم يكن من الممكن أن تصبح نهائية التملك إلا بتطبيق النظام العقاري الجديد".**[1]

4/ ملكية الأراضي:

إن التجاوزات التي حدثت خلال الأعوام 1912-1913، وهي الدرجة التي فرضت إصدار الظهير الشريف الصادر في يوليو1914، والذي أقر بأن الأراضي التي تحتلها القبائل جماعيا "غير قابلة للتحويل".

أ/الاستيطان الزراعي الحر: تطور الاستيطان الزراعي الأوروبي بشكل كبير خلال الفترة ما بين الحربين، في عام 1937 كان متوسط مساحة الأرض لكل مستوطن زراعي 300 هكتارا، وبمجرد وصول عام 1916، كانت المناطق الخصبة الشاسعة في المنطقة في أيدي الأوروبيين، منها 20 ألف هكتارا تقع في سن بني بزناسين، والبحر المتوسط 15 ألف هكتارا وجدة والعيون، ومساحة معمر واحد 7000 هكتارا، وأصبحت بعض القرى المغربية على الحدود شبيهة بقرى المزارعين الأوروبيين في الجزائر، شهد المغرب العربي ديناميكية مماثلة في حركة الاستيلاء على الأراضي، وظهرت الشركات كمنافس جاد للأفراد الأوروبيين في التسوية الزراعية الخاصة، بالإضافة إلى الشركات المالية التي تهيمن على القطاع الزراعي، وشركة الشريفية للتسوية الزراعية، وشركة فلين شركة المعمورة التابعة لبنك باريس والأراضي المنخفضة بالرغم من أن الحرب العالمية الأولى

[1] عياش ألبير، المرجع السابق، ص 172.

قللت من حجم الهجرة الأوروبية إلى المغرب إلا أنها لم تؤثر على تقدم عملية توزيع الأراضي.[1]

في عام 1917 استولى الأوروبيون على أراضي القبائل في بني حسن وأصبحوا يغطون المنطقة الغربية، ويملكون حول مشروع بلقصيري 32 مزرعة تتراوح مساحة كل منها من 200 إلى 400 إلى 500 هكتارا، وبعضها 2200 هكتارا استقروا في منطقة سيدي سليمان عام 1914م وأقاموا مزارع بالقرب من السكك الحديدية، كان بعضها يغطي مساحة 300 هكتارا في عام 1918م، وأثناء الفترة الممتدة بين 1929-1937 توغل الأوروبيون بنفس الطريقة على مساحات واسعة منها 714 هكتارا في منطقة الرباط، و5748 هكتارا في منطقة مكناس و240 هكتارا في منطقة فاس، و24 هكتارا في الأطلس المتوسط.

في ظل هذه الحرية المطلقة التي يتمتع بها المستوطنون الزراعيون الأوروبيون، زادت مساحة الاستيطان الزراعي الخاص إلى 450 ألف هكتارا عام 1925 موزعة على 1450 وحدة، و550 ألف هكتارا عام 1929، وزاد عدد المستوطنين الزراعيين من 500 عام 1920، إلى 1000عام 1925، ثم إلى 1500عام 1927، ثم إلى أكثر من ذلك 2067 في عام1937.[2]

ب/الاستيطان الزراعي الرسمي: على عكس ما وصل إليه بعض المؤرخين أن المقيم العام "تيودورسينغ"[3] الذي خلف ليوتي، هوالذي وضع أو بدأ في اتباع سياسة

---

[1] أحمد تافسكا، المرجع السابق، ص ص 13، 14.

[2] نفسه، ص ص 14، 15.

[3] 1925-1929، خلف الجنرال ليوتي في منص ب الإقامة، وكان الحاكم العام السابق للجزائر، ولقد كان فرنسيا مميزا وذكيا، ذو حنكة عالية مكنته من إدراك المزايا العظيمة التي ميزت سلفه، وشجع على استقرار عدد كبير من الفرنسيين المنتمين إلى طبقات اجتماعية متواضعة، عند توليه ظهرت الهجرة والتوطن وتضاعف عدد المستوطنين على مكان عليه في عهد ليوتي. ينظر: جورج سبيلمان، المرجع السابق. وينظر أيضا: يسرة دهينة، مروة صلاحي، **المخزن وعلاقته بالإقامة العامة الفرنسية في المغرب الأقصى 1912م -1956م**، مذكرة ماستر، تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، قسم العلوم الإنسانية، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2021م-2022م، ص ص 29، 30.

الاستيطان الزراعي الرسمي في المغرب، نرى ذلك أن ليوتي هو والد الاستيطان الزراعي الرسمي في المغرب، وهو الذي أسس أسسها تنظيميا وقانونيا، وقد قطع شوطا طويلا في تطبيقه قبل استقالته عام1925[1] في سباق مصادرة الأملاك العقارية، وتغلغلت سلطات الحماية الفرنسية في سياستها الهادفة إلى مصادرة الأراضي.[2]

وبعد انتهاء الحرب تدفقت رؤوس الأموال عام 1920 وتضاعف عدد الشركات العقارية وتم مطالبة الحكومة الفرنسية بسياسة مزيد من التنشيط تسهل حشد الأراضي المغربية لصالح المعمر، بدأت اللجنة التي شكلها ظهير في 03 مارس 1919م بالبحث عن أراضي للقطاع الخاص في الدولة، بينما شرع ظهير09 أبريل 1919م الذي حل محل ظهير يوليوز1914 نظم الوصاية على الجماعات المدنية، وحدد الأراضي المشاع . ومن بينها الجماعات وهي التي تدير هذه الأملاك، حيث وضعت تحت سلطة "مجلس الوصاية" وتم الحصول على صلاحيات الحماية من العشائر باستخدام ما نص عليه الظهير لعام 1919، وكذلك ظهير نزع الملكية للمنفعة العامة، باستثناء أن ظهير 1919 لم ينطبق على قبائل الجيش التي تم دمج أراضيها في ممتلكات الدولة في ظهير عام 1914.[3]

كان هذا النص القانوني مستغلة، ولم تكن قبائل الجيش تعتبر أصحاب الأراضي التي كانوا ينتفعون بها تقليديا إلا بعد أن تخلوا عن جزء منها، يصطدم بمقاومة أصحابها، هذه النصائح التي أعطيت عام1928م للمراقبين المدنيين وموظفي الشؤون المدنية لتذليل الصعوبات التي واجهوها وهكذا فإن أموال الدولة والممتلكات الجماعية وأراضي "الملكية" التي تم الحصول عليها بالطرق التي يمكن استنتاجها من الأحكام

[1] أحمد تافسكا، المرجع السابق، ص 16.

[2] إسماعيل العربي، "السياسة الاستيطانية في المغرب العربي فيما بين الحربين (1919–1939)، تونس–المغرب الأقصى أنموذجا"، **مجلة القرطاس للدراسات التاريخية والحضارية والفكرية**، مج07، ع01، جانفي2020، ص 168.

[3] عياش ألبير، المرجع السابق، ص ص 172، 173.

السابقة، شكلت مجموعة الأراضي التي سيتم توزيعها إلى أجزاء من الاستعمار الرسمي المنظم من قبل الدولة.[1]

كما نجد في قضية مصادرة أراضي المغرب الأقصى من قبل سلطات الحماية الفرنسية أنها تحايلت في هذا القسم، وهذا ما نراه في الظهير الصادر في 10 يوليو 1914 والذي من خلال تنظيم القضاء المدني فيما يتعلق بالعقار، بحيث قررت سلطات الحماية وضع مجموع الأراضي تحت سلطة المستودع أو بالتالي استغلال تلك الأراضي بشكل غير مباشروبالتالي يمكن القول أن ملكية الأراضي في المغرب كانت مخالفة لما موجود في تونس على أساس أن الفرنسيين اتبعوا أساليب جديدة في مصادرة الأراضي نظرا لوجود أراضي ما لم تتمكن وزارة الحماية من مصادرتها كما هومطلوب بموجب العرف عن طريق بيعها إلى أحد أفراد القبيلة، الاستحواذ على هذه الأراضي بأقل التكاليف وبالهدوء اللازم لتفادي استفزاز القبائل ولذلك لجأ الفرنسيون إلى الضغط على إدارة المخزن لمقاضاة تلك القبائل لاستخراج تلك الأراضي منها.[2]

استندت مسألة سيطرة فرنسا على ملكية الأراضي في بلاد المغرب الأقصى إلى ثلاث أطروحات:

_أطروحة دمج أراضي الدولة المحمية بأراضي الدولة الحامية، بناء على حجج من القوانين التشريعية ومن القضاء الذي تم توظيفه في خدمة تلك المحاولات بما في ذلك خدمة المشروع الاستعماري.

_أطروحة الأرض الأجنبية التي هي نقيض الأولى، والتي تستند إلى المعاهدات الموقعة مع الدولة الحامية، بالإضافة إلى الأطروحة الأخيرة القائمة على الأرض

[1] عياش ألبير، المرجع السابق، ص ص 173، 175.

[2] إسماعيل سليماني، المرجع السابق، ص 168.

المختلطة، والتي تمثل مزيجا من الفرضيتين السابقتين على أساس ثنائية العقارات، والتي هي أساسا جوهر الحماية.[1]

على أي حال، لم يشمل الاستعمار الرسمي عام 1922م، فقط 57000 هكتارا بل بذل مجهودا أكبر خلال العقد (1923-1932م)، عندما تم ضم 202 ألف هكتارا وتوزيعها على قطع أراضي، لكن احتياطيات الأراضي استنفدت وكشفت أزمة 1930-1932م، ثغرات الاستعمار الرسمي الكبيرة التي تم التخلي عنها عمليا، وآخر مبيعات قطع الأراضي (12000 هكتارا) حدثت بين عامي 1933-1935م، وبين عامي 1930-1935م اهتمت الإدارة في المقام الأول بإعادة ترتيب أحوال المعمرين الذين أفلسوا، حيث تم استخدام 26000 هكتارا لصالح أصحاب الأراضي أو لإعادة تسوية 300 قطعة، وفي عام 1935م كان هناك 1735 موردا بمساحة 271000 هكتارا.[2]

خلال نفس الفترة 1932 شهد الاستعمار الخاص الحر نموه الأكثر تميزا، حيث سيتم شراء 358 ألف هكتارا من مالكين مغربيين، وفي إجمالي الاستعمار في عام 1935 حصل على 840.000 ألف هكتارا موزعة على النحو التالي:

_الاستعمار الحر: 569.000 هكتارا، 2.068 استغلاليا.

_الاستعمار الرسمي: 271.000 هكتارا، 1754 مستغلة.[3]

في عام 1939، تغيرت الأرقام قليلا، أما عن عام 1953 فقد بينت الإحصائيات أن هناك 1.017.000 هكتارا موزعة على 5903 استغلالية بالنسب المتتالية الموضحة كالآتي[4]:

الجدول رقم01: تنوع الاستغلاليات للاستعمار الرسمي والحر.

---

[1] إسماعيل سليماني، المرجع السابق، ص 169.

[2] عياش ألبير، المرجع السابق، ص 175 .

[3] ينظر الملحق رقم 04. جدول يوضح توزيع الإقليمي للاستعمار الرسمي والحر في المغرب، وجدول آخر يمثل الاستثمار الفرنسي في الأراضي الزراعية المنزوعة من طرف إدارة الحماية الفرنسية.

[4] عياش ألبير، المرجع السابق، ص 176.

	الاستغلاليات	المساحة
الاستعمار الرسمي	1.634	289.000هـ
الاستعمار الحر	4.269	728.000هـ
المجموع	5.903	1.017.000هـ

المصدر: ألبير عياش، المرجع السابق، ص 176.

من خلال إدخال نمط الإنتاج الرأسمالي الاستعماري،عملت سلطات الحماية على تفكيك الملكية الجماعية للقبائل المغربية، التي هي أساس التضامن القبلي، ووضع سلطات حماية الملكية الفردية للأرض ووسائل الإنتاج الأخرى .وبتصرف المعمرين أدى ذلك إلى فصل المزارع عن أرضه، وبالتالي عن مجموعته وعشيرته وقبيلته، وكان هناك تحول وتدجين لدور"المجموعة" في القبيلة، وصدرت قوانين تحدد مهمتها الجديدة فامتلكت "الجماعة" سلطتها السابقة وأصبحت تابعة ومراقبة من قبل سلطات الحماية ونفذت من خلالها إدارة الحماية بشكل أعمق لتفجير جذور الحياة الجماعية القبلية.[1]

وبالتالي ظهر نمط الملكية الفردية للأرض، وتحولت العلاقات داخل القبيلة من علاقات مدتها عشر سنوات في مفهومها التقليدي القديم إلى علاقات اقتصادية قائمة على حيازة زعماء القبائل والقادة ورؤساء الصوفيين، تغيرت أو أمر الأراضي الشاسعة والتوابع الزراعية في نمط ملكيتها،اتبع ذلك تدريجيا ملكية الماشية، حيث تحول الأخير من ملكية عشيرة جماعية إلى ملكية عائلية أو فردية، لكن النشاط الرعوي لم يتطور في وسائله في نفس الوقت درجة أو سرعة الزراعة في البادية المغربية، ومع ذلك، فإن الفائض الاقتصادي الناتج عن هذا النشاط، والذي يمكن توزيعه واكتسابه من خلال الآخرين، لا يزال محدودا للغاية، ومع تطور نظام ملكية الأراضي، وظهور تقسيم العمل، ونمو

[1] جلال زين العابدين، المرجع السابق، ص ص 64، 65.

المبادلات التجارية فإن عملية بدا التمايز الاجتماعي يتبلور على أساس علاقات القرابة وروابط الدم، والتضامن القبلي.[1]

أما الملكية الخاصة والفردية فهي مباحة بالنسبة للمنقولات كالقطعان وأدوات العمل والمنزل والممتلكات، وللمالك الحق في التصرف فيها، أما إذا كان الضمان يتعلق بالأرض فلا يكون موضوعه الملكية الفردية بل مشتركة، والتي تنص على عدم فصل الأرض عن الأسرة والقبيلة دون إذن جماعي، أما بالنسبة للأنشطة الرعوية التي كانت تمارس غالبا في شرق وجنوب البلاد، فكانت عادة قائمة الملكية الفردي لقطعان الماشية مع الحق في استخدام أراضي المراعي على أساس جماعي ومشاعية.[2]

_ توقفت عمليات التوطين الرسمية بشكل كامل قبل عام 1937، وكان 27% من المستفيدين من الأوروبيين الذين استقروا في المغرب قبل عام 1919، واستقر 49% من المستفيدين في المغرب بعد عام 1919، و15% قدموا إلى المغرب من دول شمال إفريقيا المجاورة، و09% من المستفيدين قدموا من فرنسا ودول أخرى.[3]

أما الاستيطان الزراعي الخاص، فقد نتج عن عمليات شراء سرية لأراضي الفلاحين المغاربة، حيث سهلت قوات الغزوعلى المستوطنين الحصول على الأراضي الزراعية وإبادة القرويين، والاستيلاء على ممتلكاتهم بالقوة، وبيعها للمستوطنين بأقل الأسعار، استخدمت إلى جانب قوات الباشوات والإقطاعيين بمن فيهم التهامي الكلاوي، وبوشتة البغدادي.

[1] جلال زين العابدين، المرجع السابق، ص 65.

[2] عبد السلام أديب، المرجع السابق، ص 33.

[3] Jacques Gadille, l'agriculture européenne au Maroc, **Annales de géographie**, N°354,mars-avril 1957, p149.

في ظل هذه الشراهة التميز بها المستوطنون الأوروبيون، أصبحت جميع الأراضي الصالحة للزراعة في المغرب[1]ملكا لهم، حيث بلغت مساحة الاستيطان الزراعي الرسمي والخاص في عام 1956 حوالي مليون هكتارا موزعة.

المطلب الثاني: التشريعات العقارية الفرنسية في المغرب.

في إطار نزع ملكية العقار، أولت سلطات الإدارة العامة اهتماما كبيرا من خلال إصدار مجموعة من التشريعات التي شكلت الأساس القانوني لنصب الأرض[2]، ولقد لجأ الاستعمار إلى نهب مساحات مهمة من الأراضي الزراعية عبر كامل التراب الوطني (أراضي المخزن،الأحباسوالقبائل) ،وشرعية سيطرته على هذه الأراضي، بحجة عدم الحفاظ عليها، كان الحفظ هو الأساس القانوني لتأكيد الملكية، مما سهل على الأوروبيين الاستيلاء على أرقى وأخصب أراضي المغاربة لجهلهم بهذا الإجراء القانوني الذي كان يعتبر وسيلة فعالة، لتبرير مصادرة الأراضي من قبل إدارة الحماية.[3]

لذلك أصدرت سلطات الإدارة الفرنسية في المغرب مجموعة من الظهائر والقوانين التي كانت في مصلحة المستوطنين، ومن أهم هذه التشريعات التي أصدرت:

01-ظهير 12 أوت 1913: بخصوص تسجيل العقارات وضرورة التحقيق في المستندات المقدمة، والتي بموجبها تمت مصادرة ملكية الفلاحين المغاربة من الأرض لصالح المستوطنين زراعيين، بحيث يكون لكل قطعة وثيقة عقارية تحمل الاسم والرقم والتصميم للملكية مما سهل هيمنة الأجانب على الأرض بسبب عدم قدرة الفلاحين وعدم

[1]عبد السلام أديب، المرجع السابق، ص 35.

[2]عياش ألبير، المرجع السابق، ص 172.

[3]محمد سليماني، الرجع السابق، ص ص 11،12.

وجود إجراءات قانونية جديدة للتسجيل أو عدم قدرته على دفع رسوم التسجيل أو رفع دعوى ضده ومن ثم الاستيلاء على الأرض.[1]

02-ظهير07 يوليو 1914: الذي يجعل أراضي الجماعية وأراضي الأحباس وأراضي الكيش غير قابلة للتحويل ،ووضعها تحت حماية الدولة، التي لها الآن الحق في مراقبتهاوإدارتها.[2]

كما أدى استعمار المغرب إلى تغييرات في أشكال الملكية العقارية،حيث شرعت قوات الاحتلال في الاستيلاء على أراضي المخزن والأراضي الجماعية والأحباس، لجعلها ميدانا رسميا للاستيطان الزراعي، وفي هذا السياق أصدر السلطان يوسف[3]ظهيرا بتاريخ يوليو1914، ينص على تحديد أراضي المخزن،ثم ظهير بتاريخ 15 يوليو من نفس العام، ينص من جهة على منح الملكية الجماعية.[4]

كان الظهيران بمثابة تقنين للطرد الجماعي للمزارعين المغاربةعلى خلفية ملكيتهم غير القانونية واستغلالهم للأرض، وبدأت "سياسة الترحيل والحبس" رسميا، أي

---

[1]آمنة حريدي، آمنة دمناتي، **السياسة الاستعمارية الفرنسية في كل من تونس 1881-1930م و1912-1930م**، مذكرة ماستر في التاريخ المغرب العربي المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة 08 ماي1945، قالمة، 2019-2020م، ص 75.

[2]جلال الدين العابدين، "الاستيطان الأوروبي في المغرب على عهد الحماية الفرنسية وانعكاساته الاجتماعية"، **دراسات استشراقية**،ع16، المغرب، خريف 2018م، ص 97.

[3]يعتبر محمد بن يوسف (محمد الخامس) من أبرز صانعي التاريخ في القرن العشرين، حيث عاش حياة مليئة بالنضال من نوفمبر1927، حكم المغرب ونفي السلطان وترحيله في 20 أوت 1953، وعاش فترة الحماية وهي حكم الفرنسيين والإسبان على المغرب،من دولة مستقلة إلى دولة محمية، والتي تم تمديدها من 30 مارس 1912، إلى 18 نوفمبر 1955. ينظر: رفيق تلي، "نفي محمد بن يوسف (محمد الخامس) من طرف السلطات الفرنسية-دراسة في الظروف وملابسات النفي ومواقف وردود الفعل المغربية والإسبانية"، **مجلة منون**، مج12،ع02، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، 2002، ص ص 225، 226. ينظر أيضا: سمية بوعزيز، آمنة لعفيفي، **علاقة محمد الخامس بحزب الاستقلال المغربي وأثرها على الحركة الوطنية المغربية 1944-1956م**، مذكرة ماستر، قسم التاريخ، جامعة 08 ماي1945، قالمة، 2020-2021م، ص 17.

[4]عبد السلام أديب، المرجع السابق، ص 37.

إبعادالفلاحين المغاربة من الاراضي الخصبة وحصرهم في المناطق القاحلة. بعد عام واحد فقط، وصلت مساحة أراضي الاستيطان الزراعي إلى 21000 هكتارا.

03-ظهير 15 يوليو 1914: وضعت بموجبه جميع الأراضي الجماعية تحت وصاية الدولة، ومدير شؤون المواطنين هو المسؤول عنها، والذي يستخدم "مجلس الوصاية" المكون من مدير شؤون السكان كرئيس، ومستشار حكومي، موظف فرنسي ينوب عنه وأحد القضاة الفرنسيين. الوصاية "اثنان من الأعيان يعينهما الوزير الأعظم"[1].

04-ظهير27 يناير 1914: المنظم للحقوق العينية، وظهير08 يوليو 1916 المتعلق بالأراضي التي تم تجريدهاومرهونة من قبل المعمرين، وهذه الحقوق دائمة،ويتم تحديد السعر الحقيقي للايجارمن قبل لجنة تثمين كل ثلاث سنوات، وبالتالي يمكن أن تكونعرضة للاضطرابات[2]إلا أنه بعد عام 1916، تم إنشاء"لجنة استعمار الأراضي"من أجل تشكيل وتوزيع الأراضي الريفية، وقررت سلطات الحماية، تماشيا مع المبادئ الاستعمارية المختبرة، دعم الاحتلال العسكري بإسكان العائلات الفرنسية في القري المغربية،وهذه العائلات سيكون لهاأثر حضاري على الفلاحين المغاربة بنفس الطريقة التي تعطيهم إياها.[3]

05-قرار 09 نوفمبر 1916: بشأن إنشاء لجنة الاستيطان الزراعي التي تتولى توزيع الأراضي على المزارعين الأوروبيين[4]، بالنسب التالية، 25% لجرحى الحرب من الدرجة الأولى، 50% للأشخاص الذين كانوا في المغرب لمدة عامين بنية البقاء لتأسيس مصالح زراعية ويفتقرون للموارد 25 %للمهاجرين.[5]

---

[1]أحمد تافسكا، المرجع السابق، ص 13.

[2]Annuaire Economique et financier du Maroc, 1921-1922, p224.

[3]جلال الدين العابدين، مظاهر الاستغلال الاستعماري للمغرب في المجال الفلاحي خلال الفترة الفرنسية، المرجع السابق، ص 46.

[4]محمد سليماني، المرجع السابق، ص 13.

[5]أحمد تافسكا، الرجع السابق، ص 13.

06- ظهير25 أكتوبر1919: صدر بالرباط بسبب التمديد الكبير للخدمة، والذي تم بموجبه نقل إدارة مصلحة الحفاظ على الأراضي التي لها من حيث المبدأنفس اختصاص المحكمة الابتدائية في هذه المدينة، وهكذا اقتصرت اتفاقية الدار البيضاء على اختصاص المحكمة الابتدائية بالدار البيضاء.[1]

07-ظهير17 أبريل 1919م: اعتبره البعض ميثاقاحقيقيا للأراضي الجماعية المغربية ،والذي فتح الباب أمام الحصول على الأراضي بحجة إعادة تنظيمها، حيث أصبح من الممكن شراء أو استئجار الأراضي.[2]

08-وفي 27 أبريل 1919م، أصدر ليوتي ظهيرا جديدا وضع أراضي الجماعية تحت إشراف مجلس الوصاية، وله صلاحيات نقل أراضي الجماعات إلى طرق ثالثة، أي أنه أقرب إلى أن ممتلكات القبائل والدوائر لا تخضع للتصرف والاستيلاء إلا في بعض الحالات، إنه لمنفعة الكولون بطرق قانونية بلا مناز[3]، وتعتبر هذه الظهائر السبب الأساسي القانوني للاستيلاء الزراعي الاوروبي للأراضي المغربية التي عرفتها ادارة الحماية، وبذلك عملت على الابتزاز والاستحواذ على أراضي الفلاحين الخصبة لجهلهم للطرق القانونية وبهذا أصبحت ملكية الأراضي الزراعية لدى الأوروبيين أكثر من السكان الأصليين المغاربة.

<u>المطلب الثالث</u>: تنظيم الضرائب[4]والإصلاحات المقترحة.

قبل الحماية الفرنسية، لم يكن المغرب يعرف قانون الضرائب، لكن هذا لايمنع أن المغرب عرف مجموعة من الضرائب من قبل هذه المرحلة، حيث تميز المغرب خلال

---

[1]-Annuaire Economique et financier du Maroc, 1921-1922, Op.Cit, p225.

[2]محمد سليماني،المرجع السابق، ص 14.

[3]آمنة حريدي، المرجع السابق، ص 76.

[4]وهي كما عرفها الأستاذ الفرنسي"MehL" بأنها "استقطاب نقدي تفرضه السلطات على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين وفقا لقدراتهم التكليفية بطريقة نهائية وبلامقابل بقصد تغطية أعباء العامة ولتحقيق تدخل الدولة ". ينظر: رانا أديب منذر **مفهوم الضريبة تعريفها-أشكالها**، دبلوم الدراسات العليا، جامعة دمشق،2006 ، ص 04.

القرن 19م بالتضييق المالي، وكان ذلك نتيجة حرب تطوان في عام 1860م مما أدى إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية التي أدت إلى انخفاض مداخيل الدولة الجمركية، وأول إصلاح ضريبي عرفته في المغرب عام 1873،وسمي بترتيب 1884، وقد اعتبرهذا الأخير لأول مرة ماسمي بمعيار القدرة لمساهمة، وتعميم الضريبة ونفي الامتيازات الضريبية، مما استدعى مفاوضات صعبة مع القوى الأجنبية.[1]

ولكن خلال فترة الحماية الفرنسية، شهد المغرب مرحلتين عرف فيهما النظام الضريبي إصلاحات، وكانت المرحلة الأولى من عام 1912 إلى عام 1939، بينما بدأت المرحلة الثانية من عام1939 حتى تحقيق الاستقلال، وشهدت هذه الضرائب زيادة ملحوظة بين عامي1920 و1954، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم01: يظهر الدخل الضريبي في آليات الاستغلال بمنطقة السلطنة بالمليون فرنك.

السنة	1920	1930	1946
مداخيل الضرائب	271	850	7506

المصدر: محمد سليماني، المرجع السابق، ص 08.

يمكن الإشارة هنا على أن مستوى دخل الفلاحين كان منخفضا، بحيث لم يكن باستطاعتهم تجديد قوة عملهم ونشاطهم في تطوير الأرض وإنتاج الخيرات، وانقسم عمل الفلاحين إلى قسمين: حق العمل لمعيشتهم ومعيشة أسرهم.[2]

لقد امتاز النظام الضريبي في المغرب خلال مرحلة الحماية بالتباين والنقص المردودي، ولذلك كان للازمة المالية المتضررة التي مربها المغرب بداية القرن العشرين دورا مهما في وجود المعمرين الفرنسيين، الذين قاموا بوضع الأسس الأولى للقيام بعملية الاستغلال للبلاد ومن خلال وضعهم لمجموعة من الآليات تشكل النظام الضريبي

[1] متاح على الرابط: .www.maroclaw.com-، تاريخ الدخول 10-04-2023، على الساعة11و40د.

[2]محمد سليماني، المرجع السابق، ص 08.

الأساسي لها، وهذا النظام عمل على دوام متطلبات معاهدة الجزيرة الخضراء ومعاهدة الحماية وتراكم الخبرات السابقة،وكانت النتيجة نظام ضريبي متنوع مستوحى من التجربة الفرنسية، والتي هي أغلى مورد للإقامة العامة، وتدعم مواردها والظروف الأكثر نضجا للاستغلال الأمثل لقدرات البلاد وثوراتها بشكل عام.[1]

ويجدر الالمام إلى أن سلطات الاستعمار لم تكن راضية بالاستيلاء على الأراضي الخصبة وتهميش الفلاحين المغاربة منها حتى تثقل كاهل الفلاحين بالضرائب الفلاحية التي سميت بالترتيب[2]، وإن مصلحة الضرائب لم تكن بعين الاعتبار، أثناء تعيينها لضريبة الدخل في الانتاج الزراعي والحيواني الجوانب السلبية في دخل الفلاحين من تقلص الانتاج، وإتلاف المواشي والأشجار، وقد أكد "كولياك" (Coliac)، المراقب المدني لدائرة صفرو بأنه في عام 1934 فرضت إدارة الحماية الترتيب على 1361 أسرة لم تزرع أي شيء، وفي عام 1937 بلغ دخل الترتيب 130 مليونا من الفرنكات، وهو عام المجاعة والانهيار التام للزراعة المغربية، وتقابلها 105 ملايين فرنكا عام 1936، ثم وصل هذا المبلغ إلى 174 مليون عام 1938.[3]

وعموما لقد فرض على المغرب الضرائب التي تشكلت في الضرائب غير المباشرة التي لم تساهم إلى جانب الضرائب المباشرة في زيادة مداخيل الدولة وهذا ما دفع إلى اللجوءإلى القروض الخارجية التي شهدت ارتفاع كبير أثناء هذه الفترة.

1-**الضرائب المباشرة:** ويقصد بها الضرائب التي فرضت على الأشخاص والممتلكات والتي اتسمت بالاستقرار والانتظام النسبي، والتي شكلت أهم مورد مباشر لخزينة الدولة والذي عرف تطبيقه الأول في محافظة الشاوية سنة 1912، وانتقلت بعدها نحو باقي المغرب العربي في سنة 1913، وفي سنة 1915، تم إجراء تعديلات على هذه الضريبة

[1]رشيد بهلولة، "ثالوث الضرائب والديون والحماية في المغرب (1881-1956)"، **دورية كان التاريخية**، س13، ع47، مارس 2020، ص 166.

[2]عبد السلام أديب، المرجع السابق، ص 36.

[3]أحمد تافسكا، المرجع السابق، ص 51.

وشملت الضريبة على المحاصيل الزراعية السنوية، وضريبة الأشجار المثمرة، وضريبة المواشي، وقد عرفت مردودات هذه الضريبة بالتنوع وعدم الانتظام خاصة بعد عام 1920، كنتيجة حتمية للظروف الطبيعية التي عرفها المغرب، وخاصة جفاف عام 1945، فضلا عن تساهل المستعمر في السنوات الأولى في عملية التحصيل.[1]

بالإضافة إلى ضريبة الترتيب الفلاحية فقد شكلت العوامل السابقة عبئا ثقيلا على الزراعة الخاصة، مما زاد من أعبائها ولم تأخذ مصلحة الضرائب في الاعتبار أوضاع الزراعة المغربية، حيث حددت مقدارها بناء على تقديرات اللجنة الجهوية في تولي وضع تقديرات الإنتاج المغربي، وفي ضوء ذلك عملية تحديد الترتيب المطلوب لكل مزارع، وكذلك إعداد تقديرات الإنتاج الفلاحي.[2]

2-الضرائب غير المباشرة: تتكون من ضرائب جمركية نصت معاهدة الجزيرة الخضراء على ضرورة اصلاحها، حيث عملت سلطات الاقامة العامة بعد دخول اتفاقية الحماية حيز التنفيذ، اما بالنسبة للواردات على الحدود المغربية الجزائرية، فهي في الوقت الذي تم فيه إعفاء جميع السلع المصدرة باستثناء المنتجات الاستخراجية، في حين تم تنظيم ضريبة التسجيل بظهير 15 يوليو 1914، وكان معروفا رفض هذه الضريبة من قبل المغاربة، بالإضافة إلى ذلك، تم تطبيق ضريبة الدمغة بموجب ظهير 10 ديسمبر 1917 واعتبرت فئة من ضرائب الاستهلاك المفروضة على أنواع معينة من المعاملات التي تشمل المستندات المكتوبة التي عادة ماتأخذها طابعات ذات قيمة معينة.[3]

وقد تم فرض مجموعة أخرى من الضرائب على السكان أهمها:

أ-ضريبة الكورفي Corvée: وهي ضريبة عمل تفرضها فرنساعلى سكان القبيلة بالمجان مثل تعبيد الطرق في الجبال وقطع الأشجار ونقلها إلى التصنيع.

---

[1] رشيد بهلولة، المرجع السابق، ص 166.

[2] جلال زين العابدين، المرجع السابق، ص 62.

[3] رشيد بهلولة، المرجع السابق، ص 167.

ب-ضريبة الذبيحة: وهي ضريبة تمنح كهدية للفرنسيين على رأس كل أسبوع.

ج-ضريبة التجريد: وهي ضريبة سنوية تُفرض على قطعان الماشية.

وكان شيوخ العشائرمكلفون بتنظيم وتحصيل هذه الضرائب، ومن يرفض إحدى هذه الضرائب يعاقب بالحبس لمدة ثلاثة أشهر[1]، وإن السياسة التي انتهجتها الحماية الفرنسية في مجال الضرائب، أدت إلى اعتبارها في أي اتجاه لا يحظى بشعبية، حيث كان المغاربة مضطرين لخفض الانتاج أو زيادته بشكل مباشر أو غير مباشر، وهكذا أهملت إدارة الحماية الزراعة المغربية وجعلتها تواجه مصيرها، ويجد المستعمرون الزراعيون فرصا ثمينة للاستيلاء على بقية أراضي جيرانهم المغاربة من أجل توسيع استغلالهم.[2]

أما الإصلاحات والتعقيبات فقد أخذت الإدارة الفرنسية عدة إصلاحات ومبادئ لإظهار رغبتها في النهوض بالزراعة المغربية وكان أول ما فعله ليوتي هو التركيز على احترام التقاليد المغربية والإسلامية في فاس من خلال نشر وثيقة قانونية بتاريخ 31 أغسطس 1914، حول المصادرة من أجل المنفعة العامة أو الاحتلال المؤقت بهدف إعادة إعمار الأراضي الصالحة للزراعة، ومن المعلوم أن "ليوتي" دافع عن قواعد استمرارية هبة السلطان بمناسبة الاعياد الدينية، كما دافع عن قواعد الزوايا القديمة، مثل مظاهرات الأركان الواقعة بفاس ومنها الطوائف الكتانيين، والعيساويين والدرقاويين، وقد أظهر ليوتي أنه كان الأكثر تحفظا في التقاليد المغربية من المغاربة[3].

ومن أهم الإصلاحات التي تم تطبيقها من طرف الحماية في المغرب هي:

1-الشركات الاحتياطية الأهلية أو(SIP):

قامت هذه الجمعيات أو "الشركات الاحتياطية الأهلية" (sociétés Indigénes de Prévoyance) أو (SIP) والتي نظمت بموجب ظهير 26 ماي 1917، والذي تم تغييره

[1] محمد سليماني، المرجع السابق، ص 09.

[2] جلال زين العابدين، المرجع السابق، ص ص 43، 44.

[3] عبد الرحيم الورديغي، فاس في عهد الاستعمار الفرنسي (1912-1956)، ملامح من مدينة فاس أصولها تغيرات حالتها الاجتماعية والسياسية، مطبعة المعارف الجديدة، ط01، المغرب، 1992، ص ص 41، 42.

بموجب ظهير 19 يوليو 1917، والظهير الشريف 12 افريل 1912، وظهير 02 نوفمبر 1921، ثم ظهير 28 يناير 1922، وهي مؤسسات مدنية تم إنشاؤها بقرار وزاري يحدد دائرتها الاقليمية، تهدف إلى مساعدة المزارعين بالقروض سواء كانت مالية أو عينية، حتى يتمكنوا من مواصلة عملهم الزراعي وتوسيع نطاقه واعتماد التقنيات الحديثة اللازمة في مجال الزراعة وتربية المواشي، والمساهمة في تطبيقها.[1]

2-البيزانا (Le Paysanat):

تعد مصلحة لمصالح الإقامة العامة الفرنسيةفي المغرب، والتي تضمنت مجموعة من المؤسسات العامة التي تهدف إلى تطوير العالم الريفي في المغرب، من خلال نشاط شمولي من خلال تحويله من اقتصاد تقليدي يعتمد على المحراث إلى اقتصاد حديث يعتمد على الجرار.

كما تهدف إلى تطوير الوضع الاجتماعي للمزارع وتحسين وضعه القانوني الذي يشبه الشركة الزراعية، وهي مجموعة من المؤسسات الكبيرة التي تديرها الدولة، واعتبر البيزانا أنه من المفيد إنشاء مشاريع حديثة، ليس فقط من خلال تطوير الأراضي وزراعتها ولكن أيضا من خلال إنشاء شبكات الري والعمل على إدخال محاصيل زراعية جديدة وتحويلها وتسويقها وفقا المنطق السائد في أي مؤسسة صناعية.

وبشكل عام، استهدفت "بييزانا"من خلال مداخلاتها تحقيق تغيير جذري وإصلاح شامل في حياة الفلاح المغربي، والتعليم الإلزامي، والإشراف الطبي ضد الأمراض، والمساعدة الاجتماعية، واستخدام الآلات ستساهم في تثقيف المزارع وتحرره من المعتقدات الروتينية والقيود التي كانت تقف في طريق تقدمه.[2]

---

[1] جلال زين العابدين، "نماذج الإصلاح القروي في المغرب على عهد الحماية الفرنسية"، **دورية كان التاريخية**، ع34، ديسمبر 2016، ص 37.

[2] نفسه، ص ص 39، 40.

مما لاشك فيه أن الإصلاح سيكون فاجعة نفسية منبثقة من الآلات تأدي إلى زعزعة استقرار أنماط الإنتاج التقليدية ورفع القدرة الإنتاجية للمزارع ومن ثمة تغيير نمط العيش فيها.

3- تنظيم الاحباس والقوانين:

من المعروف أن إدارة "ليوتي" وبمساعدة العلماء وبموافقتهم رتبت إصلاح وضع أراضي الحجز التي كانت بائسة ابتداء من تطبيق عقد الحماية، حدث إصلاح جزئي بين عامي1913 و1915، على يد المراقبين الفرنسيين "بيارني" (Bjarni) و"هانريكايار" (Cayer Henri)، حيث تم استردادهم لقرابة 16 ألف عقارا تقدر بنحو 70 مليون فرنكا، وبالتالي تم الحصول على عائدات كبيرة بين عامي 1913 و1916، حيث تم تخصيص جزء منها لإصلاح المساجد والمدارس الإسلامية وتحسين أوضاع موظفي السجون ومديري المساجد والطلاب والأيتام والفقراء، أما القضايا العقارية ومشكلات الشريعة في الزواج والطلاق والميراث فهي من اختصاص القضاء، بحيث كانت القضايا التقليدية تتصارع مع قضايا العصر.[1]

المطلب الرابع: النتائج والانعكاسات الاستيطانية على الفلاحة المغربية

أدت الهيمنة الاستعمارية والسياسية الزراعيةالتي انتهجتها سلطات الاحتلال إلى تحولات اقتصادية كبيرة في الوسط الريفي المغربي، من أجل إخضاع كل التراب الوطني والقضاء على مقاومة سكان الريف للسيطرة الاستعمارية، لجأت قوات الاحتلال الفرنسي إلى وسائل عسكرية مهمة في حربها الاقتصادية ضد هؤلاء السكان، مثل حرق المحاصيل وهدمها لمخازن الحبوب الجماعية، قصف الأسواق، الاستيلاء على القطعان وتدمير المعدات المستخدمة في عملية الري، نتيجة تدهور الأوضاع المعيشية لسكان الريف.[2]

[1] عبد الرحيم الورديغي، المرجع السابق، ص ص 45، 46.

[2] عبد السلام أديب، المرجع السابق، ص 36.

وقد عمل الاستعمار الاستيطاني على تدمير القاعدة الاقتصادية لجماهير الفلاحين المغاربة، التي شكلت حوالي95% من السكان، وكان للسيطرة على الأراضي الخصبة أثر سلبي على معيشة الشعب المغربي فقد أصبحت وسائل العيش خلال هذه السياسةتنخفض وتتراجع بالنسبة للفلاحين المواطنين، وقد تقلصت الأرض الزراعية منها التي كانت تدعمهم بالمواد الغذائية وتقليل المراعي التي كانت مصدرا مهما في حياتهم.[1]

رافق تنفيذ هذه السياسة محاولة السلطات الاستعمارية الاعتماد على بعض شيوخ العشائر كوكلاء لتنفيذ سياستهم واجراءاتهم، ومنحهم وظائف إدارية ومساحات من الأراضي، وأصبحوا سلطات شبه مطلقة في التعامل مع السكان، لكنها قوى لاتنحرف عن حدود سياسة الاستعماروخدمة أهدافها، مما أدى إلى تعسفهم واستغلالهم للمواطنين، وامتد أثر هذه السياسة إلى الريف المغربي كما في الجزائر وتونس، حيث فقد طاقته البشرية الإنتاجية بتجنيد أبناء المواطنين في الجيوش الاستعمارية.[2]

بالإضافة إلى المعمرين المتربصين في أراضيهم، واجه المزارعون المغاربة عوامل طبيعية أرهقتهم وزادت من بؤسهم، مثل الجفاف والعواصف الرعدية والثلوج والجراد، مما ساهم في تدهور أوضاع المزارعين وتدهور مستوى معيشتهم، كما دفعتهم للنزوح عن القبائل في إطارهجرات جماعية، للبحث عن مصدر والمأوى المناسب الذي يعوض النقص في الدخل الزراعي.[3]

وبدأت الإدارة الفرنسية بمصادرة الأرض بشتى الطرق للحصول عليها، إما بإجبار الفلاح على بيع الأرض، أو بسلاح آخر استخدمته للحماية وهو الاقتراض والديون التي منحتها للمزارعين بالمقابل إلى عجز الفلاحين عن سداد ديونهم وتراكمها، مما أجبر بعضهم على بيع أراضيهم، أو إجبارهم على سداد ديونهم، فيما تم تصدير أراضيهم،

[1] عبد المالك خلف التميمي، المرجع السابق، ص 44.

[2] نفسه، ص 45.

[3] جلال زين العابدين، نماذج الاصلاح القروي في المغرب على عهد الحماية الفرنسية"، المرجع السابق، ص 62.

وبالتالي عمل الاستعمار الفرنسي على تدميرها القاعدة الفلاحية المغربية التي شكلت حوالي70% من مجموع السكان.[1]

كما أدىاستعمار المغرب إلى تغيرات في أشكال الملكية العقارية، حيث شرعت قوات الاحتلال في الاستيلاء على أراضي المستودعات الجماعية وحصرها لجعلها الحقل الرسمي للاستيطان الزراعي، الذي ينص على منع الملكية الجماعية، ووضعها تحت وصاية الدولة يقودها مدير الشؤون المدنية الذي يستعين بمجلس الوصاية الذي يتألف من مدير الشؤون المدنية كرئيس للأراضي الخصبة وحصرها في المناطق الجافة.[2]

[1]علي هادي عباس المهداوي، "السياسة الفرنسية تجاه المغرب (1912-1918)"، **مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية**، ع03، مج10، 2020، ص 266.

[2]عبد السلام أديب، المرجع السابق، ص 37.

المبحث الثاني: الجانب الصناعي.

لعب قطاع الصناعة عند المغاربة دورا أساسيا في تنوع المنتجات الحرفية التقليدية والصناعات التحويلية الاستخراجية التي اقتصرت في استخراج المعادن كالفوسفات، واستنادا إلى فرض الحماية الفرنسية إلى المغرب، فقد استولت فرنسا مع دخولهاعلى ثروات المعدنية ومناجم لخدمة اقتصادها.

المطلب الأول: الصناعة التقليدية.

منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر دخلت الصناعة التقليدية، في سلسلة من الصعبات المزمنة، بعد هزيمة المغرب في حربي إيسلي عام 1844 وتطوان بين عامي 1859 و1860، أجبر على توقيع معاهدات مع دول أوروبية فتحت شروطها الاقتصادية أمام البلاد على مصارعيها في مواجهة التجارة الدولية[1]، حيث تتميز الصناعة التقليدية بالكمية والنوعية بالجودة والتكنولوجية وتتقدم على المدن الأخرى، كانت تسير في إطار بدائي، لذلك عندما دخلت المحمية الفرنسية صناعتها المتطورة، أرادت إدارتها حماية هذه الصناعة التقليدية لأنها عاشت عليه مئات الآلاف من العائلات، فاحتفظت بالإدارة التقليدية التي تراقب أسعار المواد الأولية لتجنب الانتفاضات الشعبية.[2]

ومن بين مجموعات المهاجرين الأوروبيين، جاء العمال والحرفيون إلى الرباط وكان من بينهم عدد من الذين حملوا معهم رؤوس أموال مهمةقاموا ببناء صناعات من البداية أي منذ عامي 1912 و1913، وهكذا تم إنشاء مطحنتين، الأولى للفرنسي "بيقارني" (Bigarni) والثانية لـ"قي"(Gay) السويسري، وتم تأسيس من بعدهما مباشرة مطحنة "باروك"، افتتحها "دافيد بروك" في شارع حمام الشرفا، وتم إنشاء مطبعتين ومصنعين مكانيكيين للفرنسيين "كيبو" (Guibaud) و"لوكار" (Legard)، وتم إنشاء بعض

[1]عادل خالص، "الحرف والحرفيون بمدينة فاس على عهد الحماية الفرنسية"، **دورية كان**، م02،ع05، مارس، 2020، ص 141.

[2]عبد الرحيم الورديغي، المرجع السابق، ص 57.

ورش نشر الأخشاب واستغلال مقالع الأشجار، ثم بناء مصنع صهر الحديد وصنع الصابون.[1]

وابتداء من عام1917، شملت الحماية الحرفيين في متحف الفنون الزخرفية بباريس وتوظيفهم في المنشآت الصناعية الجديدة التي ظهرت في فاس[2]، وبفضل هذه الإجراءات استطاع الاهتمام إحياء بعض الحرف ذات الطابع الفني، مثل السجاد المطرزات والنحاس التي كانت على وشك الزوال، وقد ساهمت الفنون والحرف في تدريبهم على استخدام الأدوات والأساليب العمل الحديثة، حيث خصصت ورشات لتكوين الحرفيين في النسيج والخزف وصناعة الأحذية تحت إشراف طاقم من الفنيين الأجانب التابعين لدائرة الحرف والصناعات اليدوية، أما التعاونيات فقد تم إنشائها لاستثمار الجهود الجماعية للأعضاء، وضمن إطار تنظيمي مدعوما بجميع التقنيات المتوفرة في ورش العمل النموذجية، من أجل إيداع منتج يجمع بين الأصالة المغربية والأوروبية المعاصرة وفي نفس الوقت وضعت قواعد القطاع الصناعي رصيفا خاضعا لشروط التحديث والتطوير، وللتسريع في تحقيق ذلك منحت إدارة الحماية أعضاء التعاونيات القروض اللازمة للحصول على الأدوات اللازمة لدعم حرفهم بأحدث المعدات.[3]

كما شهدت الزرابيفي الرباط نشاطا واسعا، حيث بلغ عدد المصنعين نحو80 وحدة، وبلغ الإنتاج 600 سجادة، بلغ طولها حوالي 08 مترا مربعا، وعرف المنتج بارتفاع أسعاره بسبب ارتفاع سعره من الصوف، بالإضافة إلى السلع الأوروبية التي دخلت المغرب الأقصى مثل الخشب والحديد والقصدير المموج والآجور والجير والإسمنت، أما

---

[1]عبد الإله الفاسي، **تحولات الحياة الاقتصادية بمدينة الرباط بعد فرض الحماية (1912-1918م)**، كلية الآداب، (د. ت.ن)، القنيطرة، ص 223.

[2]عبد الرحيم الورديغي، المرجع السابق، ص 57 .

[3]أنس الصنهاجي، "سياسة الصناعة الكولونيالية وأثرها على البنية الحرفية لمغرب الحماية منطقة دكالة نموذجا"، **دورية كان التاريخية**، ع27، مارس، 2015، ص ص 44، 45.

من جهة الغذاء توجد الحبوب والنبيذ[1]، أما بالنسبة لصناعة الملابس التقليدية فقد ركزت الصناعة في "أزمور" حيث عُرفت بالعامية بـ **"الدراز"**.[2]

ومن أبرز التي تشمل "الحايك" والجلابة والأغطية (البطانيات)، حيث ضمت المدينة اثني عشر معملًا في صناعة"الحايك" والجلباب عام 1916م، بعد أن كانوا 23 معملًا، وفي بداية عصر الحماية بالنسبة لصناعة النسيج، يمكن القول أنه في ذلك الوقت عرفت الخياطة انتعاشًا نسبيًا، وخلال فترة الحماية كان قطاع المنسوجات يشهد انتكاسة مستمرة بسبب منافسة قطاع المنسوجات القطنية الأوروبية.[3]

أما بالنسبة للصناعات الأوروبية فقد كان لها اهتمام كبير بتطوير الاقتصاد خاصة في منطقة دكالة، حيث كانت هناك صناعات أخرى متاحة للحفاظ على احتياجات الإدارة الفرنسية، أما بالنسبة لأهم الصناعات التي تميزت بمنطقة دكالة وهي تأسيس شركة لتصنيع الحبال النباتية الرقيقة، لكنها لم تحضى بالنجاح المنشود كان لابد من تغيير استغلالها الغني بالثروات كمصنع الدوم الذي تم بيعه في مختلف الأسواق المغربية بحوالي 50 إلى 70 فرنكا حسب الجودة، وقد كان هناك غياب للبنزين من منطقة دكالة خلال السنوات الأولى من عهد الحماية، حيث لم تتجاوز قيمته خمسة فرنكات لكل قنطار.[4]

ظهرت مصانع أخرى كمصنع للمثلجات في المنطقة الجديدة منذ فيفري 1913م ويحتوي المصنع على مبرد ميثيل الكلور ينتج 50 كيلوغرام من المثلجات في الساعة ومنذ عام 1912 تم إنشاء مصانع في منطقة دكالة لإنتاج الزجاج وقنوات تصريف المياه والطوب والجير، عملت هذه المصانع بضغط الماء بأربع مكائن وآلة لتصنيع الإسمنت

---

[1] كريمة بوخالفة، فايزة بوزيد، المرجع السابق، ص 71.

[2] عبارة عن نوالة من خشب أفقية ذات عرض يتراوح ما بين 12 و15 مترًا مربعًا. ينظر: الصنهاجي أنس، المرجع السابق ص 54.

[3] أنس الصنهاجي، المرجع السابق، ص ص 45، 46.

[4] نفسه، ص ص 51، 52.

وآلة لتصنيع حجر البناء[1]، ومع مرور الوقت بدأت الحماية تخشى تعاونيات الحرفيين حيث شكلوا نقابات تعارض سلطتها، فبدأت التعامل معهم بروح من التمييز لأنهم كانوا يعلمون أن الشعب المغربي يفتقر إلى الوحدة في صفه[2]، وبالإضافة إلى ذلك، أصبحت مكناس من أهم نقاط تمركز الجالية الأوروبية في المغرب، حيث تضاعف عددها في فترة 15 عاما حيث انتقل من12310 نسمة عام 1936م إلى 21.199 نسمة عام 1951م ثم إلى 25 ألف نسمة في 1956م، وذيعت الصناعة بدورها للتكييف وسرعان ما شهدت المدينة إنشاء مقاولات صناعية تنتمي إلى فروع صناعية جديدة مثل مواد البناء والإسمنت، لتغطية احتياجات التحضر وسياسة المعالجة أو كمنسوجات وفرع الملابس أو الصناعة الميكانيكية والتعدين، في نهاية فترة الحماية كان لمكناس صناعة ذات فروع مختلفة مقارنة بماكان عليه تكوين صناعة المدن المغربية الأخرى.[3]

المطلب الثاني: الصناعة التحويلية والاستخراجية

مع بداية إنشاء نظام الحماية وتثبيته، ظهرت احتياجات جديدة تتمثل في اقتناء المنتجات الصناعية للاستهلاك والتصنيع، في كل من الريف والمدن، في انتشار العلاقات التجارية والمعاملات النقدية، وبالتالي في التوسع في السوق الداخلي، وأن الاقتصاد المغربي ظل موجها خلال العقدين الأولين من الحماية لتزويد الميتروبول[4] بمزيد

[1]أنس الصنهاجي، المرجع السابق، ص ص 45 – 52.

[2]أحمد تافسكا، المرجع السابق، ص 58.

[3]عبد السلام مشكوري، "دراسة الجهوية للظاهرة الص ناعية من خلال نموذج مدينة مكناس"، **مجلة مكناسة**، ع01، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، مكناس، 1986م، ص ص 97، 98.

[4]مص طلح يستخدم بشكل فضفاض للإشارة إلى أي مدينة كبيرة، ولكنه يعني على وجه التحديد تلك المدينة التي يقع فيها مقر الحكومة أو السلطة الدينية أو النشاط التجاري لبلد ما. للاستزادة يمكن ولوج الرابط الإلكتروني التالي: www.eionet.europa.eu تاريخ الدخول 08-05-2023، على الساعة 19 و20 د.

من مواد الخام التي كانت تهتم بتطوير صناعة استهلاكية تلبي احتياجات السكان المحليين.[1]

لقد ركز الفرنسيون جهودهم على صناعات الاستخراجية والتحويلية التي يحتاجها السوق الفرنسي، وأهمها صناعة زيت الزيتون، وصناعة الصابون، وصناعة النسيج، وصناعة الأسمدة الزراعية، والتعليب، والتي احتلت المركزالأول بسبب استعداد المغربي الطبيعي لزراعة الفاكهة والخضروات ومصانع إعادة تدوير السكر، وصناعة الجلود[2]، ظل قطاع الصناعة التحويلية ككل قطاعا ثانويا موجها لتلبية الاحتياجات العاجلة للقطاعات الاقتصادية الأخرى أو لتلبية بعض احتياجات المستهلكين للمجتمعات الأوروبية لايتجاوز رأسمالها 10 بالمئة من رأس المال المستثمر في القطاع الخاص، وفي عام 1931 أضيف إلى هذه المؤسسات مصنع للصابون، وأنشئت شركة للسكر، وافتتح أول مصنع لها في27 أفريل 1932 في الدار البيضاء، ويعمل بها 500 عاملا منهم 80 أوروبيا[3] التي تنتج 125 ألف طنا من السكر سنويا تكفي فقط نصف حاجة المغرب الأقصى.[4]

تتركز معظم الصناعات الحديثة في يد الفرنسيين، وتعتبر مدينة الدار البيضاء أهم مركز لهذه الصناعات، وتعتمد في الغالب على رأس المال الأجنبي، وفيها أكثر من 250 ألف عامل، نصفهم من الأهالي، وتعمل هذه المصانع على تلبية حاجة الاستهلاك المحلي، وبعضها يعمل للتصدير للخارج، وهناك الكثير من المصانع للحفاظ على اللحوم والأسماك والخضروات، ومن الصناعات المهمة في المغرب صناعة الألبان والجلود.[5]

---

[1] محمد القبلي، تاريخ المغرب تحيين وتركيب، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، الرباط، 2011، ص ص 551، 552.

[2] علي هادي عباس المهداوي، المرجع السابق، ص 701.

[3] أحمد تافسكا، المرجع السابق، ص 39.

[4] محمود الشرقاوي، المغرب الأقصى مراكش، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، (د.ت.ن)، ص 13.

[5] فؤاد دياب، المغرب الأقصى بين الماضي والحاضر، الدار القومية، القاهرة، (د.ت.ن)، ص 23.

كانت صناعة مواد البناء أكثر الصناعات نشاطا وربحا، وتركزت أهم الصناعات الانشائية في الدار البيضاء، الفضالة، مكنا، وفاس. كما أصبحت صناعة القمح نشطة بما في ذلك 33 مطحنة في عام 1922م، تم إنشاء أهم المطاحن الرئيسية في وجدة في عام 1911م، ومطاحن الباروك في عام 1913م، تغطي الرباط، وسلا، ومراكش بالإضافة إلى الصناعات الغذائية مثل صناعة النفط وأهم مؤسساتها في مراكش، كانت صناعة التعدين أهم نشاط للإدارة الفرنسية في المغرب حيث قدمت أحد مصادر الربح.[1]

تعتبر صناعة الألياف من الصناعات التحويلية الأكثر جاذبية للقوة العاملة المغربية، وظهرت أهميتها لوفرة معمل "حلفا" وبلغ إنتاجه 90 ألف قنطارا عام 1925 وتركزت هذه الصناعة في الدار البيضاء وضواحيها وبشرق المغرب.[2]

وعلى الرغم من أهمية الثروة المعدنية للبلاد من فوسفات، ورصاص، ومنغنيز وفحم، إلا أنه كان كافيا لإنشاء بعض الوحدات التحويلية، ومع ذلك أدت الاحتياجات المتزايدة للميتروبول، مع نهاية الحرب العالمية الثانية على وجه الخصوص إلى نمو مذهل في إنتاج التعدين، كما تؤكده بيانات الفترة وبالتوازي مع ماسبق، ظهرت حركة تصنيعية شملت قطاعات أخرى مثل الجلود، والمنسوجات، والتركيب المعدني، والمواد الكيميائية تحت تأثير العوامل الخارجية الظرفية، بما في ذلك أزمة عام 1929، والحرب العالمية الثانية وعوامل سياسية داخلية أخرى مثل ظهور مجتمع محلي نشط البورجوازية وسن نظام لمراقبة الصرف بفضل دعم الميتروبول، ازدهرت الصناعة الاستخراجية وزاد إنتاج المغرب من 153 مليون فرنكا في عام 1934، إلى307 مليون فرنكا في عام 1937، أي 27 في المئة من إجمالي قيمة الصادرات المغربية، وبذلك أصبح المغرب

[1] علي هادي عباس المهداوي، المرجع السابق، ص 702.

[2] أحمد تافسكا، المرجع السابق، ص ص 39، 40.

على رأس الدول الخاضعة لفرنسا التي تصدر المعادن، وقد توقع الخبراء أن تحتل المعادن50% من صادرات المغرب أي ثلث إنتاج المنجم في المستعمرات الفرنسية.[1]

المطلب الثالث: الظهائر والمراسيم الفرنسية

اقتصر تدخل دائرة الحماية على إصدار الظهائر للحد من تدهور بعض الحرف التي تم تصديرها للخارج، واعتبرت مصدرا مهما للعملة الصعبة.

_ صدر ظهير شريف بتاريخ 22 ماي 1919، تم بموجبه إنشاء طابع خاص بالدولة يوضع على السجاد المغربي خصيصا، بهدف التأكد من أصالة الأصل وإثبات جودة ونوع السجاد المغربي.

ووفقا لظهير 24 ماي 1940، فإن لها أيضا صلاحيات التصرف في ممتلكاتها، وإقامة فعليات المعارض السنوية، وإنفاق أموالها، ووضع البند الثاني من قانونها الأساسين هدفها هو تنظيم معرض كل عام لتطوير وتشجيع الصناعة التقليدية على وجه الخصوص، والزراعة والصناعة والتجارة بشكل عام في المدينة.[2]

وقد أولى ليوتي اهتماما كبيرا لهذا المجال من خلال إصدار التشريع الصادر في 18 جانفي 1914، والذي نص على ترك الحرية للمشاريع الخاصة للتنقيب عن الموارد المعدنية واستغلالها، بشرط أن يحضروا ترخيصا، يمنح بذلك للمتقدمين الأوائل.

وبعد الحرب العالمية الأولى أصدر ليوتي أيضا ظهيرا في27 فيفري 1920، لكي يكون للدولة الحق في التنقيب عن الفوسفات في منطقة وادي زم في بداية عام 1917 كما أصدر ظهير آخر17 أوت 1920، لإنشاء هيئة للفوسفات التي يترأس مجلس إدارتها أمين الحماية.[3]

---

[1] أحمد تافسكا، المرجع السابق، ص 33.

[2] عادل خالص، المرجع السابق، ص ص 149، 155.

[3] كريمة بوخالفة، فايزة بوزيد، المرجع السابق، ص 73.

وفي 15 سبتمبر 1923، أصدر الجنرال ليوتي ظهيرا آخر ينص على إنشاء مكتب للبحوث والمساهمات المعدنية ومنحه الحق في إجراء جميع الدراسات والتنقيب عن المعادن.[1]

وفي إطار تنظيم المناجم، صدر ظهير في 18 ديسمبر 1928، يقضي بإنشاء مكتب البحوث والمساهمات، صرح "ثيودور سينغ" (Théodore Singh) أمام مجلس الحكومة في نفس الشهر أن الهدف من المكتب هو إعطاء مصدر أقوى للبحث وتمكين الدولة من القيام بجهد مواز للجهود الصناعة الخاصة أو مشاركتها بالكامل نفس الحقوق كما في نفس الواجبات.[2]

المطلب الرابع: الآثار المترتبة على مجال الصناعة المغربية

أدت السياسة الاستعمارية ومنافسة السلع الأوروبية إلى تراجع الصناعة التقليدية من النسيج والصوف والقطن بسبب ارتفاع أسعار الصوف.

أما بالنسبة للدباغة فقدانخفض عدد الدباغين من500 إلى 300 دباغة، وذلك لمنع الإدارة الفرنسية من جمع الدباغة مباشرة من الغابات لحاجتها إليها في الحرب العالمية الأولى، وصناعة الأحذية والغزل، احتكرت فرنسا الحرير والخياطة واستخدمت خلال الحرب لصالحها، تراجع الصباغة بعد الحرب العالمية الأولى بسبب ارتفاع أسعار المعادن الثمينة، وتهريب المعادن إلى خارج المغرب.[3]

كما ألقت الأزمات الاقتصادية بثقلها على أصحاب الصناعات التقليدية في مجال الإنتاج بسبب ارتفاع أسعار المواد الأولية، خاصة لصناعة الجلود خلال الفترة من عام 1935 إلى عام 1937، ارتفع سعر الجلود بنسبة 30%، وسعرالمواد الخام لصناعة

[1] سناء بن نخلة، ليلى سيساوي، المرجع السابق، ص 33.

[2] أحمد تافسكا، المرجع السابق، ص 30.

[3] علي هادي عباس المهداوي، المرجع السابق، ص 702.

الأحذية بنسبة 40%، عام 1934 إلى عام 1937، ما أدى إلى تقلص الأسواق الخارجية.

تأثرت الحرف التقليدية بالتدفق المتزايد للمنتجات الأجنبية إلى السوق المغربية بالإضافة إلى المنافسة الخارجية على المنتج المغربي، هناك منافسة داخلية ومحلية خاصة في المدن الكبرى، كفاس ومكناس والرباط، حيث مارست المصانع الأجنبية منافسة قوية على الإنتاج الحرفي في المغرب، مما أدى إلى إغلاق معظم المصانع.

إفلاس العديد من الحرفيين التقليديين ثم إغلاق العديد من المحلات خاصة عامي 1935 و1936، مما شكل تراجعا في القوة الشرائية للمواطن الريفي.[1]

[1] عادل خالص، المرجع السابق، ص ص 142، 143.

المبحث الثالث: الجانب التجاري.

تعتبر التجارة من اهم القطاعات في المغرب التي اهتم بها الأجانب وذلك بقصد السيطرة على التجارة المغربية، التي تشكلت في التجارة الخارجية والداخليةعلى نمط الاستفادة والتطور من أجل كسب إنتاج أوسع، من خلال هيمنتها وتوافقها مع الشركات الأجنبية، بالإضافة إلى تلبية حاجياتها الخاصة بها.

المطلب الأول: طبيعة التجارة الخارجية والداخلية في المغرب.

قبل فرض الحماية، كانت هناك تجارة داخلية في المغرب موزعة في الأسواق المحلية والأسواق الرئيسية في بعض المدن، مثل مراكش وفاس، وكانت العلاقات التجارية للمغرب مع الخارج تتزايد منذ نهاية القرن الماضي. واستغلال المناجم وتوسعها فتوسعت المبادلات التجارية بشكل كبير[1]، إن احتياج فرنسا المزدوج في المغرب جعلها تحتكرالجزء الأكبر من التجارة الخارجية المغربية، من عام1913م إلى عام1931م، استمرت فرنسا في المساهمة بنسبة 60% من واردات المغرب ومتوسط 50% من صادراتها، تتخللها فترات مد وجز حسب الوضع الاقتصادي في فرنسا والعالم.

تتميز التجارة الخارجية المغربية بأنها تجارة بحرية القسم الأكبر منها يمر من موانئ الساحل الأطلسي وخاصة الدار البيضاء[2]، اهتم الفرنسيون بتجهيز الموانئ وشق الطرق والسكك الحديدية بمعدات متطورة، وكان الهدف إحكام السيطرة واستغلال موارد المغرب، فتم إنشاء الجسور في البداية التي كانت تستخدم في العمليات العسكرية، وكان الاهتمام بإنشاء الطرق في المغرب حيث كانت أهم الطرق التي تم بناؤها(طريق القنيطرة، الرباط، الدار البيضاء، آسفي)، أما بالنسبة للسكك الحديدية، فقد توقفت أثناء الحرب لحاجتها إلى القوى البشرية، وبعد انتهاء الحرب تم استخدام خط للنقل التجاري، وتم إنشاء

[1] يسرى دهينة، ومروة صلاحي، **المخزن وعلاقته بالإقامة العامة الفرنسية في المغرب الأقصى 1912-1956**، مذكرة ماستر تاريخ المغرب العربي المعاصر، قسم العلوم الإنسانية، حامعة أحمد دراية أدرار-الجزائر،2021م،2022م، ص 24.

[2] أحمد تافسكا، المرجع السابق، ص ص 24، 34.

خط آخر يربط الدار البيضاء بالرباط بطول89 كلم، وخط آخر (القنيطرة وسلا) بطول35 كلم، ووصل إلى مكناس ثم بعد ذلك إلى فاس في عام 1915م، وحاجة فرنسا للمعادن والموارد الزراعية وازدهار زراعة المستوطنين جعلها تهتم بالطرق لتتمكن من ربط البلاد بالموانئ كبوابة المغرب الاقتصادية[1]، خلال الحرب العالمية الأولى زود المغرب فرنسا بنحو1,5مليون قنطارمن القمح والشعير والذرة خلال هذه الأزمة نفسها، زادت حصة فرنسا من الصادرات المغربية من38% إلى 84% في عام 1916م ومن 48% إلى 98% عام 1917م، كما تم تخصيص مقطورات خاصة للفوسفات وباقي المعادن.[2]

وبذلك تمكنت فرنسا من السيطرة على تجارة المغرب من خلال القوانين فرضت بعض الرسوم الجمركية بنسبة 10 بالمئة على البضائع ورسما إضافيا (20%) للاستخدام العام[3]، كانت التجارة الخارجية المغربية موجهة وقد تألفت صادراتها من ثلاثة أرباع في المقام الأول من الزراعة والمناجم والمواد الأولية، أما بالنسبة للواردات فكانت تتكون من سلع استهلاكية عادية، أدى هذا الوضع إلى اختلالات مزمنة في الميزان التجاري لصالح فرنسا.[4]

وضع التجارة الخارجية المغربية ما بين 1912 و1956.

الفترة	الكميات بملايين الأطنان		القيمة بالفرنك الثابت بالملايير		العجز التجاري	نسبة التغطية%
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات		
1912-1914	0.10	0.29	7.0	6.21	-14.6	33
1915-1919	0.22	0.25	غير محدد	غير محدود	غير محدود	غير محدود
1921-1925	0.66	0.25	18.1	42.7	-24.6	42
1926-	1.83	0.88	27.8	59.8	-32	46

[1] علي هادي عباس المهداوي، المرجع السابق، ص ص 703، 704.

[2] أحمد تافسكا، المرجع السابق، ص 41.

[3] علي هادي عباس المهداوي، المرجع السابق، ص 704.

[4] محمد القبلي، المرجع السابق، ص 556.

1930						
1931-1935	1.79	1.02	27.0	62.0	-35	43
1936-1939	2.45	0.91	43.5	61.9	-18.4	70
1940-1945	1.42	0.52	28.9	34.7	-5.8	83
1946-1949	4.42	1.51	55.6	104.1	-48.5	53
1950-1953	6.57	2.29	97.6	177.0	-79.4	55
1954-1956	8.08	2.16	108.3	161.2	-52.9	67

المصدر: محمد القبلي، تاريخ المغرب تحيين وتركيب، المرجع السابق، ص557.

لوحظ في هذا الجدول أن التجارة الخارجية المغربية تأثرت طوال فترة الاستعمار بثلاث ظواهر هيكلية نسبية، وهكذا في نهاية حقبة الحماية كان الاقتصاد المغربي يقدم صورة اقتصاد يعتمد على الأسواق الخارجية، وبالتالي تمإتخاذ هذا الاقتصاد في نمط الإنتاج والتبادل الذي يتميز في معدنه بالرأسمالية الاستعمارية وإنعاش أقلية المعمرين الأوروبيون مع بعض المجموعات المالية الفرنسية الكبرى.[1]

كما أعطت السلطات الحماية للتجارة الداخلية خاصة بعد تدفق المهاجرين الذين جلبوا معهم الاستثمارات ورؤوس الأموال، مما ساعدهم على بناء المحلات التجارية والمتاجر،وافتتحت مستودعات بعضها لمواد البناء وخدمات النقل بالسيارات والعجلات.[2]

وفي مارس 1918، تم إنشاء لجنة بلدية لتوفير سبل المعيشة ومنع غلاء المواد الغذائية وتحديد الأسعار وجلب ماينقص الأسواق من المواد، وهذه اللجنة كانت ذات طابع

[1] محمد القبلي، المرجع السابق، ص 557.

[2] كريمة بوخالفة، فايزة بوزيد، المرجع السابق، ص 75.

مختلف حيث تألفت من عنصرين مغربي وفرنسي، ومع ذلك فإن الأعضاء الفرنسيين من ناحية، كانوا أكثر عددا من الأعضاء المغاربة، مما سهل على رأيهم وتأثيرهم أن يسود.[1]

المطلب الثاني: الإصلاحات المالية والظهائر والقوانين الفرنسية

أما الجانب المالي، فنجد أن فرنسا كانت حريصة على الرقابة المالية، تمهيدا لها وكمقدمة للرقابة السياسية استخدام القروض الخارجية التي يحتاجها المستودع بشدة فأنشأت معاهدة حماية كانت أحكامها في مصلحتها للسيطرة على مالية البلاد حيث انضمت إلى المادة الأولى التي تتعلق بالإصلاحات المالية الإدارية والاقتصادية التي تراها فرنسا ضرورية لمصلحة المغرب. كما أن المادة الثامنة التي تضمنت منع السلطان من التعاقد على أي أرض عام أو خاص إلا بموافقة فرنسا، وهكذا بدأت فرنسا تتولى إدارة الشؤون المالية وأنشأت الإدارة الفرنسية مديرية مالية للتحليل، مكان وزارة المالية المغربية بعد إلغائها عام 1913م، وقد أشرفت هذه المديرية على جميع القضايا المتعلقة بالموازنة والضرائب، وتوسعت عام 1918 وتضمنت الرسوم الجمركية عليها.[2]

حافظت الإدارة العامة على الطابع الاقتصادي للمغرب، واستخدمت رساميها لاستنزاف الثروة المغربية، سواء كانت أموال المواطنين أو أموال الخزينة، من خلال اعتمادها على:

1- النقد والقرض، ومنه فقد المغرب عملته النقدية وخلق بين المساواة بين الفرنك الفرنسي والمغربي.

2- حركة رؤوس الأموال ذات الأصول المختلفة نتيجة المصاريف التي قامت بها الحكومة الفرنسية، وهناك رؤوس أموال خاصة بالإضافة إلى رؤوس الأموال الأجنبية.

أما ميزانية الدولة فلم تكن معروفة قبل الحماية بمعنى تنظيم الميزانية. تم إدراج الميزانية الأولى في عام 1914 وبلغت 17 مليون فرنكا من الدخل، و24 مليون فرنكا

[1] عبد الإله الفاسي، المرجع السابق، ص 231.

[2] علي هادي، عباس المهداوي، المرجع السابق، ص 706.

من المصروفات التي تشمل إرادات ومصروفات الدولة المغربية، كان السلطات الفرنسية هي المسؤولة الوحيدة عن وضع الميزانية وتنفيذها مع لجنة من المزارعين الفرنسيين وإعداد التقارير المالية في مجلس الدولة تصادق وزارة الخارجية الفرنسية على القرارات قبل عرضها رسميا على السلطان، وموارد الدولة المشتتة وغير ثابتة مباشرة، وتشمل ضريبة الترتيب وتأخذ على المحاصيل الزراعية والأشجار والماشية ونسبة الضريبة 05% في حين أن الضريبة الأخرى هي ضريبة العقارات، وحددت بنسبة 05% وفرضت على المغاربة والمستوطنين والأوروبيين والفرنسيين، أما الضرائب الغير مباشرة التي تشمل الجمارك ورسوم المستهلك، ورسوم التسجيل العقاري، قيمة الرسم تساوي10% على البضائع مهما كان مصدرها.[1]

ومن بين أهم الظهائر والقوانين التي أصدرتها فرنسا في حق الشعب المغربي من خلال سياستها التي انتهجتها، والتي شكلت صدور أحكام منها:

إصدار ظهير يومي11 و18 فبراير 1925م، الأول ينص على حظر تصدير بعض الحبوب من القمح والشعير والذرة، وينص الثاني على أنه يسمح بتصدير كميات محدودة من الحبوب.

في 13 يونيو 1928م حقق المستوطنون انتصارا لم الأخير من نوعه، باصدار قانون في فرنسا يعفي من الرسوم الجمركية مليون قنطار قمح، ثلاثة ملايين قنطارا من الشعير وكميات أقل من الحبوب الأخرى.

في 606 يونيو 1929م صدر قانون ينظم هذه الصادرات من خلال توزيع صادراتها على فترات زمنية خلال العام.

بعد اندلاع الأزمة الاقتصادية صدرت عدة قوانين لحماية الزراعة الأوروبية، منها ظهير 26 مايو 1932م.[2]

---

[1] علي هادي، عباس المهداوي، المرجع السابق، ص ص 705، 706.

[2] أحمد تافسكا، المرجع السابق، ص 47.

صدر ظهير عام 1929م ينص على أن الفرنك الفرنسي هو عملة المغرب ويساوي الدولار.

المطلب الثالث: العواقب المترتبة على مجال التجارة في المغرب

تأثر التجار المغاربة أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية بالجفاف الشديد خلال الموسم الزراعي للفترة ما بين 1949-1950م، فضلا عن السلوك الاستغلالي لشركات الاستيراد والتصدير الأوروبية والفرنسية.

وتزامن ذلك مع الأضرار التي لحقت بتجار الحبوب المغاربة نتيجة تلقيهم سلف مالية من المصدرين بالدار البيضاء، فقاموا بدورهم بتوزيع تلك السلف على الفلاحين بقصد الحصول على الحبوب، لكن الجفاف جعل الفلاحين والتجار غير قادرين على تلبية احتياجاتهم، وقد وضعت التزامات المالية، واضطر بعض التجار إلى دفع الفواتير المستحقة عليهم مقابل الشاحنات التي حصول عليها، واضطروا إلى عرض هذه الشاحنات للبيع، واضطر آخرون إلى بيع عقاراتهم من أراضي ومباني من أجل تجنب الإفلاس الكامل.

كان الحصول على احتياجاتهم من المواد الغذائية الأساسية إلا بتقديم البطاقة التموينية، والحصص الموجودة من المواد الغذائية لا تلبي متطلبات الحياة الأساسية مثل الزيوت والسكر والشاي، ويقضي الناس ساعات طويلة في انتظار الحصول على الفحم[1].

اتسمت التجارة الخارجية بعجز في الميزان التجاري، وتفوقت فرنسا لأنها المصدر والمستورد، بين عامي 1912-1919م بلغ العجز أكثر من 199 مليون فرنكا، وزاد هذا العجز إلى أكثر من 1.4 مليار فرنكا في 1930م، والسبب في ذلك العجز هو أن الإدارة الفرنسية استوردت كميات كبيرة من الآلات والمنسوجات ووقود مواد البناء والمنتجات الغذائية للأوروبيين دون أي مصلحة.

[1] ثامرعزام، محمد سليم الدليمي، المرجع السابق، ص 141.

ارتبط فقدان المغرب لاستقلاله النقدي وانتقاده بالنقد الفرنسي، في عام1913م شهد ميناء الرباط طفرة في السبع المتعلقة بمواد الموانئ ومنتجات أخرى، ولكن في أكتوبر1913م، شهدت التجارة تباطؤا كبيرا ونقضا في الموارد بسبب سوء الأحوال الجوية.[1]

كما تأثرت السكك الحديدية المغربية في الحرب العالمية الأولى بسبب ارتفاع أسعار الفضة وتهريب العملة إلى خارج المغرب، مما أدى إلى زيادة العملة المغربية.[2]
شهد القطاع التجاري خلال الحرب العالمية الأولى ارتفاع أسعر السلع مما دفع البلدية إلى اتخاذ موقف محسوب لمراقبة أسعار السلع، والبحث عن بعض السلع النادرة مثل الصوف.

مع اندلاع الأزمة الاقتصادية، بدأت واردات المغرب من السكر والشاي والبن والقطن والخشب وبعض المعدات الزراعية مثل الجرارات بالتراجع عما كانت عليه في الماضي، والتي بلغت 514 مليون فرنكا، منها 481 مليونا من الصادرات الزراعية وفي نفس العام، بدأت قيمة الصادرات المغربية للخارج وخاصة الحبوب تتقلص بسبب الأزمة الاقتصادية وانكمشت أسواق الفوسفات، حيث انخفضت الصادرات من 1,779,008 عام 1930م إلى 1,266,769 طنا عام 1934م[3].

وكخلاصة لما قدمناه لعرض هذا الفصل نستنتج أن المغاربة اشتهروا بموقعهم الاستراتيجي ممتلكات وخيراتهم التي تميزوا بها وذلك راجع لنشاطاتهم التي طوروها وساهموا في اكتسابها من بلادهم، من خلال دعمهم لمهاراتهم وازدهار اقتصادهم، ومع ظهور التدخلات الأوروبية التي زاد فضولها في التحكم في المغرب بمختلف أساليبها التي جاءت بها عن طريق فرض حمايتها التي كان هدفها من البداية تغيير واستغلال الشعب المغاربي

[1] سناء بن نخلة، ليلى سيساوي، المرجع السابق، ص 35.
[2] علي هادي، عباس المهداوي، المرجع السابق، ص 704.
[3] أحمد تافسكا، المرجع السابق، ص ص 44، 45.

بتحقيق مصالحها الاقتصادية، بالنسبة للجانب الفلاحي فقد قامت بانتزاع الأراضي الصالحة للزراعة ومنحها وتقديمها للمستوطنين، وهذا راجع لتغيير الإنتاج الزراعي ولكن انعكس ذلك على المغرب سلبيا على المحاصيل الفلاحية، وكذا الجانب الصناعي الذي عرف أزمات اقتصادية التي أثرت في نقص الصناع الحرفيين المغاربة، وهذا راجع لاستغلال صناعتهم وحرفهم وجودتهم الإنتاجية، وكذلك في الجانب التجاري الذي تدهور باستنزاف موارده الداخلية والخارجية التي عرفت عجز في ميزانها التجاري وتراجع في كافة إنتاجها الاقتصادي.

الفصل الثاني: السياسة الاستيطانية الفرنسية في المغرب الاقصى وانعكاساتها الاجتماعية.

المبحث الأول: الجانب الاجتماعي القبلي في المغرب.

المبحث الثاني: الجانب الثقافي والتعليمي.

المبحث الثالث: الجانب الصحي في المغرب.

إنّ المعروف عموماً في تفسير الأنظمة الدّوليّة أنّ المساس بالمجال الاقتصاديّ والعسكريّ، وتخطي حدودهما، يؤدّي بالضرورة إلى انهيار مجموعة من المجالات الأخرى داخل الدولة نفسها، كالمجال الاجتماعيّ، والتّعليميّ والصحي ذلك أنّ الجانب الاقتصاديّ يمثّل الجزء الأكبر والجانب المرتبط بقوّة الدّولة، وانهياره يساوي انهيار هذه الدّولة بالضرورة هذا تماما ما حصل للمغرب الأقصى بعد أن انهار جانبه الاقتصادي فلاحيّا، صناعيّا وتجاريّا، فكيف أثرّ هذا الانهيار على الجانب الاجتماعيّ له من التّوزيع السكانيّ، إلى التّعليم والدّين، فالصِّحة؟

المبحث الأوّل: الجانب الاجتماعيّ القبليّ في المغرب

تعتبر دول المغرب العربي قديما وإلى غاية يومنا هذا دولاً فلاحيّة بالفِطرة، تملك أراضي ويهتم شعبها بالفلاحة، وزراعة الخضر والفواكه..، يقتات منها ويبيع الفائض حتى يتمكّن من عيش حياة كريمة، لكن بعد دخول الاستيطان الفرنسيّ وتطبيقه لنظام الحماية على دول المغرِب العربيّ عموماً، والمغرب الأقصى على وجه الخصوص، انقلبت الموازين، وبدأ الشعب المغربيّ يفقد أراضيه التي سلبها منه المستوطِن الفرنسيّ بطرق شرعيّة وغير شرعيّة.

المطلب الأوّل: مظاهر سياسة سلب الأراضيّ

كان الواقع المعيشيّ للشعب المغربيّ يرتكز آنذاك على الحياة الريفيّة أكثر من المدينة؛ لأنّه يجد فيه الحياة البسيطة التي تتوفّر على كامِل حاجيّاته الماديّة والغذائيّة والصِحيّة، هذا ما يمكن تسميته بالآلة الدّقيقة التي تزعزع استقرار المجتمع المغربيّ إذا ما تمّ المساس بها، والذي يمكن أن تكون له انعكاسات خطيرة جدا على أمن وتنظيم البلاد، وهذا تماما ما فكّر فيه المستعمر الفرنسيّ قبل أن يخطو خطوته الأولى نحو سلب الأراضي من الفلاحين المغاربة، ولذلك توجّب عليهم "التّحرّك باحتياطات دقيقة، وعدم الإقدام على تغيير الوضعيّة القانونيّة للأراضيّ الجماعيّة إلا بعد أن تكون قواعد الغزو قد ترسّخت، وحتى تكون الإدارة قد بدأت تسير بشكلٍ طبيعيّ"[1]، خاصّة وأنّ الأراضي المغربيّة كانت مقسّمة قبل نظام الحماية الفرنسيّة والاستيطان وفق نظام معيّن يقوم على وجود أراضي ذات ملكيّة فرديّة تعود لصاحب الأرض، وأراضي ذات ملكيّة جماعيّة مقسّمة على أفراد القبيلة، أراضي الحبوس التابعة للمؤسّسات الدينيّة، أراضي المخزن التابعة للدّولة ومنها الغابات والطّرق... وأراضي الكيش التابعة للدّولة والتي منحت لبعض القبائل مقابل الخدمات العسكريّة[2]، ومن الصعب

[1] جلال زين العابدين، المرجع السابق، ص 96.

[2] علي هادي عباس المهداوي، المرجع السابق، ص 10.

جدا مواجهة كلّ هذه الجوانب دفعة واحدة وبشكلٍ مباشر لأن الخطّة الاستعماريّة ستبوء بالفشل حتما.

لذلك قرّرت الحكومة الاستيطانيّة الفرنسيّة أن تستولي على الأراضي الفلاحيّة المغربيّة بشكلٍ تدريجيّ وبطريقة تبدو للمغاربة أنّها قانونيّة ومشروعة، ولذلك تمّ "وضع أسس بناء من التّأويلات والنظريّات والنصوص القانونيّة، تشرع وتبرز ابتزاز الفلاحين والسيطرة على أراضيهم، باسم استرجاع أراضي الدّولة التي استولى عليها السّكان في مراحل ضعف السلطة المركزيّة، وبحجّة الحصول عليها بتواطؤٍ مع عناصر قياديّة في السلطة المركزيّة تارة، ولعجز الفلاحين وعدم قدرتهم على الإدلاء بالثائق الضروريّة التي تؤكّد ملكيّتهم للأرض تارة أخرى"، هكذا كانت الخطوة الأولى؛ الاحتجاج بأنّ بعضا من تلك الأراضي تعود للدّولة ويجب استرجاعها، والبعض الآخر كانت فرصة الاستيلاء عليه سهلة في غياب الوثائق الرسميّة التي تثبت ملكيّة الفلاح المغربيّ لأرضه ....[1]

وبعد سنتين تمّ تأسيس لجنة استعمار الأراضي من أجل تشكيل وتوزيع القِطع الأرضيّة القرويّة، وقرّرت سلطات الحماية انسجاما مع مبادئ الاستعمار المختبرة، تدعيم الاحتلال العسكريّ بإسكان عائلات فرنسيّة في القرى المغربيّة، وسيكون لهذه العائلات تأثير حضاري على الفلاحين المغارِبة بالمثل الذي ستعطيه لهم"، هذه العائلات التي جعلت من المغاربة عاملين عندهم بدخلٍ زهيد، وتركت الباقين يموتون جوعا بعدما فشلوا في منافسة المستوطنين في الجانب الفلاحيّ رغم أنّه من اختصاصهم.[2]

لقد نتج عن استغلال المزارعين المعمِّرين الفرنسيين للأراضي الزراعيّة هجرة الفلاحين المغارِبة إلى المدن وعيش حياة بائسة مصدرها الفقر والحِرمان والمرض والجهل ومن خلال هذه السياسة التي اتّبعتها الإدارة الفرنسيّة في المغرب الأقصى تحقّقت أهدافها في غضون سنوات قليلة، وفي يلي جملة الظهائر التي اعتمدتها لذلك.

---

[1] علي هادي عباس المهداوي، المرجع السابق، ص 96.

[2] جلال زين العابدين، المرجع السابق، ص 97.

المطلب الثاني: القوانين والتّشريعات الاستيطانيّة لسلب الأراضيّ

لقد سنّت إدارة الحماية الفرنسية الاستيطانيّة مجموعة من التشريعات والقوانين التي تعطيهم كلّ الحق قانونيّا بسلب ونهب الأراضي من الشعب المغربيّ، "فأصدرت ظهير 12 غشت 1913م الذي نصّ على تسجيل العقارات، وضرورة التّدقيق في الوثائق المدلى بها" وهنا فقد الكثير من الفلاحين المغاربة أراضيهم إمّا لعدم امتلاكهم لوثائق تثبت الملكيّة، أو لعدم مطابقة الوثائق التي يملكونها بالشروط التي نصّت عليها السلطة الفرنسيّة، وهكذا "أصبح لكلّ قطعة أرضيّة بمقتضاها سند عقاريّ يحمل اسماً ورقماً وتصميما للملكيّة، وسهّل ذلك تسلّط الأجانب على الأرض لجهل المغاربة بالإجراءات القانونيّة الجديدة"[1]، وبمعنى آخر لأنّ القوانين الجديدة جاءت ضدّ المغاربة باعتبار أنّ الهدف منها كان سلبهم لأراضيهم منذ البداية وليس تسجيل تلك الأراضي باسمهم في وثائق قانونيّة.

كما صدر كذلك "ظهير 07 يوليو 1914م فجعل الأراضي الجماعيّة وأراضي الأحباس وأراضي الكيش، غير قابلة للتفويت، ووضعها تحت حماية الدّولة التي أصبح لها حقّ مراقبتها وتسييرها"، هذه الأراضي التي كانت ملكا للدّولة ثمّ منحتها للشّعب والقبائل والمؤسّسات الدينيّة كي يستفيدوا منها، استرجعها المستوطِن الفرنسيّ وجعلها تحت مراقبته مِن جديد.[2]

وبعد نهاية الحرب العالميّة الأولى "صدر ظهير جديد في 27 أفريل 1919م جعل الأراضي الجماعيّة تحت رقابة مجلس وصاية له صلاحيّات تفويت أراضي الجماعات لطرفٍ ثالث، فاقتطعت أجزاء مهمّة من الأراضي تحت غطاء المصلحة العامّة، وسهلت الاستيلاء عليها لفائدة الكولون بطرق شرعيّة غير منازع فيها"[3]، ويُعرف هذا الظهير كذلك باسم منظّم الأراضي الجماعيّة؛ هذه الأراضي التي تنتمي إلى القبيلة، وتسمّى كذلك بأراضي الجموع، إذ لمّا عجز المستوطن عن اقتطاعها بواسطة الظهائر سابقة الذّكر، ووجد أنّ

[1] علي هادي، عباس المهداوي، المرجع السابق ، ص 97.

[2] أراضي الأحباس: هي الأراضي التابعة للمؤسّسات الدينيّة. (ينظر الصفحة 22 من المذكرة).

[3] جلال زين العابدين، المرجع السابق، ص 97.

وثائقها كامِلة تثبت ملكيّتها، أنشأ هذا الظهير حتى يقتطع جزءا منها ويضعها لصالح الملكيّة العموميّة لفائدة العامّة –على حدّ قوله–.

المطلب الثالث: نتائج هذه السياسة على سكان المغرب

بعد انتهاج المستوطِن الفرنسيّ لسياسة سلب الأراضي الفلاحيّة للمغاربة، وإنشائه لجملة من الظهائر التي تساعده وتعطيه الحقّ الشرعيّ لذلك، تدهورت الجماعات السكانيّة المغربيّة، ولحقها الفقر وتغيّرت هياكلها الزراعيّة التّقليديّة ما انعكس على الوضع الاجتماعيّ لسكان البوادي، خاصّة وأنّ أراضيهم الزراعيّة هي مصدر قوتهم ورزقهم، وهؤلاء المستوطنين قد أخذوا تلك الأراضي بواسطة الغزو العسكريّ، هذا الغزو الذي كان يطرد السّكان حتى يتيح الطريق أمام المستوطنين للحصول على أملاك فلاحيّة، ولأنّ هذا الجانب يأخذ حصّة الأسد من الأملاك المغربيّة، "قامت السلطات الفرنسيّة بتمهيد الطّريق أمام الاستيطان الزراعيّ وتدعيمه، لأنّه هو الذي يعطي حضورا واستمرارا للنفوذ الفرنسيّ بالمغرب، وهو ما يوضّحه "كاديل"(Cadile) بقوله: لقد تمّ الاستيطان الرّسميّ بشرق تازة[1] في 1924، والريف ما بين 1926 و1930 بالموازاة مع التهدئة العسكريّة"[2]، وهذا ما يثبت أنّ هدفهم الأساس لم يكن الاستيلاء على المدينة لأنّها تشغل مساحة بسيطة من المغرب، ومعظم مرافقها وأبنيّتها ملك للدّولة من الأساس، بل كان هدفهم هو مدينة تازة والريف –منذ البداية– ذلك أنّ ولوجهما وبدء التوسّع فيهما سيضمن دوام الاستيطان الفرنسيّ في المغرب من وِجهة نظرهم وخاصّة بعد سيطرتهم على عاصمة الحكم تازة، واستيلائهم على معظم الأراضي الفلاحيّة المغربيّة.[3]

[1]تازة من أقدم المدن المغربيّة، تقع بالشمال الشرقيّ للمغرب، وتملك مركزا جغرافيّا مهمّا، بين جبال الأطلس وجبال الريف الشماليّ، كانت عاص مة وأهمّ نقطة تحوّل من حكم لآخر ومن دولة لأخرى، إذ يستحيل السيطرة على المغرب دون التحكّم فيها.

[2]Mostafa el Arji, Immigration rurale et urbanisation à taza (maroc, thèse de doctorat du 3éme cycle, université de toulouse de mirail, 1984, p: 47.

[3]علي هادي، عباس المهداوي، المرجع السابق، ص 11.

وبعد سنّ الحكومة الفرنسيّة لجملة من القوانين وإنشائها لظهائر ومراسيم تسمح لها بالاستيلاء على الأراضي الفلاحيّة المغربيّة، بدأت الإدارة الفرنسيّة بانتزاع الأراضي بشتى الطّرق للحصول عليها إمّا عن طريق إجبار الفلاّح لبيع الأرض، أو عن طريق سلاح آخر استخدمته الحماية وهو الاقتراض والدّيون التي منحتها للفلاحين، ما جعل الفلاح يغرق في الدّيون والفوائد التي تصل إلى (50%) على أن تسدّد في موسم الحصاد، أدى ذلك إلى عجز الفلاحين عن دفع ديونهم فتراكمت الأمور ما اضطر البعض منهم إلى بيع أراضيهم مجبرين لتسديد الدّيون والآخرين منهم صودرت أراضيهم، وبهذا فقد عمل الاستعمار الفرنسيّ على تدمير القاعدة الفلاحيّة المغربيّة التي كانت تشكّل حوالي 70% من مجموع السكّان[1] وهذا ما نتج عنه ما يعرف بالنزوح الريفيّ أو النزوح القسريّ إلى المدينة، حيث أنّ الفلاحين المغاربة لم يعد لهم ما يملكونه في الريف ولذلك توجّب عليهم الرحيل نحو المدينة للبحث عن سبل أخرى للحياة.

ثمّ إنّ عمليّات الاضطهاد التي تعرّض لها المجتمع المغربيّ عموما والفلاح على وجه الخصوص، هي التي دفعتهم إلى الهجرة القسريّة[2]، هذه الهجرة التي أدّت بفعل التّدخّل الاستعماريّ في القرى إلى فقدان المغرب لتوازنه السكانيّ جغرافيّا، حيث أفرغت البادية من سكّانها، وازدحمت المدن بعشرات الآلاف من المهاجرين الفلاحين، الذين فقدوا كليّا أو جزئيا صلتهم الماضية بعالم الزّراعة ولا رابطة تاريخيّة لهم بعالم المدينة ومجتمعها، وفجروا الإطار التّقليديّ للمدن التاريخيّة المغربيّة، وشكّلوا قاعدة كبيرة من العاطلين وأشباه العمال في خِدمة الاقتصاد الرأسماليّ الأوروبيّ، ووضعوا بذلك اللّبنة الأولى في تكوين الطبقة العماليّة

[1] علي هادي، عباس المهداوي، المرجع السابق، ص 11. ينظر أيضا: عبد الملك خلف التميميّ، المرجع السابق، ص ص 54، 55.

[2] الهجرة القسريّة أو النزوح القسريّ: وتسمى أيضا بالاجتثاث إلى هجرة السكان من موطن الإقامة المعتاد إلى مكان آخر دون إرادتهم، بسبب عوامل متعدّدة كالحروب والاضطهاد السياسيّ والكوارث الطبيعيّة. ينظر: شاعة محمّد، "الهجرة القسريّة: إطار نظريّ لتحليل الأسباب والتداعيّات"، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانيّة**، جامعة محمد بوضياف، المسيلة– الجزائر، ع13، ديسمبر 2017م، ص 317.

المغربيّة[1]، وتحوّل المغاربة الذين كانوا أسياد أنفسهم إلى موظّفين بسيطين عند المستوطنين الفرنسيّين وبرواتب ضئيلة لا تسدّ حاجيّاتهم مع غلاء المعيشة التي تحوّلت إليها المغرب آنذاك، وهكذا صار يعاني المغارِبة من الفقر والجوع والمرض وغيرها من الآفات الاجتماعيّة الأخرى.

وباعتقاد الإدارة الفرنسيّة أنّ أنجع الوسائل لنجاح سياستها الاستعماريّة هي القضاء على التّكوينات الاجتماعيّة التي كانت قائمة لتتمكّن من تحقيق أغراضها الاستعماريّة، هذا كان أسوأ ما واجه المجتمع المغربيّ آنذاك؛ خسارتهم لأراضي أجدادهم وآبائهم، وتشتّت تجمّعاتهم السكانيّة، وقامت بجرّ الفلاّح المغربيّ للعمل لصالحها، بعد أن فقد أرضه وحتى الذين كانوا يملكون بعض الأراضي حدّدت ملكيتهم بعدد قليل من الهكتارات وسحب الفائض وتوزيعها على المستوطِنين[2]، وبذلك قد أدركت نقطة ضعفهم فأصابتهم في جوهرها، وهكذا تحوّلت المغرب من تجمّعات قبليّة إلى جملة أفراد متفرّقين مشتّتين في المدن، "وتحوّل قسم كبير منهم إلى (خمّاسة)، أو إلى عمال في المزارع الأوروبيّة، كما تحوّل الوسط القرويّ إلى مصدر واسِع النّطاق للهجرة سواء كان داخل البلاد أو إلى خارجها"[3].

وعلى الرّغم من ذلك قاوم المغاربة لحماية أراضيهم ولذلك تأخرت عملية الاستيطان على الأراضي الفلاحيّة عن الوقت التي أرادت السلطات الفرنسيّة تطبيقها، لكنهم لم يتمكّنوا من الصمود أمام الإمكانات المتطوّرة التي كان يملكها المستوطنين في الفلاحة، ذلك أن هؤلاء يملكون إمكانات متطوّرة، أسمدة وبذور، أمّا المغاربة فكانت وسائلهم الزراعية تقليديّة جدا.

[1] جلال زين العابدين، المرجع السابق، ص ص 103، 104.

[2] علي هادي، عباس المهداوي، المرجع السابق، ص 11.

[3] جلال زين العابدين، المرجع السابق، ص 98. ينظر:

- Mostafa el Arji, Op.Cit, p, 51.

المبحث الثانيّ: الجانب الثقافيّ والتّعليميّ:

لم يمسّ المستوطِن الفرنسيّ الأراضي المغربيّة، ولم يحوّل مالكيها إلى خمّاسة لدى مستوطنيه فقط، بل تعدّى ذلك إلى المساس بالتّعليم المغربيّ، اللّغة العربيّة، والدّين الإسلاميّ.

المطلب الأوّل: نشر التّعليم والثقافة الفرنسيّة

لم تقم فرنسا بغزو المغرب بالسلاح فقط، وإنما استخدمت غزوا آخر استهدفت به كلّ من مجالي التّعليم والدّين، ذلك أنّها ترى أنّ كلاّ من المعلّم والشيخ هما رسولا الحضارة ومحسنان للإنسانيّة، ولأنّ هاذين المجالين هما رمزا الهويّة والثقافة بالدّولة فإنّها قد ركّزت أهدافها عليهما، إذ أنّها و"بعد أن فرضت سيطرتها على المغرب وتوغّلت داخل أراضيه وجدت أمامها عددا من خدّام المخزن، وهم الفئات الحاكمة المكوّنة مِن شيوخ القبائل والقواد والأعيان وبعض الزوايا، وقد أبقى الاستعمار على معظم هذه الفئات وامتيازاتها الأدبيّة والاجتماعيّة، ومنحها مساحاتٍ كبيرة من الأراضي الزراعيّة عند إدخال نظم تسجيل الأراضي لكي تكون دعامة وسندا للمحتلّ، ولكنه جرّدها في المقابل من نفوذها السياسي الحقيقيّ لأنّه أصبح الحاكم الفِعليّ للبلاد، وظلّت هذه الفِئات أداة مسخّرة من طرف الاستعمار حيثما يريد واجهة لإضفاء الشرعيّة على بعض سياساته الاستيطانيّة[1]، باعتبار أنّ هذه الفئة هي الأكثر تأثيرا على أفراد المجتمع، وكلمتها مسموعة لديهم باعتبارها كلمة حقّ مشروعٍ.

هذا من الجانب الدينيّ، أمّا عن التّعليم ففقد اعتمدت فرنسا على التّعليم الطبقيّ الدينيّ والاجتماعيّ؛ إذ أنّها جعلت هناك تعليما لطبقات النخبة الاجتماعيّة، وتعليما آخر لعامّة الشّعب، ذلك أنّها ملزمة بالفصل بين التعليمين؛ لتجعل الأول يفتح في وجه أرستقراطيّة مثقّفة والذي سيقدّم لبناء هذه النّخبة تعليم طبقيّ يهدف إلى تكوينها في ميادين الإدارة والتجارة، وهي الميادين التي اختصّ بها الأعيان المغاربة، أمّا النوع الثاني وهو

[1] جلال زين العابدين، المرجع السابق، ص 103.

التعليم الشعبيّ الخاص بالجماهير الفقيرة والجاهلة جهلا عميقا، فيتنوّع بتنوّع الوسط الاقتصاديّ؛ في المدن يوجّه نحو المهن اليدويّة، من مهن البناء إلى الحرف الخاصّة بالفن الأهليّ، أمّا في البادية فيوجّه نحو الفلاحة، أمّا المدن الشاطئيّة فنحو الصيد البحريّ[1]، ومنه يمكن اعتبار أنّ التّعليم الفرنسيّ كان مقتصرا على هذه المناطق وهذه الطبقات والتخصّصات فقط وبأماكن محدودة جِدّاً لا يمكن أن تتوفّر لكافّة الأطفال المغارِبة.

ومع ذلك "لم ينطلق التعليم الرسميّ الحقيقيّ بِفاس[2] إلاّ بعد سنة 1920م رغم إنشاء إدارة التّعليم سنة 1915م بالرباط، ولقد كان برنامج التّعليم الفرنسيّ يهدف إلى تهذيب أبناء الأعيان فقط لا أبناء الجماهير الشعبيّة، فيسعى إلى تحرير الأفكار من المعتقدات الزائفة في الإسلام وتحرير البؤساء من الإقطاعيّة المحليّة وتحرير المرأة من غطرسة الرّجل.."[3]، أو لنقل بعبارة أخرى إنّه يدعو إلى التّمرّد والخروج عن نظام الجماعة القبليّة والثقافات المغربيّة المحافِظة على الدّين والحياء.

كما كان يتمّ التّركيز على تعليم اللّغة الفرنسيّة لا باعتبارها لغة ديداكتيكيّة فقط بل باعتبارها لغة هويّة فرنسيّة وتاريخ يجب تلقينه للمغاربة، "فيقول "هاردي"*: إنّها بطبيعة الحال اللّغة الفرنسيّة، التي بواسطتها سنتمكّن من ربط تلاميذنا –المغارِبة– بفرنسا، والتّاريخ الذي يجب أن يعطيهم فِكرة عن عظمة فرنسا"[4]، فاللّغة الفرنسيّة هنا هي سلاح المعركة الذي يتمّ استخدامه كوسيلة للسيطرة على الشعوب والأمم المستعمَرَة من قِبلها، حتى لو أدّى ذلك إلى اقتلاع هذه الشّعوب من امتدادها الحضاري لرفع فرنسا في الأعالي بدلا عنها.

---

[1] حاتم بن محمد الكوراجي، "التعليم في المغرب في عهد الحماية الفرنسيّة بين الفرنسة وسلخ الهويّة". ص 02. متاح على الرابط: https://www.alukah.net/social/0/112376/

[2] عاصمة المغرب التاريخية والثقافية، وتقع في السهل الشمالي بين إمتداد الأطلس وإمتداد الريف. ينظر: محمود الشرقاوي، المرجع السابق، ص 18.

[3] عبد الرحيم الورديغي، المرجع السابق، ص 64.

[4] حاتم بن محمد الكوراجي، المرجع السابق، ص 04.

ولتحقيق هذه الأهداف سارت فرنسا تحت شعار "الغاية تبرّر الوسيلة"، فاعتمدت أبشع الوسائل لتحطيم اللّغة العربيّة ورفع راية الفرنسيّة عوضا عنها؛ حيث تمّ حِصارها في المدارس العتيقة والتعليم الأصيل المضيّق عليه أصلاً، إذ كان يتمّ إغلاق كتاتيب تعليم القرآن، ومحاربة معلّمي القرآن، والتّقليص من حصص تعليم العربيّة في المدارس الرّسميّة المزدوجة، وإحداث مدارس فرنسيّة خالِصة، أو مدارس كاثوليكيّة تحت مسمّيات واضِحة أو متستِّرة، ومدارس أخرى فرنسيّة بربريّة، كما عملت على إحداث معهد عالٍ لتعليم الدّارجة المغربيّة؛ لتخريج الأطر والمساعدين القادرين على مخاطبة المواطنين بالدّارجة عوض الفصحى[1]، وبالتالي فالسياسة اللّغويّة المعتمدة هنا تقوم على شقين أساسيّين؛ أولهما هو القضاء على اللغة العربيّة الفصحى بدارجتها ثمّ إحلال اللّغة الفرنسيّة محلّها، وثانيهما ما سمي بالتّعليم الإسلامي الذي لم يحمل غير الاسم فقط بالنّظر إلى عدد الساعات الموجّهة لتدريس كلّ من اللّغة العربيّة والدّين الإسلاميّ في مقابل اللّغة الفرنسيّة وعلومها.

المطلب الثاني: أساليب السياسة الفرنسية ضد الهوية المغربية

وحتى تحقّق فرنسا مطالبها الدينيّة أوّلا بمحاربة الدّين الإسلاميّ والتّبشير بالمسيحيّة وتنشر اللّغة الفرنسيّة بدلا من اللّغة العربيّة، أنشأت ظهائر تفتح لها طريقا شرعيا لتنفيذ متطلباتها، وقد كان أهمّها ظهير البربري، حيث "يرى المؤرّخ الفرنسيّ "شارل روبير آجرون"(Charles Robert Ageron) أنّ ظهير 16 ماي 1930م من أخطر الظهائر على الإطلاق، وأعظمها أثراً على شعب المغرب الأقصى، والذي يهدف إلى تقسيم الأمّة المغربيّة، من خلال قيام فرنسا بعزل البربر عن إخوانهم العرب في العديد من المناطق مثلما حدث في الجزائر من ذي قبل"[2]، ليس هذا وفقط بل إنّه تخطّى ذلك لوضع استثنائيّات بينهم تجعل البربر يشعرون أنّهم مختارين مميّزين من طرف المستعمر الفرنسيّ وهكذا تمكّن من إقناعهم بمنزلتهم مقارنة بالعرب وإدخالهم المسيحيّة.

[1] حاتم بن محمد الكوراجي، المرجع السابق، ص 04.

[2] إسماعيل العربيّ، المرجع السابق ص 63.

ليس هذا فقط، بل إنّ "ليوتي" يرى فيما يخصّ الأمازيغ أنّه "لا يمكن فرض اللّغة الفرنسيّة عليهم إلاّ بالقضاء على العربيّة وسلخهم من الإسلام؛ ليسهّل بعد ذلك الانتقال من الأمازيغيّة للفرنسيّة حسب تعبيره؛ فإنّه يدرك شدّة ارتبط الأمازيغ بالبعد الدينيّ المتمثّل في الإسلام، ومن ذلك التمسّك بالبعد اللّغويّ المتمثّل في العربيّة"[1]، ولذلك اعتبر ظهير البربريّ هو الحافز الرسميّ لإبعاد الأمازيغ عن الدين الإسلاميّ واللّغة العربيّة قناعةً بأنّهم مميّزين مقارنة بغيرهم من العرب.

أمّا بالنّسبة للوسط التّعليميّ سواء الابتدائيّ أو الثانويّ، فقد "ألحّت التّعليمات التربويّة للحماية على ألاّ يتعدى نطاق درس الأشياء ملا الوسط الحضري أو القرويّ للتلميذ، وألاّ يتجاوز درس الحساب المشاكل الماديّة للحياة اليوميّة بعيداً عن كلّ تجريد أو تنشيط فكريّ، كما دعت إلى تلقين اللّغة الفرنسيّة البسيطة التي لا تتجاوز مفردات الحياة المنزليّة والعمليّة وتعليم مبادئ اللياقة والأخلاق؛ وأن تقف مادة الرّسم بدورها عند حدود الاستعارة من الفنون المحليّة لا غير"[2]، وذلك لتضييق الوضع عليها والابتعاد بها عن أيّ أفق ثقافي وفكريّ واسع، كما لا ننسى تركيزها في دروس التاريخ على عظمة فرنسا دون غيرها لتفادي الدّروس الخاصّة بكفاح الشّعوب وبالتالي الابتعاد عن التّفكير في بناء حركات تحرريّة لمكافحة الاحتلال الفرنسيّ.

المطلب الثالث: انعكاسات السياسة الفرنسية على الهوية المغربية وتحدياتها

نلاحظ أنّ الأهداف تتوالى وتسير تدريجيّا من سلب الأراضي إلى إبعاد الدّين فغطرسة المرأة على الرّجل، فمحاولة استبدال اللّغة العربيّة بالفرنسيّة.. وبما أنّ المغاربة كانوا بأجمعهم يتخوّفون من تأثير المدرسة الفرنسيّة المسيحيّة العلمانيّة الجمهوريّة على عقول أبنائهم بسبب المتخلّفين، فقد كان لا يذهب إليها بادئ الأمر إلاّ أبناء عملاء الفرنسيّين

[1] حاتم بن محمد الكوراجي، المرجع السابق، ص 08.

[2] البشير تامر، جذور المدرسة العصريّة في مغرب الحماية (1912– 1938م)، **مجلة المدرسة المغربيّة**، ع07، 08 نوفمبر 2017م، ص 320.

ومستخدمي القنصليّات وكثير من اليهود المغاربة. وقد تجلى ذلك بوضوح في مدينة فاس لكن الحكّام الفرنسيّين ثابروا في تشجيع التّعليم لدى كلّ المغاربة بمنحهم أجر الحضور وإعطائهم المأكولات في الغذاء وإمكانيّة توزيع أرباح التعاونيّات المدرسيّة والتقليديّة.

لهذا صعد عدد المتمدرسين من 210 تلميذا سنة 1912م إلى 2887 سنة 1920م، وهو عدد مرتفع للغاية آنذاك بالنّسبة لسكان المغرب.. ، وهكذا تمسك فرنسا الشعب المغربيّ في كلّ مرة من نقطة ضعفه؛ فهي كانت تتعلّم جيّدا أنّ ظروفه الماديّة صعبة للغاية، وأنّه يبذل جهده ليحصل على لقمة العيش تلك، وهكذا ستتمكّن من تلقين أبنائهم تعاليمها ودروسها وتبعدهم عن الهويّة المغربيّة والدّين الإسلاميّ بشكلٍ تدريجيّ حتى يتحوّلوا إلى مسيحيّين علمانيّين متكلّمين بالفرنسيّة عوضا عن العربيّة.[1]

ولتحقيق هذه الغاية "كان يخصّص للفرنسيّة حصّة الأسد في تلقين المواد اللغويّة والعلميّة والاجتماعيّة والطبيعيّة (20 ساعة)؛ ويخصّص للعربيّة إحدى عشر ساعة وذلك لتلقين مواد اللّغة والدين والقانون، وكان يتحاشى أن يلقّن للمغاربة الشباب، معارك فرنسا السياسيّة والدينيّة والفلسفيّة أو أفكار فلاسفتها الثوريّين للقرن الثامن عشر، لكنّ التعليم كان محدودا لفئة قليلة، حيث أنّ الميزانيّة المخصّصة له كانت طفيفة بالنّسبة لزمانه.." ، وتلك السويعات القليلة المتاحة للّغة العربيّة لا تسدّ حتى فهم دروسها، فكيف بها أن تسد حاجة المعارف الدينيّة والقانونيّة..، دون أن ننسى أنّ فرنسا لم تقم بتدريس معاركها ولا مواجهاتها ضد الدّين والسياسة حتى تتفادى ثورة الشّعب المغربيّة عليها.[2]

بما أنّ المجتمع المغربيّ آنذاك كان مجتمعا محافِظاً فإنّه ركّز على الفتاة المغربيّة أكثر من غيرها، وعلّمها ما هي في حاجة إليه فقط، من علوم الدّين واللّغة العربيّة، إلى أنّ فتح المستوطن الفرنسيّ الباب أمامها بعد الثلاثينات حتى تدخل "المدرسة لتتعلّم الفرنسيّة

[1] عبد الرحيم الورديغي، المرجع السابق، ص 65.

[2] نفسه، ص 66.

نظرا لمعارضة المجلس البلديّ للمدينة لإنشاء مدرسة للفتيات، فمن قبل كان يخصّص للبنات مركز لتعلّم دروس الحياكة وصنع الزرابيّ، لكن مع الزمن اختلطت مع الذكور في الكوليجات (الإعداديّات)، وقليل منهنّ حصلن على الباكالوريا لأنّهنّ كنّ يتزوّجن مبكّرا (15 سنة)"، وقد كان هذا الزواج المبكّر خطوة إيجابيّة بالنّسبة للمغاربة لحماية بناتهم ولتزايد تعدادهم السكانيّ في مقابل كمّ الوفيات الذي كان يحصّل بسبب الاستعمار والأمراض والجوع والفقر.[1]

لكن الأسوأ من كلّ هذا هو الظهير سابق الذّكر، 16 ماي 1930م، والذي اعتبِر من أخطر الظهائر لأنّه مسّ الدّين الإسلاميّ بشكلٍ مباشر وبقلبه النابض؛ منع الصلاة في المساجِد وتلاوة القرآن، إذ "منذ صدور هذا الظهير أخذت أعداد المبشّرين تتزايد في المغرب وأخذ هؤلاء يتنّقلون في البلاد ويبنون الكنائس ويتصّدون اللّقطاء والأيتام والفقراء وضعاف الإيمان، في الوقت الذي كانت فيه السلطات تمنع الفقهاء والوعّاظ والمسلمين من الإحاطة بالبربر ومعاقبة كل المخالِفين، واتّخذت سياسة قمعيّة في ذلك من خلال غلق المدارِس والكتاتيب والمحاكم الشرعيّة، وقامت بطرد القضاة وأصبحت تلاوة القرآن وإقامة الصلاة واستعمال اللّغة العربيّة أشياء محظورة في البلاد"[2]، هؤلاء هو الذين وجدتهم فرنسا ضحايا يمكن جرّهم خلفها وإقناعهم بديانتها، حيث منهم من وفّرت له الظروف المعيشيّة التي يتمناها كي يتّبعها، واستخدمت مع غيرهم من الرافضين والمتمرّدين عليها أساليب قمعيّة رادِعة كي تجبرهم على إتّباعها.

هذا وقد واجهت فرنسا الردّ العنيف من أهل المغرب، لأنّها بذلك تجاوزت حدّ القدسيّة الإسلاميّة العربيّة، وكان ذلك "بإقامة اجتماعات كبيرة في المدن الكبرى كالرّباط وفاس

[1] عبد الرحيم الورديغي، المرجع السابق، ص 66.

[2] إسماعيل العربيّ، المرجع السابق، ص ص 64، 65 . ينظر: محمد خير فارس، تنظيم الحماية الفرنسيّة على المغرب 1912– 1939، دمشق– سوريا، (د.ت.ن)، ص ص 450، 451.

وعجّت المساجِد بالمصلّين الذين كانوا يختتمون صلواتهم بتلاوة اللّطيف[1]، وهو ما يؤكّد الالتزام بالدّين والعقيدة الإسلاميّة"[2]؛ وأنّها قد تخطّت حدودها ووصلت إلى أوجّ صبرها، ومن هنا تحوّلت فرنسا من استخدام الظهائر المفبركة للاستيلاء على ما تريد إلى اعتماد مختلف أساليب القمع والاضطهاد بسبب رفض المغاربة لديانتها المسيحيّة وتمسّكهم بالدّين الإسلاميّ.

لكنّها بعد كلّ هذا تسبّبت في العديد من الخسائر الدينيّة والتعليميّة والثقافيّة؛ والتي ارتبطت بجملة من الإحصائيّات المقيسة على عدد سكان البوادي والأرياف، فإذا علمنا أنّ نسبة هؤلاء قد "بلغت 90 في المائة، يتّضح لنا حجم الكارثة التّعليميّة التي تسبّبت بها سلطات الحماية، أي إنّ نسبة غير المتمدرسين، أو الذين تلقوا تعليماً ضحلاً، تتجاوز 90 في المائة من مجموع الساكنة، باعتبار أنّ كثيرا من البالغين سنّ التمدرس لم يلتحقوا بالمدارس"[3]، وهذا بسبب أنّ التعليم الفرنسيّ كان تعليم نخبة فقط، لا يقتصر على سكان المدن أو سكان البادية؛ بل على طبقات اجتماعيّة دون أخرى، ضيق الانتشار، قليل المردود، حيث لا يتعدّى عدد التلاميذ المتمدرسين في الطّور الابتدائيّ سنة 1920م الـ7000 تلميذ، ولم يتجاوز سنة 1938م الـ23270 تلميذ، أمّا عن تلاميذ المدارس الأوروبيّة فقد تجاوز الـ34 ألفاً، و19 ألفاً تلاميذ المدارس اليهوديّة، ثمّ ارتفع عدد التلاميذ إلى 10 آلاف تلميذا بين عامي 1945م- 1955م، ليصل عدد التّلاميذ في المدارس الإسلاميّة الـ114535 تلميذا، ورغم ذلك لم تتجاوز نسبة المتمدرسين ممّن بلغوا سنّ التمدرس سنة

[1] دعاء مستمدّ من لفظ الجلالة اللّطيف، ويدعى به لتفريج الهمّ وإزالة كلّ ألم. إسماعيل العربيّ، المرجع السابق، ص 65.

[2] نفسه، ص 65 . وينظر: محمد بودهان، الظهير البربريّ حقيقة أم أسطورة، منشورات تاويزة، المغرب، ط01، 2012م، ص 68.

[3] حاتم بن محمد الكوراجي، المرجع السابق، ص 09.

1950م الـ07 %، ونسبة 11 % سنة 1954م، وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بالفرنسيّين واليهود القاطنين بالمغرب وأبنائهم المتمدرسين.[1]

وختاماً يمكننا القول إنّ السياسة التعليميّة الاستعماريّة في المغرب قد نجحت "إلى حدٍّ بعيد في تغيير أشكال مؤسّسات المعرفة وأدوارها النمطيّة، وفي إنتاج أجيال متأثّرة بالنموذج الفرنسيّ ومشروعه الحضاريّ في العمل والتّخطيط والبرمجة والإنتاج...، وذلك من خلال استنبات العديد من المؤسّسات والنظم والبرامج الحديثة التي تحكّمت عبرها في الشبكة الاجتماعيّة والعناصر الفاعلة فيها"[2]، ذلك أنّ الإدارة الفرنسيّة الاستعماريّة لم تنظر للتّعليم على أنّه عمل إنسانيّ بل وسيلة تنتهجها لغسل أدمغة الجيل المغربيّ الصاعد حتى يصير عميلا لديها، يعمل دون وعي لتقوية الوجود الكولونياليّ في المغرب.

[1] حاتم بن محمد الكوراجي، المرجع السابق، ص ص 09، 10.

[2] أنس الصنهاجي،"التعليم الكولونيالي الفرنسيّ بالمغرب البنيات والتحوّلات"، **دراسات استشراقيّة**،ع27، صيف 2021م، ص 110.

المبحث الثالث: الجانب الصِحيّ في المغرب

بعد تعدّي المستوطن الفرنسيّ لحدوده في الاستيلاء على الأراضي، ونشر اللّغة الفرنسيّة وقمع العربيّة، التبشير بالمسيحيّة لإضعاف القوى والإيمان وإخراجهم من الدّين الإسلاميّ، حاولت تغطية جرائمها هذه بلعب دور الطبيب المنقِذ للمرضى المصابين بمختلف أنواع الأوبئة المنتشرة آنذاك، والتي كانت السبب فيها منذ بادئ الأمر.

المطلب الأوّل: الأمراض المنتشِرة وأسبابها

إنّ فقدان المغاربة لأراضيهم أودى بهم نحو المجهول، فقد بدأت معاناتهم منذ أن هاجروا هجرة قسريّة إلى المدينة وهم غير متمكّنين من أيّ وظيفة تتواجد بها غير الفلاحة، فأصابهم من الفقر والجوع والأمراض، وهكذا "وصلت الأحوال الداخليّة في المغرب في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين إلى حالة من الضعف لم يسبق لها مثيل كما يقول (ابن خلدون) فقد انتشرت المجاعات في البلاد، وتدهورت قيمة النّقد، وغلت الأسعار وانتشرت الأوبئة تحصد السكان بالمئات، وضربت الفوضى أطنانها في الإدارة، فكانت الوظائف تباع وتشترى بالزيادة، ووصلت الحالة إلى أنّ الموظّفين حتى القضاة كانوا يعتمدون على ما يأخذونه من المتخاصمين وليس على مرتّب ثابت يتقاضونه من الدّولة، وازدادت الحالة سوءا بسبب الخصومات القبليّة والثورات الداخليّة المتعدّدة"، هذه الخصومات التي كانت تقوم بين المغارِبة في ذاتهم، لأسباب في معظمها غير منطقيّة؛ بيع الوظائف لميسوري الحال وبطالة البقية، الاختلاف على اقتسام ما تبقى من أراضي الجموع.[1]

إنّ تدهور الحالة الماديّة للشّعب المغربيّ بسبب بطالتهم وجوعهم وعدم حصولهم على حقّهم الشرعيّ من أراضيهم، أدّى إلى تقلّب حالتهم "الفيزيولوجيّة في غالبيّتهم والتي كانت

[1] شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 314.

سيّئة منذ قرون، فكلّ تقارير الأطباء الذين قاموا بزيارات عبر الأقاليم المغربيّة تصف الحالة الذميمة للأطفال والشيوخ والرجال، وتصف الأمراض الخطيرة فيهم كمرض السل والسرطان وأمراض العيون وحمى المستنقعات[1] وغيرها"، لأنّ بنيتهم الجسديّة ضعيفة لا تتحمّل ذاك الكمّ من المعاناة دفعة واحدة ولذلك فإنّ هؤلاء (الأطفال والشيوخ) كانوا الأكثر ضررا وإصابة بهذه الأمراض.

المطلب الثاني: الإجراءات الفرنسية المتّخذة

وبما أنّ المستوطن الفرنسيّ دائما ما ينتهز مثل هذه الفرص، كان الباب مفتوحا أمامه لكسب ثقة الشعب المغربيّ؛ حيث "اعتمدت سلطات الحماية على الطبّ كأداة للتغلغل داخل المجتمع المغربيّ، من خلال ما يمكن للطبيب أن يحقّقه (كرجل سلام) عبر تقديم وتحسين خدمات العلاجات الصحيّة والمعنويّة للسكان، ومِن ثمّ القيام بالدعاية السياسيّة للمشاريع الاستعماريّة تحت هذا الغطاء الإنسانيّ، ولقد كانت إحدى أولويّات "ليوطي" هو خلق مديريّة للصحّة العموميّة والسّكان في غشت 1918م"، هذه المديريّة التي تقوم بتسيير مختلف المراكز الطبيّة عبر المغرب الأقصى في حِقبة الحماية الفرنسيّة.[2]

وبعد تدهور الحالة الصحيّة للسكان بسبب انتشار الأوبئة وانعدام الوسائل الوقائيّة الفعّالة، "قامت الحماية عبر الصحة العمومية بمراقبة السكان، وكان أول تقرير وضع عن الحالة

[1] حمى المستنقعات: أو الملاريا، أنّه يسبّب ارتعاش وأوجاع في الرّأس والعياء وألم في العضلات. ينظر: محمد أنفلوس بعض معالم سياسة التّعمير على ضوء الحالة الطبيّة والصحيّة للمغرب في عهد الحماية، ص 24. وهو مرض معدي تتسبّب فيه جرثومة لافران، حيث تنتقل إلى الإنسان عن طريق لسعة بعوضة الأنوفيل، حيث يصاب المريض بحمى مصحوبة بفقر الدّم، لأنها تصيب كريات الدم الحمراء. ينظر: صليحة علامة: تاريخ الأوبئة في الجزائر (الطاعون الجذري، التيفوس، الملاريا)، **مجلة القرطاس**، ع02، جانفي 2015م، ص 216.

[2] محمد أنفلوس، بعض معالم سياسة التّعمير على ضوء الحالة الطبيّة والصحيّة للمغرب في عهد الحماية، **مجلّة ليكوس الالكترونيّة**، دوريّة محكّمة متخصصة في التاريخ والعلوم الإنسانيّة، ع36، دجنبر 2020م، ص 15.

الصحيّة بالمغرب، هو تقرير الطبيب "مورا"[1] عن فاس الذي كان يسيّر أوّل مصلحة عمومية بها"[2]، وقد جاء في نصّ هذا التّقرير أنّ الأمراض المنتشرة كانت أمراضاً خبيثة "كالتيفويد[3] وحمى المستنقعات والزحمة الواردة من أوساخ وادي فاس الذي كانت ترمى فيه يوميا الأزبال من طرف السكان المهملين وكذلك من تجمّع السكان في الزوايا طلبا للاستشفاء، ومن الأسواق الأسبوعيّة..."، ومنها بدأت الحكومة الفرنسيّة بالتّحرّك لمعالجة المصابين بهذه الأمراض ومحاربتها بالوقاية منها، لكن لا لمساعدة المغاربة؛ بل لأنّها معدِية ولا يمكن السيطرة عليها إذا ما انتشرت على أوسع من ذلك.[4]

وبناء على هذا العمل الذي يبدو إنسانيّا في ظاهره، "شكّلت الصحّة جبهة إنسانيّة عريضة لتبرير حركة الغزو الاستعماريّة، وكان الطبّ بالنسبة للفكر الاستعماريّ إحدى الدوافع التي تبرّر مشروعيّة تدخّله، لأنّها كانت أقل القضايا إثارة للجدل والمعارضة"[5]، بسبب ما كان يعانيه الشعب المغربي حينها، ما كان في استطاعته المعارضة على ما قام به الاستعمار تجاهه باعتبار أنّ الأوبئة التي انتشرت آنذاك ارتبطت بمسألة حياة وموت أبناء الشعب المغربيّ.

وفي ظلّ حملات العلاج هذه تمّ تنظيم "عمليّة التلقيح بالـ ب.س.ج (BCG)[6] ضد داء السل ولأوّل مرّة تمّ خلالها تلقيح 994.000 فرداً ممّن تقلّ أعمارهم عن عشرين سنة لكن هذه الأرقام لم تكن لتشمل كلّ جهات المغرب، وانحصرت في بعض المراكز الرئيسيّة

[1] هو فيليكس مورا، لا يوجد معلومات موسّعة عنه، غير أنّه المعروف لدى الأمازيغ على أنّه الوسيط الذي ينقل الأفراد للعمل خارج المغرب.

[2] عبد الرحيم الورديغي، المرجع السابق، ص 61.

[3] تسبّبه إحدى مجموعات بكتيريا السالمونيلا، تعيش هذه البكتيريا في جسم الإنسان وتنتقل إلى الدم والأمعاء للأشخاص المص ابين بحمى التيفوئيد. ينظر: مستشفى أبو جودة، تعليم المريض، 2019م.

[4] عبد الرحيم الورديغي، المرجع السابق، ص 61.

[5] محمد أنفلوس ،المرجع السابق، ص 16.

[6] التلقيح بالـ ب.س.ج (BCG): يحتوي على شكل مضعّف من البكتيريا (الجراثيم) التي تسبّب السلّ ونظرا لأنه قد تمّ إضعاف البكتيريا فإنّها لا تسبّب السلّ لكنّها قادرة على مساعدة المريض على تطوير مناعته ضدّ المرض احتياطا للحال.

التي تضمّ جالية أوروبيّة مهمّة، في حين تكاد تنعدم في معظم جهات المملكة"[1]، وهكذا كانت السياسة الاستعماريّة قائمة؛ توهِم الدولة المستعمَرة أنّها تساعدها وتدعمها، في حين أنّها تدعم وتساعد نفسها على حساب غيرها.

كما قد "شملت الحملات الصحيّة منذ نهاية العشرينيّات محاربة الأمراض الفتّاكة عبر برامج التلقيح ضد الجذريّ بالمواسم والأسواق الأسبوعيّة، ومكافحة الذباب والفئران (الطاعون) وتجفيف المستنقعات لمحاربة الناموس والبعوض (الملاريا)* والقمل (ناقل التيفوس)[2] والكلاب الضالّة"[3]، وغيرها من الإجراءات الوقائيّة لتفادي انتشار هذه الأوبئة من جديد.

المطلب الثالث: الآثار الجانبيّةعلى سكان المغرب

كانت بؤرة هذه الأوبئة الخبيثة هي مدينة فاس، وكانت هذه الأمراض تؤثّر على عدد سكان فاس ونواحيها، فبمحاربة هذه الأمراض الفتاكة، ازداد عدد السكان وذلك بانخفاض عدد الوفيات وارتفاع عدد المواليد، فمن سنة 1916م، وهي سنة الإحصائيّات الأولى بالمغرب، إلى سنة 1925م، نقص عدد الوفيات بالنّصف، وارتفع عدد المواليد الرّبع، لكن الوفيات غير المصرّحة كانت كثيرة، وخصوصا لدى الأطفال المعرّضين لبوحمرون وللتيفويد، ثم أنّ أسباب الوفيات لدى الفاسيّين كانت لا تذكر، لكن التّصريحات المذكورة لدى المصحّات تصرّح بنوع أمراض السلّ والرئة وأمراض التناسل وأمراض العيون والقرحة...".[4]

ومنها "عرفت مجموعة من الأوبئة والأمراض المعدية الخطيرة في بعض المراكز الحضريّة على الخصوص تراجعا واضحاً، وذلك بفضل استعمال الأدويّة وانتشار مضادات

[1] محمد أنفلوس، المرجع السابق، ص 17.

[2] ناتج عن البؤس والفقر الذي تخلّفه الحروب، والآفات الاجتماعيّة كالجفاف والفيضانات والأمطار طويلة المدى والمتذبذبة، إلى جانب زحف الجراد والمجاعات وسوء التغذية وانعدام النظافة مع غياب الوقاية الص حيّة. ينظر: صليحة علامة، تاريخ الأوبئة في الجزائر، الطاعون، الجذري، التيفوس، الملاريا، المرجع السابق، ص 21.

[3] محمد أنفلوس، المرجع السابق، ص 22.

[4] نفسه، ص ص 62، 63.

للوسائط الإمراضيّة والمبيدات"، وهكذا وصلت المغرب إلى أوجّ صبرها بسبب الاضطهادات والمصائب التي وقعت على مجتمعهامن الفقر إلى الجوع، فالمرض والوباء وفقدان أغلبيّة المغاربة لأهاليهم وأبنائهم، بعد الحدّ من انتشار الأوبئة في بعضٍ من مناطق المملكة، وهي المناطق التي كان تعجّ بالمستوطنين الفرنسيّين، بدت سياسة التمييز العنصريّ للعيان بشكلٍ مباشر، لخوف الأوروبيّين "من الأمراض التي قد تترتّب عند اختلاطهم بالمغاربة..، حيث حذّرت المصالح الصحيّة المهاجرين الأوروبيّين الجدد من الأوساط العربيّة المكتظّة"، وذلك بسبب انعدام شروط النظافة فيها على حدّ قولهم.[1]

خُلاصة

خِتاماً، وانطلاقا من التّحليل السابق، نلاحِظ أنّ فرنسا في كلّ مرّة كانت تأخذ دور المجرِم وتلعب دور البطل المنقِذ، والحكومة العادِلة، حيث وضعت جملة من الظهائر لسلب أراضي الفلاحين المغاربة منهم وبطرق تبدو لهم شرعيّة قانونيّة، ما أجبرهم على الهجرة من الريف إلى المدينة، وقد كانت تعتمد في تشريع جرائمها وأعمالها غير المشروعة وغير القانونيّة على كبار القبائل وشيوخ الزوايا الذين تمكّنت من كسبهم بطرقها الخاصّة مع تجريدهم من سلطتهم السياسيّة، وحتى بعد انتقال المغاربة إلى المدينة عانوا من قمع الحكومة الفرنسيّة بسبب انتشار البطالة وارتفاع النّقد، وتحوّل تقديم الوظائف من شرط الخبرة أو التّمكّن من العمل إلى بيعها للقادرين على شرائها وبقي الفلاح الفقير بلا أرض، ولا وظيفة، حتى أصيب معظم المغاربة بالفقر والجوع والجهل لعدم تمكّنهم من الدّراسة، ثم المرض الذي أودى بحياة الكثيرين منهم حتى تناقص عددهم.

[1] محمد أنفلوس، المرجع السابق، ص ص17، 18.

الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية الاستيطان الأوروبي في المغرب الأقصى (1912م- 1956م) استخلصنا جملة من الاستنتاجات:

- ❖ عرف المغرب الأقصى بداية النصف الثاني من القرن 19م تاريخ فرض الحماية وتوقيع المعاهدة مع سلطان عبد الحفيظ سنة 1912م بمدينة فاس.
- ❖ عملت الحماية الفرنسية على القيام بأساليب جعلتها تثبت وجودها الاستعماري بفعل عوامل داخلية وخارجية مكنتها من التحكم في الجهاز الإداري وسيطرتها على الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المغرب.
- ❖ ظهر من خلال توقيع الحماية الفرنسية على المغرب ردود الأفعال من طرف الشعب المغربي وذلك لعدم تقبل مساندتها ودعمها له إلا أنه لم يستسلم وثار ضدها بقيام عدة مقاومات وثورات وطنية.
- ❖ قامت فرنسا بتطبيق سياسات في الاقتصاد المغاربي من خلال تطوير اقتصادها في الميادين الفلاحة والصناعة والتجارة، وقد اعتمدت في المجال الفلاحي على استحواذ أجود الأراضي الخصبة وتقسيمها على المستوطنين على حساب الفلاحين المغاربة مما أدى إلى تدهور الإنتاج الزراعي في المغرب.
- ❖ طرح السلطات الفرنسية عدة تشريعات وظهائر الفلاحية التي ساعدتها في السيطرة على الأراضي الصالحة للزراعة، كظهير الذي أصدرته في عام 1913م، الذي يقتضي بتسجيل العقارات التي نزعت بموجب ملكية الفلاحين لصالح المستوطنين لخدمة الاقتصاد الفرنسي في إقامة الحفاظ العقاري سنة 1915م، بهدف تطوير اقتصادها على حساب الفلاحين المغاربة بعد فقدانهم أراضيهم.
- ❖ فرض الحماية العديد من الضرائب التي شكلت عاملا الذي انعكس على الزراعة من حيث ضعف الاقتصاد وتراجع في الإنتاج الزراعي وهذا منحها للقروض بهدف بيع أراضيهم بسبب عدم القدرة على دفعهم لها.
- ❖ عرف القطاع الصناعي في المغرب تغييرا في مختلف المنتجات العامة، وذلك من خلال طغيان الصناعات الفرنسية المتطورة على الصناعات التقليدية التي أثرت على الاقتصاد المغربي بإفلاس العديد من الحرفيين التقليديين.

- ❖ تحكم السياسة الفرنسية فيالتجارة المغربية بالإضافة إلى اكتشاف أهم المبادلات التجارية في المغرب، حيث قامت بتطبيق سياستها الاحتكارية التي انعكست سلبا على نشاط التجاري، إذ اشتغلت على كسب الأسواق في صالحها وتحقيق أهدافها باستنفاد الموارد المغربية وتأثيرها على التجارة الداخلية.
- ❖ انتهجت الحماية الفرنسية سياسة سلب الأراضي ومنحها للمعمرين بفصل الفرد عن المجتمع القبلي والتي تمثل المركز الهام للبنية الاقتصادية وانتمائه الاجتماعي.
- ❖ تمسك المغاربة بأرضهم التي تعدت كونها مصدر رزقهم فحسب فهي تمثل رمز الهوية، وهذا ما أدى بالإدارة الفرنسية توجيه سياستها نحوها بالاستيلاء عليها وتقديمها للمستوطنين.
- ❖ قيام فرنسا بفرض القوانين التي تتماشى مع مصالح المستوطنين المتعلقة بنهب ومصادرة الأراضي ومنحهم جميع الحقوق الشرعية على حساب الفرد المغربي وتهميشه، والتي أدت به إلى الهجرة من الريف إلى المدينة.
- ❖ سعي الإدارة الفرنسية على طمس هوية المجتمع المغربي من خلال إصدار ظهير 16 ماي 1934م، الذي يعتبر من أخطر الظهائر الذي يقضي بالقضاء على اللغة العربية وسلخه من الدين الاسلامي.
- ❖ إتباع المستعمر سياسة تعليمية وسياسة تبشير، ما أدى بالشعب المغربي إلى محاربته والتصدي له بمقاطعة التعليم ومحافظة على الدين الإسلامي والتمسك به، وهذا ما أقر بتخلف الشعب المغربي.
- ❖ تلقين فرنسا سياسة التعليمية بأسلوب يتحاشى الشعب المغربي بهدف القضاء على الثقافة المغربية وحضارتها.
- ❖ نتيجة لسياسة الاستيطان الفرنسية أدى بالشعب إلى الجوع والحرمان وظهور العديد من الأمراض، كمرض السل وحمى المستنقعات وغيرها وهذا من خلال سلب أراضيهم وحرمانهم من حقوقهم، وخلفت الأمراض المنتشرة في المغرب سياسة التمييز العنصري بشكل مباشر بين المستوطنين والمغاربة وهذا نتيجة تخوفهم من تلك الأمراض.

- انتهاج فرنسا وقيامها بعدة إجراءات صحية في المغرب ضد الأمراض المعدية وهذا لصالح المستوطنين والمعمرين داخل المغرب خوفا من انتقال العدوى وهذا بالقيام بتقرير عام وهو تقرير طبيب لمعالجة المصابين.
- يعد الحاكم العام "المارشال ليوتي" من أبرز الشخصيات الفرنسية الذي عمل على توطيد الحماية الفرنسية في المغرب من خلال نشاطات وإصلاحات سياسية تخدم المستعمر الفرنسي.

الملاحق

ملحق رقم 01: وثيقة توقيع معاهدة الحماية بين فرنسا والمغرب.

المصدر: محمد القبلي، المصدر السابق، ص 526.

ملحق رقم 02: توقيع السلطان عبد الحفيظ على عقد الحماية بحضور الجنرال ليوتي.

توقيع السلطان مولاي عبد الحفيظ على عقد الحماية

المصدر: عبد الرحيم الورديغي، المرجع السابق، ص 15.

ملحق رقم03: صورة السلطان عبد الحفيظ.

المصدر: الموقع الإلكتروني www.moroccotimes.info 2018.

ملحق رقم04: جدول يوضح التوزيع الإقليمي للاستعمار الرسمي والحر في المغرب الأقصى.

	الاستعمار الرسمي		الاستعمار الحر	
	الاستغلالية	المساحة	الاستغلالية	المساحة
المغرب الشرقي	8	3.487	223	52.000
فاس	251	55.905	110	58.000
مكناس	296	54.208	371	84.000
الرباط والغرب	666	62.571	1.219	312.000
الدار البيضاء	269	86.838	2.044	255.000
مراكش	144	25.745	174	32.000
أكادير	/	/	128	22.000
المجموع	1.634	288.754	4.269	728.000

المصدر: عياش ألبير، المرجع السابق، ص 176.

جدول يمثل الاستثمار الفرنسي في الأراضي الزراعية المنزوعة من طرف إدارة الحماية الفرنسية.

/	المساحة بالهكتار	النسبة المئوية من كل مساحة
المزروعة حبوبا المستريحة المغروسة أشجارا	3720000 3430000 520000	/ / /
المجموع	7670000	%17.04
الغابات والمراعي والحلفاء	13700000	%30.44
المجموع العام	21370000	%47.44

المصدر: إسماعيل العربي، المرجع السابق، ص 171.

قائمةالمصادر والمراجع

أولا: المصادر

1. عياش ألبير: المغرب والاستعمار- حصيلة السيطرة الفرنسيّة-، ترجمة: عبد القادر الشاوي ونور الدين سعودي، مراجعة وتقديم: إدريس بنسعيد وعبد الأحد السبتي، دار الخطابي للطباعة والنّشر، ط01، 1985م.
2. حزب الاستقلال، المغرب الأقصى، مراكش قبل الحماية، عهد الحماية إفلاس الحماية، مكتب المستندات والأنباء، 1951م.
3. سبيلمان جورج، المغرب من الحماية الى الاستقلال 1912-1956م، تر: محمد المؤيد، ط01، منشورات أمل، 2014م.
4. القبلي محمد، تاريخ المغرب تحيين وتركيب، ط01، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، الرباط، 2011م.
5. الشرقاوي محمود، المغرب الأقصى مراكش، مكتبة الأنجلو المصرية، ملتزم للطبع والنشر، القاهرة، (د.ت.ن).

ثانيا: المراجع

1. أديب عبد السلام، الصراع الطبقيّ والتحوّلات الاقتصاديّة والسياسيّة في المغرب منشورات النهج الديمغرافيّ، الرباط- المغرب، 2005م
2. الورديغي عبد الرحيم، فاس في عهد الاستعمار الفرنسي (1912-1956) ملامح من مدينة فاس أصولها تغيرات حالتها الاجتماعية والسياسية، مطبعة المعارف الجديدة، ط01، المغرب، 1992م.
3. الوزاني محمد حسن، الحماية جناية على الأمة، المغرب نموذجا، تر: أحمد بن جلون، ط01، مؤسسة محمد حسن الوزاني، المغرب، 1994م.
4. بطريق عبد الحميد، التيارات السياسية المعاصرة 1805,1960، دار النهضة العربية إبيرون.
5. بن العربي الصديق، كتاب المغرب، ط 03، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان 1984.

6. بياض الطيب، المخزن والضريبة والاستعمار– ضريبة الترتيب، افريقيا الشرق الدار البيضاء، المغرب، 2010م.
7. جلال يحي، المغرب الكبير الفترة المعاصرة و حركات التحرر والاستقلال، ج03 دار القومية للطباعة والنشر، 1966م.
8. دياب فؤاد، المغرب الأقصى بين الماضي والحاضر، الدار القومية، القاهرة (د.ت.ن).
9. شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا– تونس– الجزائر– المغرب)، مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة– مصر، ط01 1977م–1980
10. عبد الهادي التازي، الحماية الفرنسية، بدؤها – نهايتها، حسب إفادات معاصرة دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، ط01، 1980م.
11. مصطفى فؤاد، محمد الخامس ونضال المغرب العربي، الدار القومية للطباعة والنشر، (د.ت.ن)، القاهرة.
12. نازلي أحمد معوض، التعريب والقومية العربية في المغرب العربي، ط01، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، يوليو 1986.
13. الخطابي محمد ابن عبد الكريم، صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار، تحقيق محمد علي داهش، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد 2002م.
14. الدليمي ثامر عزام حمد سليم ، الادارة الفرنسية في المغرب 1939– 1956.
15. العقاد صلاح، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر–تونس المغرب الاقصى)، ط06، الدار البيضاء، المغرب، 2003م.
16. تافسكا أحمد، تطور الحركة العمالية في المغرب (1919–1939)، دار ابن خلدون، بيروت، 1980م.
17. محمد بودهان الظهير البؤبؤي حقيقة ام أسطورة، ط01، منشورات تاويزة المغرب، 2012م.

ثالثا: الرسائل الجامعية

1. بن نخلة سناء، سيساوي ليلى، الحماية الفرنسية في المغرب الأقصى زمن المقيم العام المارشال ليوتي (1912-1925م)، مذكرة ماسترفي تاريخ المغرب العربي المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2021-2022م.
2. بوخالفة كريمة، بوزيد فايزة، سياسة الجنرال ليوتي في المغرب الأقصى(1912-1925)، مذكرة ماسترتخصص التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية ، جامعة الجيلالي بونعامة، 2016م 2017م.
3. بوعزيز يسرى، العفيفي آمنة، علاقة محمد الخامس بحزب الاستقلال المغربي واثرها على الحركة الوطنية المغربية1944-1956م، مذكرة ماستر، قسم التاريخ، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2020-2021م
4. حريدي آمنة، دمناتي آمنة، السياسة الاستعمارية الفرنسية في كل من تونس 1881-1930م و1912-1930م، مذكرة ماستر في التاريخ المغرب العربي المعاصر،قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية جامعة 08 ماي1945،قالمة،2019-2020م.
5. دهينة يسرى، صلاحي مروة، المخزن وعلاقته بالإقامة العامة الفرنسية في المغرب الأقصى1912م -1956م، مذكرة ماستر، تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، قسم العلوم الإنسانية، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2021م-2022م.

رابعا: المجلات.

1. التميمي عبد المالك خلف، الاستيطان الأجنبي بالمغرب الأقصى، مجلة عالم المعرفة، ع71 ،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت نوفمبر، 1983م.

2. العابدين جلال الدين، "الاستيطان الأوروبي في المغرب على عهد الحماية الفرنسية وانعكاساته الاجتماعية"، مجلة دراسات استشراقية،ع 16، المغرب،خريف2018م.
3. العابدين جلال الدين، "الانعكاسات الاجتماعية للاستيطان الأوروبي في المغرب على عهد الحماية الفرنسية"،دراساتتاريخية، ع04، (د.ت.ن) المغرب.
4. العابدين جلال الدين، "مظاهر الاستغلال الاستعماري للمغرب في المجال الفلاحي خلال الفترة الفرنسية"، مجلة جغرافية المغرب، ع26، ديسمبر 2014م.
5. العربي إسماعيل، "السياسة الاستيطانية في المغرب العربي فيما بين الحربين (1919- 1939)، تونس-المغرب الأقصى أنموذجا"، مجلة القرطاس للدراسات التاريخية والحضارية والفكرية، مج07، ع01، جانفي 2020.
6. الكوراجي حاتم بن محمد، التعليم في المغرب في عهد الحماية الفرنسيّة بين الفرنسة وسلخ الهويّة.
7. المهداوي علي هادي عباس، سها هادي ناجي: السياسة الفرنسية تجاه المغرب (1912- 1918)، مجلّة مركز بابل للدّراسات الإنسانيّة، المجلّد 10، العدد 3، 2020م.
8. أنفلوس محمد، بعض معالم سياسة التّعمير على ضوء الحالة الطبيّة والصحيّة للمغرب في عهد الحماية، مجلّة ليكوس الالكترونيّة: دوريّة محكّمة متخصّصة في التاريخ والعلوم الإنسانيّة، العدد 36، دجنبر 2020م.
9. ايديل عمرو، المقاومة المسلحة في الأطلس المتوسط الشمالي الشرقي نموذج قبائل بني وراين، مجلة مكناس، ع11، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1997م.

10. بهلولة رشيد، "ثالوث الضرائب والديون والحماية في المغرب (1881-1956)"، دورية كان التاريخية، س13، ع47، مارس 2020م.
11. تلي رفيق، نفي محمد بن يوسف (محمد الخامس) من طرف السلطات الفرنسية- دراسة في الظروف وملابسات النفي ومواقف وردود الفعل المغربية والاسبانية، مجلة المنون، مج12، ع02، جامعة مولاي الطاهر سعيدة،2002م.
12. ثامر البشير، جذور المدرسة العصرية في المغرب الحماية،(1912-1932م)، محور العدد: المدرسة والديمقراطية، مجلة المدرسة المغربية مجلة فكرية محكمة، ع07، 08، نوفمبر،2017م.
13. خالص عادل، الحرف والحرفيون بمدينة فاس على عهد الحماية الفرنسية، دورية دولية محكمة ربع سنوية، م2،ع5، مارس، 2020م.
14. زين العابدين جلال، "نماذج الاصلاح القروي في المغرب على عهد الحماية الفرنسية"، دورية كان التاريخية، ع34،
15. مستشفى أبو جودة، تعليم المريض،2019م.
16. مشكوري عبد السلام، دراسة الجهوية للظاهرة الصناعية من خلال نموذج مدينة مكناس، مجلة مكناسة، ع1، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس، 1986م.
17. أديب منذر رانا، مفهوم الضريبة تعريفها -اشكالها، دبلوم الدراسات العليا، جامعة دمشق، 2006م.
18. إسماعيل العربيّ- معمر العايب: السياسة الاستعماريّة في بلدان المغرب العربيّ سنة 1930، مجلة القرطاس، ع08، جانفي 2018م.
19. الصنهاجيّ أنس: التعليم الكولونيالي الفرنسيّ بالمغرب البنيات والتحوّلات، دراسات استشراقيّة، ع27، صيف 2021م.
20. الصنهاجي أنس، سياسة الصناعة الكولونيالية وأثرها على البنية الحرفية لمغرب الحماية منطقة دكالة نموذجا، دورية كان التاريخية، ع27 مارس، 2015م.

21. شاعة محمّد، الهجرة القسريّة: إطار نظريّ لتحليل الأسباب والتداعيّات مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانيّة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة الجزائر، ع 13، ديسمبر 2017م.
22. عبد الاله الفاسي، تحولات الحياة الاقتصادية بمدينة الرباط بعد فرض الحماية (1912–1918م)، كلية الآداب،(د.ت.ن)، القنيطرة.
23. علامة صليحة، تاريخ الأوبئة في الجزائر {الطاعون، الجذري، التيفوس الملاريا}، مجلة القرطاس، ع 02، جانفي 2015م، ص216.
24. محمد سليماني، "أوجه الاستغلال الاستعماري للفلاحة المغربية خلال فترة الحماية (1912–1956)، مجلة هيرودوت للعلوم الانسانية والاجتماعية مج04، ع04، ديسمبر، 2020م.

سادسا: المراجع باللغة الأجنبية.

1. -Annuaire Economique et financier du Maroc, 1921-1922, sciences et lettres de Montpellier, 2006.
2. - Charles André Jullien, L'afrique du nord en marche .
3. -Charles Rebert Ageron ,politique colonial au Maghreb ,adresse universitaire de France, Paris, 1972 .
4. -Gèrar Cholvy, lyautey :itinèraire d'un colonisateur, Acadèmiedes nationalismes musulmans et souveraineté française, vol.1, tunis, 2000
5. -Jacques Gadille, l'agriculture européenne au Maroc, Annales de géographie, N°354., mars-avril 1957.
6. -Mostafa el Arji, Immigration rurale et urbanisation à taza (maroc, thèse de doctorat du 3éme cycle, université de toulousede mirail, 1984.
7. -René Hoffherr, L'économie marocaine, librairie du recueil sirey, paris, 1932.

سابعا: المواقع الالكترونية.

1-http://www.maroclaw.com.
2-http://www.maroclaw.com.
3- www.moroccotimes.info

فهرس
الموضوعات

الموضوع	الصفحة
البسملة	
الشكر والعرفان	
الإهداء	
مقدمـــة	أ
الفصل التمهيدي: التواجد الفرنسي في المغرب الأقصى	
أولا: توقيع الحماية الفرنسية في المغرب.	**8**
ثانيا: ردود فعل المغاربة حول توقيع المعاهدة.	**14**
الفصل الأول: السياسة الاستيطانية الفرنسية في المغرب الأقصى وانعكاساتها الاقتصادية	
المبحث الأول: الجانب الفلاحي.	**18**
المطلب الأول: ملكية الأرض وتسييرها.	**18**
المطلب الثاني: التشريعات العقارية الفرنسية في المغرب.	**30**
المطلب الثالث: تنظيم الضرائب والإصلاحات المقترحة.	**34**
المطلب الرابع: النتائج والانعكاسات الاستيطانية على الفلاحة المغربية.	**40**
المبحث الثاني: الجانب الصناعي.	**41**
المطلب الأول: الصناعة النقليدية.	**42**
المطلب الثاني: الصناعة التحويلية الاستخراجية.	**45**
المطلب الثالث: الظهائر والمراسيم الفرنسية.	**47**
المطلب الرابع: الآثار المترتبة على مجال الصناعة المغربية.	**49**
المبحث الثالث: الجانب التجاري.	**50**
المطلب الأول: طبيعة التجارة الخارجية والداخلية في المغرب.	**50**
المطلب الثاني: الإصلاحات المالية والظهائر والقوانين الفرنسية.	**53**

المطلب الثالث: العواقب المترتبة على مجال التجارة المغربية.	55
الفصل الثاني: السياسة الاستيطانية الفرنسية في المغرب الأقصى وانعكاساتها الاجتماعية	
المبحث الأول: الجانب الاجتماعي القبلي في المغرب.	58
المطلب الأول: مظاهر سياسة سلب الأراضي.	59
المطلب الثاني: القوانين والتشريعات الاستيطانية لسلب الأراضي.	61
المطلب الثالث: نتائج هذه السياسة على سكان المغرب.	63
المبحث الثاني: الجانب الثقافي والتعليمي.	66
المطلب الثاني: نشر التعليم والثقافة الفرنسية.	66
المطلب الثاني: أساليب السياسة الفرنسية ضد الهوية المغربية.	68
المطلب الثالث: انعكاسات السياسة الفرنسية على الهوية المغربية وتحدياتها.	70
المبحث الثالث: الجانب الصحي في المغرب.	74
المطلب الأول: الأمراض المنتشرة وأسبابها.	74
المطلب الثاني: الإجراءات الفرنسية المتخذة ضدها.	75
المطلب الثالث: الآثار الجانبية على سكان المغرب.	77
الخاتمــة	81
الملاحق	85
قائمةالمصادروالمراجع	90
فهرس المحتويات	97
الملخص	

العنوان: الإنعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاستيطان الأوروبي في المغرب الأقصى (1912-1956م).

الملخص:

تعتبر الفترة الممتدة مابين(1912-1956م) مرحلة تاريخية هامة، وهذا منذ فرض الحمايةالفرنسية على المغرب الأقصى لاعتبارات عدة لتحقيق مآربها وطمس الهوية المغربية، من خلال ترسيخ التحكم بالبلاد وكذا استحواذ وامتلاك جميع خيرات المغرب، وهذا بتنفيذ سياستها الاستيطانية وتثبيت تواجدها من أجل ذلك قامتبسنعدةقوانين والتشريعات التي تخدم الاستيطان الأوروبي بأساليب وطرق شرعية وغير شرعية من ناحية الاجتماعية والاقتصادية، مخلفا من هذه السياسة آثار كبيرة في أوساط المجتمع المغربي واقتصاده.

Title: The economic and social repercussions of European settlement in Al-Aqsa Morocco (1912-1956 AD).

Abstract

The period since (1912_1956) is considered an important historical stage, and this is since the imposition of French protection on the Far Morocco for severalconsiderations to achieve its goals to obliterate the Moroccan identity by consolidating control over the country and the acquisition and possession of all the goods of Morocco and this by implementing its settlement policy and confirming its presence in order to enact some laws and legislation that serve the settlement European methods andmethods, legal and illegal in consolidating control over the country and the acquisition and possession of all the goods of Morocco and this by implementing its settlement policy and confirming its presence in order to enact some laws and legislation that serve the settlement European waysand methods, legal and illegal in terms of social and economic, leaving this policy significant effects in the midst of Moroccan society and its economy.